

يُنَشْرُ لَأَوَّلَ مَرَّةٍ وَعَلَى نَشْخَةِ مَقْدِسِيَّةٍ فِي بَيْتِ نَفِيسَةٍ



دار نشر مركز الإمام المكي

٣

الأضواء

(فِي الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ)

تصنيف الإمام

أبي الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي المقدسي
(ت ٤٨٦ هـ)

تحقيق

يوسف بن محمد مروان بن سليمان الأوزبي المقدسي

دار الإمام المكي



المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإبداع لدى دائرة الكتب الوطنية: ٢٠٢٠/١٠/٤٢١٨

٢٦٧،٤

المقدسي، أبو الفرج عبد الواحد بن محمد علي الشيرازي (ت ١١٨٦هـ)
الإيضاح في الفقه الحنبلي/ أبو الفرج عبد الواحد بن محمد علي الشيرازي المقدسي؛ تحقيق يوسف
محمد المقدسي. - عمان: دار الريحان للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠.
() ص.

ر. ل.: ٢٠٢٠/١٠/٤٢١٨.

المواصفات: /الفقه الحنبلي// أصول الفقه// الفقه الإسلامي/
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة
المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

9789923762431



9 789923 762431

عمان - الأردن

جوال: 00962790474491

darlayaheen.jo@gmail.com

بيروت - لبنان

هاتف وفاكس: 009611660162

جوال: 009613602762

dar.alrayaheen@gmail.com

356433



جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة
المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

الأيضاح

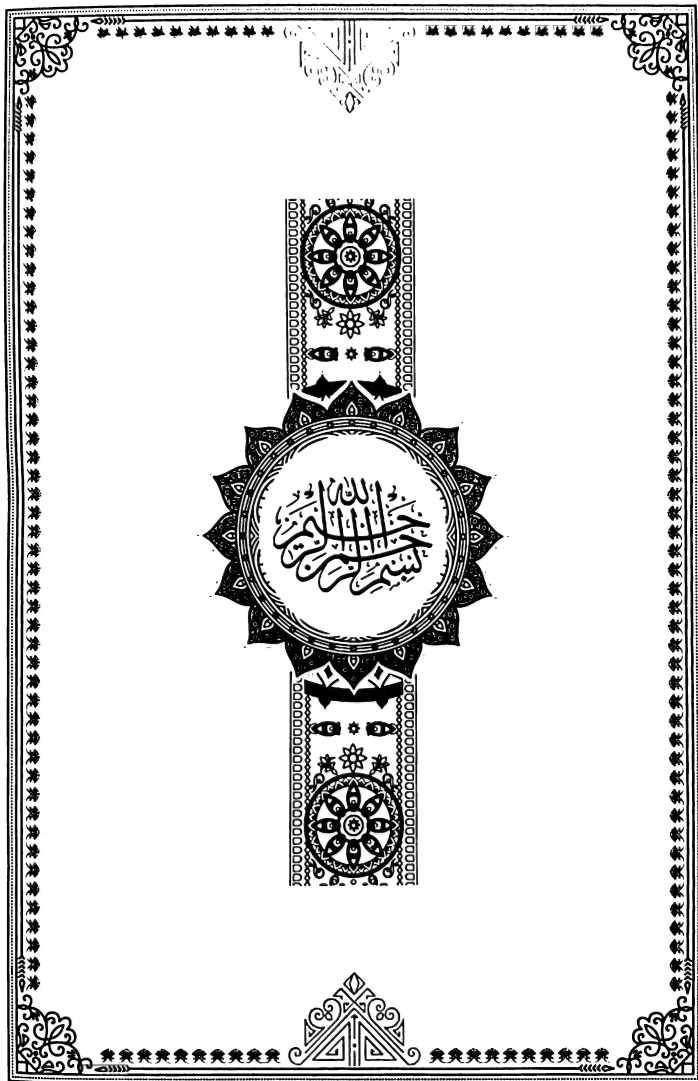
(في الفقه الحنبلي)

تصنيف الإمام
إبي الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي المقدسي
(ت ٤٨٦ هـ)

تحقيق
يوسف بن محمد مروان بن سليمان الأوزبكي المقدسي

يُنشر لأول مرة وعلى نسخة مقدسية فريدة نقيصة







المقدمة

«الْحَمْدُ لِلَّهِ بَارِي الْبَرِّيَّاتِ، وَغَافِرِ الْخَطِيئَاتِ، وَغَالِمِ الْخَفِيَّاتِ، الْمُطَّلِعِ عَلَى
الصُّمَائِرِ وَالنَّيَّاتِ، أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَوَسِعَ كُلُّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَحِلْمًا، وَفَهَرِ كُلِّ
مَخْلُوقٍ عِزَّةً وَحُكْمًا ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾، لَا تُذَرِكُهُ
الْأَبْصَارُ، وَلَا تُغَيِّرُهُ الْأَغْصَارُ، وَلَا تَتَوَهَّمُهُ الْأَفْكَارُ، ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِحَقْدَارٍ﴾،
أَتَقَنَ مَا صَنَعَ وَأَحْكَمَهُ، وَأَخْصَى كُلُّ شَيْءٍ وَعِلْمَهُ، وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ وَعَلَّمَهُ، وَزَفَعَ
قَدْرَ الْعِلْمِ وَعَظَمَهُ، وَحَظَرَهُ عَلَى مَنْ اسْتَرَدَّلَهُ وَحَرَمَهُ، وَخَصَّ بِهِ مِنْ خَلْقِهِ مَنْ
كَرَّمَهُ، وَخَصَّ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْتَفَرُّغِهِ فِي الدِّينِ، فَقَالَ تَعَالَى وَهُوَ أَصْدَقُ
الْقَائِلِينَ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ
إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾، نَذَبَهُمْ إِلَى إِنْذَارِ بَرِيَّتِهِ، كَمَا نَذَبَ إِلَى ذَلِكَ أَهْلَ
رِسَالَتِهِ، وَمَنَحَهُمْ مِيزَاتِ أَهْلِ بُتُوْرَتِهِ، وَرَضِيَهُمْ لِلْقِيَامِ بِحُجَّتِهِ، وَالنَّبَاْيَةِ عَنْهُ فِي الْإِخْبَارِ
بِسُرِّيَّعَتِهِ، وَاخْتَصَّصَهُمْ مِنْ بَيْنِ عِبَادِهِ بِخُسِّيَّتِهِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُخَشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ
الْعُلَمَاءُ﴾، ثُمَّ أَمَرَ سَائِرَ النَّاسِ بِسُؤَالِهِمْ، وَالرُّجُوعِ إِلَى أَقْوَالِهِمْ، وَجَعَلَ عَلَامَةً زِيغِهِمْ
وَضَلَالِهِمْ ذَهَابَ عِلْمَانِهِمْ، وَإِتْخَاذَ الرُّؤُوسِ مِنْ جُهَاْلِهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
«إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا مِنَ النَّاسِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا
لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُسَاءَ جُهَاْلًا، فَاسْتَلُوا، فَأَنفَتُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا».

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ، وَسَيِّدِ الْأَصْفِيَاءِ، وَإِمَامِ الْعُلَمَاءِ، وَأَكْرَمِ مَنْ

مَشَى تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ، مُحَمَّدٍ نَبِيَّ الرَّحْمَةِ، الدَّاعِيَ إِلَى سَبِيلِ رَبِّهِ بِالْحُكْمَةِ،

وَالْكَاشِفِ بِرِسَالَتِهِ جَلَّابِيبِ الْعُمَّةِ، وَخَيْرِ نَبِيِّ بُعِثَ إِلَى خَيْرِ أُمَّةٍ، أَرْسَلَهُ اللَّهُ بِشِيرَا وَنَذِيرًا، ﴿وَدَاعِيَ إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ، وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَوَسَّلَهُ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ وَطَوْلِهِ، وَقُوَّتِهِ وَحَوْلِهِ، ضَمِنَ بَقَاءَ طَائِفَةٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَجَعَلَ السَّبَبَ فِي بَقَائِهِمْ بَقَاءَ عُلَمَائِهِمْ، وَاقْتِدَاءَ هُمْ بِأَيْمَتِهِمْ وَقُفَّاهِنِهِمْ، وَجَعَلَ هَذِهِ الْأُمَّةَ مَعَ عُلَمَائِهَا، كَالَأُمَمِ الْخَالِيَةِ مَعَ أَنْبِيَائِهَا، وَأَظْهَرَ فِي كُلِّ طَبَقَةٍ مِنْ قُفَّاهِنِهَا أَيْمَةً يُفْتَدَى بِهَا، وَتُنْتَهَى إِلَى رَأْيِهَا، وَجَعَلَ فِي سَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَيْمَةً مِنَ الْأَعْلَامِ، مُهْدٍ بِهِمْ قَوَاعِدَ الْإِسْلَامِ، وَأَوْضَحَ بِهِمْ مُشْكِلَاتِ الْأَحْكَامِ، اتَّفَقَهُمْ حُجَّةً قَاطِعَةً، وَاخْتَلَفَهُمْ رَحْمَةً وَاسِعَةً، نَخَا الْقُلُوبَ بِأَخْبَارِهِمْ، وَتَخَصَّلَ السَّعَادَةُ بِإِقْفَاءِ آثَارِهِمْ، ثُمَّ اخْتَصَّ مِنْهُمْ نَفَرًا أَعْلَى أَقْدَارِهِمْ وَمَنَاصِبُهُمْ وَأَبْقَى ذِكْرَهُمْ وَمَذَاهِبُهُمْ فَعَلَى أَقْوَالِهِمْ مَذَارُ الْأَحْكَامِ، وَبِعَمَادِهِمْ يُفْتَى قُفَّاهُ الْإِسْلَامِ^(١).

وكان من بين هؤلاء الأئمة الأعلام شيخ الإسلام في زمانه الإمام العالم الحبر، أبو الفرج عبد الواحد بن أحمد الأنصاري الشيرازي، ثم المقدسي، الحنبلي، شيخ الشافعي في وقته، الذي قدم الشام فبني بيت المقدس، ونشر مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه فيها وفيما حولها من القرى، ثم رحل إلى دمشق واستقر بها ونشر المذهب، وكانت تصانيفه عمدة الحنابلة ببلاد الشام في القرن السادس الهجري إلى أن ظهرت تصانيف الإمام موفق الدين بن قدامة المقدسي، ومع ذلك بقيت تصانيفه لبنة من لبنات التراث الفقهي الحنبلي، لا يُنكَّرُ فضلها ولا يُستهانُ بقدرها ودورها في استقرار المذهب الحنبلي.

(١) مقدمة (المغني) لابن قدامة المقدسي (١/٣ - ٤).



ومن عجائب الطاف الله عَزَّجَلَّ: أَنَّهُ وبالرَّغم ممَّا تعرَّضَ له المسجد الأقصى

المبارك الشريف من ويلات ونكبات على يد أعداء الله عبر تاريخه الطويل = يُخرَج من كُنُوزِه النُّسخةُ الخطيَّةُ لكتاب (الإيضاح) بعد قرابة ألف عام من قيام مصنِّفه به مدرِّسًا ومصنِّفًا وناشرًا للمذهب به وما حوله. فالحمد لله في الأولى والآخرة.

وهذه بركةٌ من بركاتِ هذا المسجد المبارك الوفِّي لأحبابه، ولمن قام به ناصرًا لدين الله عَزَّجَلَّ، فاللَّهُم احفظ المسجد الأقصى من كلِّ سوء، وطهره من المشركين، واجعله عامرًا بالإسلام والمسلمين إلى يوم الدِّين، ولا ترفع لأعداء الدِّين عليه راية، ولا تحقق لهم فيه غاية، وسائر بلاد المسلمين.

اللهم آمين



كتاب (الإيضاح)

أَوَّلُ مَنْ فَهَّمَنِي حَنْبَلِيَّ مُخْتَصِرَ ظَهَر فِي بِلَادِ الشَّامِ، وَقَدْ كَانَ عُمْدَةَ الطَّلَبَةِ فِي الْقَرْنِ السَّادِسِ الْهَجْرِيِّ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي تَرْجُمَةِ عَمْرٍو بْنِ رَافِعِ بْنِ عَلْوَانَ الزَّرْعِيِّ الْحَنْبَلِيِّ (ت ٦٢٢هـ)^(١).

قَالَ نَاصِحُ الدِّينِ بْنِ الْحَنْبَلِيِّ: «قَدَّمَ ابْنُ زَرْعٍ فِي عَشْرِ السِّتِينَ - يَعْنِي وَالْخَمْسَمِائَةِ - وَهُوَ ابْنُ ثَيْفٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً، وَنَزَلَ عِنْدَنَا فِي الْمَدْرَسَةِ^(٢) هُوَ وَرَفِيقُهُ لَهُ، وَاسْتَفْلَوْا عَلَيَّ وَالَّذِي؛ فَحَفَظُوا الْقُرْآنَ، وَسَمِعُوا دَرَسَهُ، وَحَفَظُوا كِتَابَ (الإيضاح)^(٣) - يَغْنِي لِلشَّيْخِ أَبِي الْفَرَجِ جَدُّهُمْ -».

وَمِنْ خِلَالِ اسْتِعْرَاضِ الْكِتَابِ يَتَبَيَّنُ مِنْ مَنَهِجِ مُصَنِّفِهِ مَا يَأْتِي:

(١) مِنْ بَدَايَةِ الْكِتَابِ وَإِلَى كِتَابِ الصِّيَامِ يَبْدَأُ بِفَقْرَةٍ يُجْمَلُ فِيهَا الْمَسَائِلُ، ثُمَّ يَشْرَعُ فِي تَوْضِيحِ ذَلِكَ مُبْتَدَأً بِقَوْلِهِ: «شَرَحُ ذَلِكَ» أَوْ «بَيَانُ ذَلِكَ».

(٢) أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِ اخْتِلَافِ الرُّوَايَتَيْنِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ؛ فَقَدْ ذَكَرَهُ قَرَابَةً مِنْ مِثْلَةِ مَرَّةٍ. وَفِي مَسْأَلَتَيْنِ ذَكَرَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ.

(٣) مِنْ مَصَادِرِهِ الْحَنْبَلِيَّةِ: الْخِرَقِيُّ، وَشَيْخُهُ الْقَاضِي أَبُو يَغْلَى.

(١) الذَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ لِابْنِ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيِّ (٣/ ٣٤٥ - ٣٤٩).

(٢) الْمَدْرَسَةُ الْحَنْبَلِيَّةُ بِدِمَشْقَ بَنَاهَا وَلَدَ الْمُصَنِّفِ شَرَفُ الْإِسْلَامِ عَبْدُ الْوَهَّابِ (ت ٥٣٦هـ).

(٣) وَهَذَا يُفِيدُ بِوُجُودِ نَسْخَةٍ خَطِيَّةٍ لِلْكِتَابِ كَانَتْ فِي الْمَدْرَسَةِ الْحَنْبَلِيَّةِ عِنْدَ أَحْفَادِ الْمُصَنِّفِ، لَعَلَّهَا كَانَتْ نَسْخَةً الْمُصَنِّفِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فقد نقل عن الخِرَقِيّ نقلين أحدهما من (المختصر). ونقل عن شيخه القاضي أبي يعلى ثلاثة نقول، من كتابيه: (المجرد) و(الخلاف).

(٤) بالرغم من أنه كتاب حنبلي إلا أنه ذكر الخلاف مع المذاهب الأخرى:

فقد ذكر الإمام مالك في مسألتين، وهما:

(١) قال: «وإجراء اليد على الجسد في غسل الجنابة ليس بواجب، وقال مالك:

هو واجب».

(٢) «فإن قال لها: أنت طالق إن شاء الله؛ وقع به الطلاق، ولا ينفعه الاستثناء.

وبه قال مالك».

وذكر الخلاف مع الإمام الشافعي (١٣) مرة.

ونقل عن ابن شَرِيحٍ من أصحاب الشافعي مرة واحدة.

(٥) يستدل بالنصوص الشرعية من كتاب الله عز وجل، وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم،

وآثار الصحابة رضوان الله عليهم في عددٍ من المسائل، فقد ذكر (١٤) آية من كتاب الله،

وقرابة من (٦٠) حديث وأثر.

(٦) يرجح بين الأقوال المختلفة؛ لذا اعتمدت أقواله عند أهل الترجيح ممّا

ساهم في استقرار المذهب. وسيأتي توضيح ذلك لاحقاً عند ذكر أثره في كتب

الحنابلة من بعده.

(٧) لغة الكتاب سهلة سلسة، وعباراته واضحة؛ تتناسب مع المتون. وممّا

يتميّز به أنه يعبر عن كلمة (الأولى) بـ(الأولة)، ورأيت ذلك في كتاب (الهداية)

للكلوذاني (ت ٥١٠هـ)؛ فلعلها لغة كانت منتشرة في العراق قديماً. والله أعلم.

- (١) استدلاله ببعض الأحاديث الضعيفة والباطلة التي لا أصل لها.
- (٢) عدد من الأحاديث يرويها بالمعنى، ويدخل الأحاديث بعضها في بعض، ووقعت له أوهام بين بعض الأحاديث والآثار ومناسباتها.
- (٣) ذكره لبعض المسائل الغربية، وسيأتي نموذج عنها قريباً عند ذكر نقل ابن رجب الحنبلي عنه.

ومع ذلك فهو من العلم النافع المشكور والعمل الصالح المبرور

رحم الله مصنفه الإمام أبا الفرج وغفر له

وجمعنا وإياه مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين

في دار كرامته ومستقر رحمته

اللهم آمين

منهج التحقيق

(١) نسختُ المخطوط وأدخلته إلى الحاسوب على وفق الرّسم الإملائي الحديث، وقابلته، وضبطتُ نصّه.

(٢) بما أنّ المخطوط ناقص الأوراق وغير مرقّم، فقد اعتمدتُ التّوثيق باللقطات وليس الأوراق، فكل لقطة لها وجهان: أيمن وأيسر، فالأيمن (أ)، والأيسر (ب)، وإذا كانت اللقطة وجهًا واحدًا بسبب النقص أكتفي برقمها.

(٣) بعض الكلمات ذهبت بشكل كامل بسبب الأرضة، فما لم أتبيّنه وضعت مكانه: [...].

(٤) عزوتُ الآيات إلى موضعها من المصحف الشريف.

(٥) خرّجْتُ الأحاديث والآثار باختصار شديد، وما كان في الصّحاحين: اكتفيت بعزوه، وما كان في غيرهما ذكرت حكم أهل العلم عليه.

(٦) اجتهدتُ في مقارنة نصوص المصنّف في هذا الكتاب بالنصوص المُحالة عليه تصريحًا ممّا أورده الحنابلة في كتبهم كالموثّق ابن قدامة في (المغني)، وابن مفلح في (الفروع)، وابن رجب في (الدّيل) و(القواعد)، والمزداوي في (الإنصاف في تحقيق الرّاجح من الخلاف)^(١)؛ وذلك تأكيدًا على نسبة الكتاب إلى مصنّفه، وإظهارًا لدوره في بلورة المذهب الحنبلي، وثقت ذلك في الحاشية.

(١) وفي كتابه: (تصحيح الفروع) نقل عن كتاب (الإيضاح) من ثلاثين موضع، لم أوثّقها لأنها وردت في (الإنصاف).

(٧) عند كلِّ باب من أبواب الكتاب ذكرْتُ في الحاشية ما يوافقه من أبواب كتابي (المقنع) لابن قدامة المقدسي، و(زاد المستقنع) للحجاوي؛ وذلك تيسيراً لمن أراد التوسُّع في دراسة المسائل.

(٨) وضعتُ عناوين فرعية لبعض الفقرات - وهي قليلة - وجعلتها بين معقوفين [].

(٩) صنعتُ فهرساً للآيات، والأحاديث والآثار.

(١٠) قدَّمتُ بدراسة عن (النسخة الخطيَّة) فيها: ترجمة المصنَّف، وأثر الكتاب فيمن بعده، ووصف النسخة الخطيَّة.

وأنبه هنا: أني لم أعلِّق على المسائل الفقهيَّة، ولم أقرنها بما استقرَّ عليه المذهب الحنبلي؛ وذلك لأنَّ الكتاب من القرن الخامس الهجري، ويمثل أوائل المرحلة الثَّانية من حياة المذهب وهي طبقة المتوسطين التي على منجزاتها العلمية قامت عملية الترجيح في القرنين العاشر والحادي عشر.

فإن وفَّقْتُ فيه فالحمد لله وحده، وإن كان غير ذلك فاستغفر الله وأتوب إليه، وأسأله سبحانه أن يتقبَّلَ عملي، وأن يجعلني رِداءً للعلم وأهله، إنَّه سميع مجيب.

وختاماً: أتوجه بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى العلماء الأجلَاء:

(١) صاحب الفضيلة المحقق الكبير أبي جَنَّة الحنبلي مصطفى بن محمد صلاح الدِّين بن منسي القَبَّاني - حفظه الله ورعاه وجزاه من كلِّ خير أعلاه - الذي كان له الفضل في كشف حقيقة المخطوط، واسمه، وأفادني بالأدلة والبيِّنات التي تؤكد صحة نسبته لمصنِّفه.



٢) حضرة الأستاذ الدكتور عبد الله المنيف؛ لما قدّمه من جهد في تقريب

تاريخ نسخ المخطوط - جزاه الله كل خير -.

٣) فضيلة الشيخ الدكتور محمد السريع؛ لما قدّمه من جهد في تقريب تاريخ

نسخ المخطوط - جزاه الله كل خير -.

٥) فضيلة الشيخ علي الصالح الصّمعاني؛ لما قدّمه من ملاحظات دقيقة

نفيسة، جزاه الله خيرًا.

٦) رفيق دربي الأستاذ الفاضل أيمن حسّونه اللّذي المقدسي الذي شاركني

عملية المقابلة، جزاه الله خيرًا.

٧) الإخوة بدار الرّياحين على إتقانهم وإبداعهم في إخراج الكتاب بأبهى

صورة وأجمل حلّة، جزاهم الله كل خير.

وصلّى الله وسلّم وبارك على

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

كتبه:

يوسف بن محمد مروان بن سليمان

البخاري الأوزبكي أصلاً المقدسي بلذا الحنبلي مذهباً

المسجد الأقصى المبارك - القدس الشريف

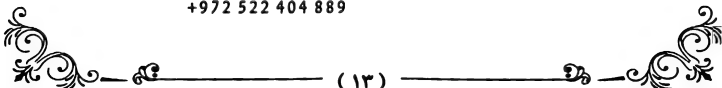
فاتح محرم/ ١٤٤١هـ - خاتمة آب/ ٢٠١٩م

البريد الإلكتروني:

abumrwan77@windowslive.com

الهاتف الثقال

+972 522 404 889



ترجمة المصنف

الإمام أبي الفرج الحنبلي الشيرازي المقدسي^(١)

اسمه ونسبه وألقابه:

هو أبو الفرج عبد الواحد بن مُحَمَّد بن علي بن أحمد بن إبراهيم بن يَعْنَش بن عبد العزيز بن سعيد بن سعد بن عَبَّادَة، الْأَنْصَارِي، السُّعْدِي الْعُبَادِي

(١) مصادر ترجمته:

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٤٦١/٣)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان بن عثيمين، طبع الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٩/٥١ - ٥٤)، طبع الرسالة.

(٣) الذَّيْل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي (١/١٥٣ - ١٦٤)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض.

ومن الكتب المعاصرة التي ترجمت له:

(١) المدخل المفصل (١/٥٠٣ - ٥٠٤). للشيخ الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد.

(٢) المذهب الحنبلي «دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته» (٢/١٠٦ - ١٠٨).

للدكتور عبد الله بن عبد المحسن بن عبد الرحمن التركي

(٣) معجم مصنفات الحنابلة (٢/١٠٤ - ١٠٨)، للأستاذ الدكتور عبد الله الطريقي، ط١:

١٤٢٢هـ.

(٤) تاريخ المذهب الحنبلي في فلسطين (ص ٩٥ - ٩٦). للبعد الفقير.

(٥) تاريخ الحنابلة في بيت المقدس (ص ١٢٨). للأستاذ بشير بركات.

الخُرَزَجِي، الشَّيْرَازِي الْأَصْلِي، الْحَرَانِي الْمَوْلِدِ، الدَّمَشْقِي الْمَقَرِّ، وَكَانَ يُعَرَفُ فِي
الْعِرَاقِ بِالْمَقْدِسِيِّ.

ووصف بأنه: الإمام، القدوة، شيخ الإسلام، الفقيه الحنبلي الواعظ، من كبار
أئمة الإسلام، شيخ الشام في وقته.

من شيوخه:

- (١) أبو القاسم علي بن محمد بن علي الزَّيْدِي الحَرَانِي الحنبلي (ت ٤٣٣هـ)^(١).
- (٢) أبو الحسن علي بن موسى بن السَّمْسَار الدَّمَشْقِي (ت ٤٣٣هـ)^(٢).
- (٣) شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل الصَّابُونِي (ت ٤٤٩هـ)^(٣).
- (٤) أبو القاسم عبد الرزاق بن عبد الله بن الحسن بن محمد بن عبد الله بن
إبراهيم بن الفضيل الكلاعي (ت ٤٦٣هـ)^(٤).
- (٥) القاضي أبو يَغْلَى بن الفراء الحنبلي (ت ٤٥٨هـ)^(٥).

ارتحل أبو الفرج إلى بغداد؛ فلأزم القاضي أبا يَغْلَى بن الفراء وتفقه به.

قال أبو الحسين محمد بن أبي يَغْلَى (ت ٥٢٦هـ): «صَحِبَ الْوَالِدُ مِنْ سَنَةِ
تَيْفٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعَمِائَةٍ، وَتَرَدَّدَ إِلَيْهِ سِتْنِئِنَّ عِدَّةً، وَعَلَّقَ عَنْهُ أَشْيَاءُ فِي الْأَصُولِ

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/٥٠٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/٥٠٦ - ٥٠٧).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٨/٤٠ - ٤٤).

(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٦/١٤٢ - ١٤٥).

(٥) طبقات الحنابلة (٢/١٩٣ - ٢٣٠).

والفروع، ونَسَخَ واستنسخَ من مُصَنَّفَاتِهِ^(١)، وسافر إلى الرُّخْبَةِ والشَّامِ، وَحَصَلَ لَهُ
الأَصْحَابُ والأَتْبَاعُ والتَّلَامِذَةُ والعِلْمَانُ^(٢).

مصنفاته:

- (١) الإيضاح. وهو هذا الكتاب.
- (٢) المُبْهَج^(٣).
- (٣) مختصر الحدود.
- (٤) مختصر في أصول الفقه.
- (٥) التَّبْصِيرَةُ في أَصُولِ الدِّينِ^(٤).
- (٦) البرهان في أصول الدين.
- (٧) فصول الإيمان وإبطال تأويل أخبار الصِّفَاتِ ومسائل القرآن.
- (٨) مَسَائِلُ الْاِمْتِحَانِ^(٥).

(١) ونجد أبا الفرج في هذا الكتاب حَفِيًّا يَكْتُبُ شَيْخَهُ فقد سبق أنه نقل عنه من كتابه:
(المجزّد) و(الخلاف).

(٢) الذَّيْلُ على طبقات الحنابلة (١٥٧/١ - ١٥٨).

(٣) في الفقه. وقد أفاد فضيلة الأستاذ شبيب العطية: أن عنده قطعة مخطوطة منه. يَسُرُّ الله له
تحقيقها وإخراجها.

(٤) طُبِعَ بتحقيق: يوسف بن عبد الله بن محمد الصُّمَّعَانِي، دار المأنور، سنة ١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م.
وهو في الاعتقاد على مذهب الإمام الجليل ناصر الشُّنَّةِ وقامع البدعة أحمد بن حنبل
رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وقد أفادني بصورة الغلاف فضيلة الشيخ المَكْرُم علي الصَّالِح الصُّمَّعَانِي
جزاه الله خيراً.

(٥) طُبِعَ بتحقيق: فهد بن سعد بن إبراهيم المقرن، دار الإمام مالك - أبو ظبي. وعنوانه بحسب
غلافه: (جزء فيه امتحان الشُّي من البدعي).

(٩) الجواهر (في التفسير).

(١٠) المنتخب في الفقه.

(١١) الإشارة في الفقه^(١).

أبو الفرج الحنبلي في بيت المقدس:

رَحَلَ أبو الفرج إلى بيت المقدس وسكنها بعد وفاة شيخه أبي يَغْلَى (سَنَةَ ٤٥٨هـ)، وبُتَّ مذهب الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ببيت المقدس وأُكْتَفِ بيت المقدس^(٢)، ودرَّس ووعظ، وصنَّف التَّصَانِيفَ.

قال الموفق ابن قدامة المقدسي: «كلُّنا في بركات الشَّيْخ أبي الفرج.... لما قدم الشَّيْخ أبو الفرج إلى بلادنا من أرض بيت المقدس تسامع النَّاسُ به؛ فزاروه من أقطار تلك البلاد؛ فقال جَدِّي قدامة لأخيه: تعال نمشي إلى زيارة هذا الشَّيْخ لعله يدعو لنا؛ فزاراه، فتقدم إليه قدامة فقال له: يا سيدي ادع لي أن يرزقني الله حفظ القرآن؛ فدعا له بذلك، وأخوه لم يسأله شيئاً فبقي على حاله، وحفظ قدامة القرآن وانتشر الخير منهم ببركات دعوة الشَّيْخ أبي الفرج»^(٣).

وفاته:

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ بدمشق يوم الأحد ثامن عشرين ذي الحِجَّة (سَنَةَ ٤٨٦هـ)، ودُفِنَ بمقبرة باب الصَّغِيرِ.

- (١) أفاد صاحب الفضيلة الشيخ علي الصَّالِح الصُّمَّعَانِي - حفظه الله - بوجود قطعة منه بمكتبة أحد كبار العلماء ببريدة من المملكة العربية السعودية. يَسُرُّ الله تحقيقها وإخراجها للنَّاس.
- (٢) (أُكْتَفِ بيت المقدس) هي: ما حول مدينة القدس الشَّريف من مدن وقرى، ويطلق عليها قديمًا: (الثَّوْاحِي)، و(الأعمال)، وحديثًا: (القضاء)، و(اللَّوَاء)، و(الصُّوَاحِي).
- (٣) الذَّيْل على طبقات الحنابلة (١/ ١٦٠).

وللشيخ أبي الفرج دُرَيْيَةُ وَعَقْبٌ بدمشق اشتهروا عبر التاريخ ببیت ابن الحنبلي
وبیت الشَّيرَازي.

وقد أحصيَتْ من أبناء الشيخ أبي الفرج وأحفاده وأحفاد أحفاده المترجم
لهم ما يزيد على عشرين علماً كان آخرهم وفاة (سنة ٧٥١هـ)، ولا أدري هل بقوا
أم انقطعوا أم تَغَيَّرَت ألقابهم، وهم بحسب وفياتهم:

(١) ولده: شرف الإسلام عبد الوهَّاب (ت ٥٣٦هـ)^(١)، الذي وقف المدرسة
الحنبليَّة الشَّريفة في دمشق وراء الجامع الأموي، بجِذَاء المدرسة الرُّوَّاجِيَّة، وقد
توالى على المشيخة فيها كثير من دُرَيْيَةِ الشَّيخ أبي الفرج.

(٢) ابنته: لم أقف على اسمها أو ترجمتها، ورد ذكرها عند كتب أبيها، وأنها
كانت تحفظ كتاب (الجواهر) له. وهي أُمُّ الشَّيخ الإمام الفقيه الواعظ المفسِّر، زين
الدين أبي الحسن علي بن رضيِّ الدين أبي الطَّاهر إبراهيم بن نجا أو منجدة بن غانم
الأنصاريِّ الدَّمشقي، المعروف بابن منجدة الحنبليِّ (ت ٥٩٩هـ). وهو أوَّل من عقَّد
مجلس الوعظ في المسجد الأقصى المبارك بعد الفتح الصَّلاحي (سنة ٥٨٣هـ)^(٢).

(٣) حفيده: شرف الدين محمد بن عبد الوهَّاب بن عبد الواحد^(٣).

(٤) حفيده: بهاء الدين عبد الملك بن عبد الوهَّاب (ت ٥٤٥هـ)^(٤).

(١) سير أعلام النبلاء (١٠٣/٢٠ - ١٠٤).

(٢) الأُسُوسُ الجليلُ بتاريخِ القُدسِ والخليل (١/٢٣٩، ٢٥٦ - ٢٥٧)، تاريخ الحنبالة في بيت
المقدس (ص ١٢٨ - ١٢٩) للأستاذ بشير بركات، ط ١: ١٤٣٧هـ، دار النوادر.

(٣) الذُّبيل على طبقات الحنبالة (٢/٣٧٧).

(٤) الذُّبيل على طبقات الحنبالة (٢/٣٤ - ٣٥).

(٥) حفيده: سديد الدين عبد الكافي بن عبد الوهّاب (ت ٥٨١هـ)^(١).

(٦) حفيده: عز الدين عبد الهادي بن عبد الوهّاب (ت ٥٨٦هـ)^(٢).

(٧) حفيده: نجم بن عبد الوهّاب (ت ٥٨٦هـ)^(٣).

(٨) نصر بن محمد بن عبد الوهّاب (ت ٦٠٠هـ)^(٤).

(٩) شهاب الدين عبد الكريم بن نجم بن عبد الوهّاب (ت ٦١٩هـ)^(٥).

(١٠) ناصح الدين ابن الحنبلي، عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهّاب بن عبد الواحد (ت ٦٣٤هـ)^(٦). وشارك الناصح في فتح بيت المقدس مع صلاح الدين الأيوبي رَحِمَهُ اللهُ وَكَانَ يَسْتَفْتِيهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَأَنْتَهَتْ إِلَيْهِ رِثَاةُ الْمَذْهَبِ بَعْدَ وَفَاةِ الْمُؤَوَّقِ ابْنِ قِدَامَةَ الْمُقَدِّسِيِّ (سنة ٦٢٠هـ).

(١١) يوسف بن أحمد بن نجم بن عبد الوهّاب (ت ٦٣٦هـ)^(٧).

(١٢) شمس الدين عبد الحق بن عبد الوهّاب (ت ٦٤١هـ)^(٨).

(١٣) أبو الوفاء عبد الملك بن عبد الحق بن عبد الوهّاب (ت ٦٤١هـ)^(٩).

(١) الذّيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٣٧٥ - ٣٧٦).

(٢) الذّيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٣٧٧ - ٣٧٨).

(٣) الذّيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٣٧٣ - ٣٧٤).

(٤) حاشية المقصد الأرشد (٣/ ٦٥).

(٥) الذّيل على طبقات الحنابلة (٣/ ٢٧٥).

(٦) الذّيل على طبقات الحنابلة (٣/ ٤٢٣ - ٤٣٩).

(٧) الذّيل على طبقات الحنابلة (٣/ ٤٩٤)، تاريخ الإسلام (١٤/ ٢٥٩).

(٨) الذّيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٣٧٦ - ٣٧٧).

(٩) سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٩٤).

(١٤) نصر الله بن أحمد بن نجم بن عبد الوهّاب (ت ٦٤٣هـ)^(١).

(١٥) محمد بن عبد الوهّاب بن عبد الكافي بن عبد الوهّاب (ت ٦٥٦هـ)^(٢).

(١٦) تاج الدّين مظفر بن عبد الكريم بن نجم بن عبد الوهّاب (ت ٦٦٧هـ)^(٣).

(١٧) سيف الدّين يحيى بن عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهّاب الصّالحي الحنبليّ (ت ٦٧٢هـ)^(٤).

(١٨) زين الدّين عبد الله بن عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهّاب (ت ٦٨٤هـ)^(٥).

(١٩) نجم بن يوسف بن أحمد بن نجم بن عبد الوهّاب (ت ٦٩٩هـ)^(٦).

(٢٠) سيّد الفخر بنت عبد الرحمن بن أحمد بن القاضي شمس الدّين الشّيرازيّ (ت ٧١٢هـ)^(٧).

(٢١) شمس الدّين يوسف بن يحيى بن عبد الرحمن، ابن الناصح الشّيرازيّ (ت ٧٥١هـ)^(٨).

(١) تاريخ الإسلام (١٤/٤٨٧)، حاشية المقصد ٦٥/٣ حاشية الدر للعلمي/ ٣٨٧.

(٢) الذّيل على طبقات الحنابلة (٤/٥١ - ٧٥).

(٣) تاريخ الإسلام (١٥/١٤٩)، المقصد الارشد (٣/٣٤).

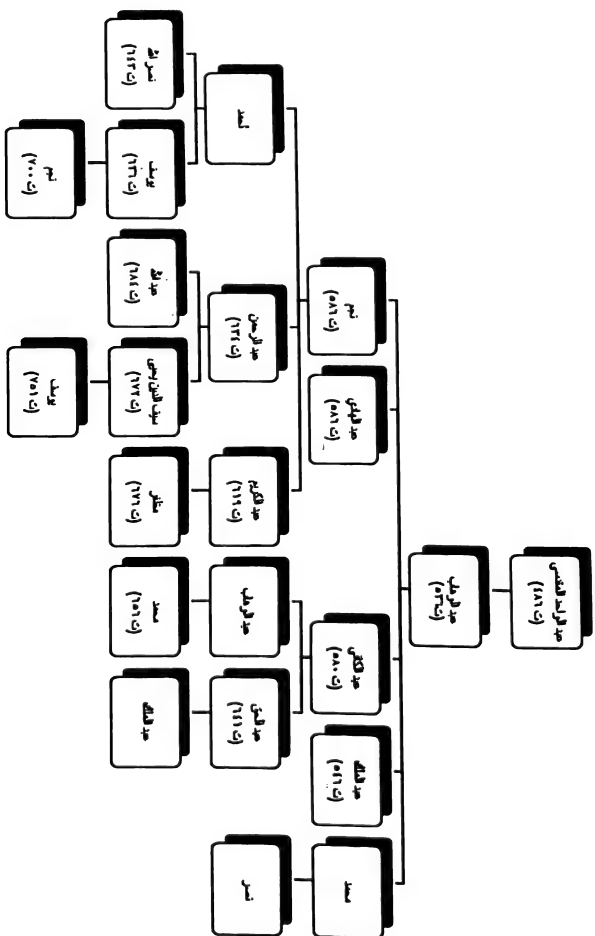
(٤) المقصد الارشد (٣/١٠٠)، ذيل التقييد في رواة السّنن والأسانيد (٢/٣٠٣).

(٥) المقصد الارشد (٢/٤٣).

(٦) حاشية المقصد (٣/٥٣).

(٧) حاشية المقصد (١/٤٣٨)، وفي معجم الشيوخ الكبير للذهبي (١/٢٩٠ - ٢٩١) أنّ وفاتها سنة ٧٠٩هـ.

(٨) المقصد الارشد (٣/١٣٤ - ١٣٥)، المنهج الأحمد (٤٥١)، ذيل التقييد في رواة السّنن والأسانيد (٢/٣٣٢).



أثر كتاب (الإيضاح) في كتب الحنابلة من بعده

بالإضافة لما سبق من أنه كان المتن المعتمد لدى طلبة المذهب الحنبلي خلال القرن السادس الهجري فقد برز له دور خلال القرون الثلاثة التي تلت: السابع والثامن والتاسع، فأصبح فقه مصنفه يذكر مع أقوال فقهاء الحنابلة وفاقاً وخلافاً واستدلالاً؛ لئبني عليه عملية الترجيح. وفيما يأتي عرضٌ لكتب الحنابلة التي أحالت عليه:

١) الإمام الموفق ابن قدامة الجماعيلي^(١) المقدسي (ت ٦٢٠هـ)

سبق قول الموفق ابن قدامة المقدسي: «كُنَّا فِي بَرَكَاتِ الشَّيْخِ أَبِي الْفَرَجِ....»؛ ويقصد بذلك أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا الْفَرَجِ كَانَ سَبِيًّا فِي انْتِشَارِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَمَا حَوْلَهُ، وَأَنَّ وَالِدَ جَدِّهِ قَدَامَةُ بْنُ مَقْدَامٍ مِنْ تَلَامِيذِهِ وَأَتْبَاعِهِ، وَكَذَلِكَ دُرَيْتُهُ مِنْ بَعْدِهِ.

لكنني أجد لكلمة الموفق تفسيراً إضافياً:

من المعلوم أَنَّ آلَ قَدَامَةَ وَمَنْ مَعَهُمْ مِنْ أَقَارِبِهِمْ وَأَصْهَارِهِمْ رَحَلُوا مِنْ

(١) جماعيل = جماعين: قرية تقع في الجنوب الغربي من مدينة نابلس، على بعد (١٦) كيلو متر منها. ولشهرتها نسبت إليها مجموعة من القرى المجاورة باسم (الجماعينيات) في قضاء نابلس. معجم بلدان فلسطين لمحمد شراب (ص ٢٦٨ - ٢٦٩). موسوعة بلادنا فلسطين، لمصطفى مراد الدباغ (٢/ ٤٦٥).

جماعيل إلى دمشق (سنة ٥٥١هـ) خوفاً من الصليبيين، وكان الموفق حينها قد بلغ العاشرة من عمره، وهو زمان حفظ العلوم بعد كتاب الله تعالى؛ فممّا يغلب على ظني: أن الموفق حفظ كتاب (الإيضاح)؛ لأنه المتن الحنبلي المشتهر بدمشق في القرن السادس الهجري، وقد كان المتن المعتمد للحفظ من قبل الطلبة الحنابلة - كما سبق في ترجمة ابن زرع وأقرانه -، والموفق من طبقة وهو أفقه من دخل الشام بعد الأوزاعي.

وممّا أراه: أن كتاب (الإيضاح) هو أصل كتاب (المقنع) للموفق، ويدل على ذلك أمور منها:

(١) ترتيب الأبواب؛ فقد تبعه في أكثر الأبواب.

(٢) التشابه الكبير بين بعض عبارات الكتابين، ومثاله:

قال أبو الفرج في (الإيضاح): «وإذا أوصى له بمثل نصيب أحد ورثته ولم يسمه كان له مثل ما لأقلهم».

وقال الموفق في (المقنع): «وإن وصى بمثل نصيب أحد ورثته ولم يسمه كان له مثل ما لأقلهم نصيباً»^(١).

ولا أقول: إن (المقنع) شرح أو حاشية للإيضاح، ولكن أقول: إن الموفق كان شبعان ريان من (الإيضاح) أثناء تصنيفه للمقنع، فقد نسج على منواله، وأضاف وحذف، ووافق وخالف؛ وإن لم يصرح بذلك. والله أعلم.

(١) (ص ٢٥٨)، تحقيق: محمود الأرناؤوط وإياسين محمود الخطيب، ط ١: ١٤٢١هـ، مكتبة

ومن المعلوم أن كتاب (المقنع) هو المتن الأساس الذي قامت عليه عملية الدراسة من شرح، وحصر للمروي عن الإمام أحمد، واستدلال، ومن ثم الترجيح والاستقرار للمذهب الحنبلي، وأنه كان المتن المعتمد لقراءة أربعة قرون من الزمان، وأن كُتِبَ الموفق نَسَخَتْ ما قبلها من كتب الحنابلة، وأنها تمثل ركيزة مهمة في تاريخ المذهب الحنبلي.

ومما يؤكد اطلاع الموفق على كتاب (الإيضاح) أنه أحال في كتابه الكبير (المغني) على أبي الفرج من كتابه: (الإيضاح)، و(المبهيج)، ومثاله:

(١) ما ذكره في الوُضوء في الْأَوَانِي التَّفَيْسَةَ غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ: «.... وَلَا يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُ شَيْءٍ مِنْهَا فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَرِهَ الْوُضُوءَ فِي الصُّفْرِ وَالتُّحَاسِ وَالرَّضَاصِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَاخْتَارَ ذَلِكَ الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ الْمَقْدِسِيُّ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يَتَغَيَّرُ فِيهَا»^(١).

وهو ما قاله الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ في (الإيضاح) - باب الآنية: «وَيُكْرَهُ الْوُضُوءُ فِي أَوَانِي الْفِضَّةِ وَالتُّحَاسِ، إِلَّا أَنَّ الطَّهَارَةَ مِنْهُمَا صَحِيحَةٌ».

(٢) ما ذكره في تحديد الفاصلِ بَيْنَ يَسِيرِ اللَّقْطَةِ وَكَثِيرِهَا: «.... وَقَدَّرَهُ الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ فِي (كِتَابِهِ) بِمَا دُونَ الْقِيرَاطِ....»^(٢).

وهو ما قاله الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ في (الإيضاح) - كتاب اللَّقْطَةِ وَاللَّقِيطِ: «وَمَنْ وَجَدَ لَقْطَةً؛ نَظَرَ فِيهِ: فَإِنْ كَانَتْ دُونَ الْقِيرَاطِ جَازَ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا مِنْ غَيْرِ تَعْرِيفٍ».

(١) المغني (١/٥٨).

(٢) المغني (٦/٧٦ - ٧٧).

أحال ابن مفلح في كتابه (الفروع) إلى كتاب (الإيضاح) في أكثر من ثلاثين موضعٍ مصرّحاً به، منها:

- (١) قال: «وَتَصِيحُ إِمَامَةِ إِمَامِ الْحَيِّ وَهُوَ إِمَامُ مَسْجِدِ رَاتِبِ الْعَاجِزِ عَنِ الْقِيَامِ.... وَفِي (الإيضاح) رِوَايَةٌ: قِيَامًا،.... وَعَنْهُ: تَصِيحُ مَعَ غَيْرِ إِمَامِ الْحَيِّ، وَإِنْ لَمْ يُزَجَّ زَوَالُهُ، وَفِي (الإيضاح) وَ(الْمُسْتَحَبِّ) إِنْ لَمْ يُزَجَّ صَحَّتْ مَعَ إِمَامِ الْحَيِّ قِيَامًا»^(٢).
- (٢) وقال: «وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي: يَجُوزُ اكْتِحَالُهُ بِمِثْلِ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ. وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا، قَالَ: لِأَنَّهَا حَاجَةٌ وَيُنَاحَانِ لَهَا. وَفِي (الإيضاح): يَجُوزُ بِزَيَّاقٍ»^(٣).
- (٣) وقال: «وَاعْتَبَرَ فِي (الإيضاح) الْفَخْلَ وَالْمُرَاحَ وَالْمَسْرَحَ وَالْمَيْتَ»^(٤).
- (٤) وقال: «وَقَالَ فِي (الإيضاح): هَلْ يُعْتَبَرُ بِالرُّبَيْتِ؟ أَوْ بِالرُّبَيْثُونِ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ، فَإِنْ أُعْتَبِرَ بِالرُّبَيْتِ فَيَصَابُهُ خَمْسَةُ أَفْرَاقٍ كَذَا قَالَ»^(٥).
- (٥) وقال: «قَالَ فِي (الإيضاح): مَنْ نَذَرَ طَاعَةَ فَمَاتَ فُعِلَتْ»^(٦).

(١) رامين: قرية تقع شرق مدينة طولكرم، على بعد (١٧) كيلو متر. معجم بلدان فلسطين (ص ٤١١). موسوعة بلادنا فلسطين (٣/ ٢٨٣ - ٢٨٧). وقد خرج منها آل مفلح الحنابلة، وهم من أشهر البيوت الحنبليّة.

(٢) الفروع (٣/ ٣٣)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط ١: ١٤٢٤هـ، مؤسسة الرسالة.

(٣) الفروع (٣/ ٢٤٣).

(٤) الفروع (٤/ ٤١).

(٥) الفروع (٤/ ٧٩).

(٦) الفروع (٥/ ٨١).

(٦) وقال: «وَعَنْهُ يُكْرَهُ صَوْمُهُ قَضَاءَ جَزَمَ بِهِ فِي (الإِضْطِحَاقِ)»^(١).

(٧) وقال: «وَمِيقَاتُ مَنْ حَجَّ مِنْ مَكَّةَ مَكِّيٍّ أَوْ لَا مِنْهَا. وَظَاهِرُهُ: وَلَا تَرْجِعْ وَأَظْهَرُ قَوْلِي الشَّافِعِيُّ: مِنْ بَابِ دَارِهِ. وَيَأْتِي الْمَسْجِدَ مُحَرِّمًا وَالثَّانِي: مِنْهُ كَالْحَنَفِيَّةِ نَقَلَهُ حَزْبٌ عَنْ أَحْمَدَ وَلَمْ أَجِدْ عَنْهُ خِلَافَهُ وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْأَصْحَابُ إِلَّا فِي (الإِضْطِحَاقِ) قَالَ: يُخْرِجُهُ بِهِ مِنَ الْمَيْزَابِ»^(٢).

(٨) وقال: «وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ فِي (الإِضْطِحَاقِ): وَكَفَّيْنَهَا. وَقَالَ فِي (الْمُبْهَجِ): وَفِي الْكُفَّيْنِ رِوَايَتَانِ»^(٣).

(٩) وقال: «وَمَنْ وَقَفَ بِهَا نَهَارًا وَدَفَعَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَلَمْ يَعْذُ قَبْلَهُ وَفِي (الإِضْطِحَاقِ): قَبْلَ الْفَجْرِ»^(٤).

(١٠) وقال: «وَآخِرُهُ آخِرُ ثَانِي التَّشْرِيقِ وَفِي (الإِضْطِحَاقِ): آخِرُ يَوْمٍ وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا»^(٥).

(١١) وقال: «وَفِي (الْمَوْجِزِ) وَ(الإِضْطِحَاقِ): لَا تَصْحُ هِبَةً إِلَّا فِي عَيْنٍ»^(٦).

(١٢) وقال: «وَقَدْ مَ فِي (الإِضْطِحَاقِ): سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَجَزَمَ فِي (الْمُبْهَجِ): مَا يَبْنِي فِيهِ خَلْقُ آدَمِيٍّ فَهِيَ أُمٌّ وَلَدٍ تُعْتَقُ بِمَوْتِهِ»^(٧).

(١) الفروع (١٠٧/٥).

(٢) الفروع (٣٠٣/٥).

(٣) الفروع (٥٢٨/٥).

(٤) الفروع (٥٠/٦).

(٥) الفروع (٩٣/٦).

(٦) الفروع (٣٣٩/٦).

(٧) الفروع (١٦٤/٨).

(٣) الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)

قال بعد ترجمته له^(١): «وله غرائب كثيرة؛ فمنها:

أنه نقل في (الإيضاح) رواية عن أحمد: أن مس الأمرد لشهوة ينقض.

ومنها: أن الجنب يكره له أن يأخذ من شعره وأظفاره. ذكره في (الإيضاح) وهو غريب. مخالف لمنصوص أحمد في رواية جماعة.

ومنها: ما قاله في (الإيضاح): إذا وقف أرضاً على الفقراء والمساكين: لم يجب في الخارج منها العشر، وإن كان على غيرهم: وجب فيها العشر. وللإمام أحمد نصوص تدل على مثل ذلك. وهو خلاف المعروف عند الأصحاب.

ومنها: ما قاله في (الإيضاح) أيضاً، قال: والصدّاق يجب بالعقد ويستقر جميعه بالدخول، ولو أسقطت حقها من الصدّاق قبل الدُخول: لم يسقط لأنه إسقاط حق قبل استقراره، فلم يسقط كالشفيع إذا أسقط حقه قبل الشراء. هذا لفظه. وهو غريب جداً.

وأحال عليه في كتابه (تقرير القواعد وتحريم الفوائد) فقال:

«قال أحد الرّجلين: إن كان هذا الطائر غراباً؛ فامرأتي طالق. وقال الآخر: إن لم يكن غراباً؛ فامرأتي طالق، وغاب ولم يعلم ما هو؛ ففيها وجهان:

أحدهما: ما قال القاضي في (المجرد) وأبو الخطاب وغيرهما: يبنى كل واحد منهما على يقين نكاحه.

والثاني: وهو اختيار الشيرازي في (الإيضاح) وابن عقيل: أنه تخرج المطلقة منهما بالقُرعة،.....^(٢).

(١) الدليل على طبقات الحنابلة (١/ ١٦٢ - ١٦٤).

(٢) تقرير القواعد وتحريم الفوائد (١/ ١١١ - ١١٢)، (٣/ ٢٢٥).

(٤) الإمام علاء الدين علي بن سليمان المزداوي^(١) (ت ٨٨٥هـ)

صاحب (الإيضاح في معرفة الراجح من الخلاف)

أكثر من أحال على كتاب (الإيضاح) مصرّحاً به؛ فقد ذكره في مقدمة كتاب (الإيضاح) التي ذكر فيها موارده في كتابه؛ فقال: «فَظُنُّ بهذا التَّصْنِيفِ خَيْرًا، فَرُبَّمَا عَشَرَتْ فِيهِ بِمَسَائِلَ وَفَوَائِدَ وَغَرَائِبَ وَنُكْتٌ كَثِيرَةٌ، لَمْ تَظْفَرْ بِمَجْمُوعِهَا فِي غَيْرِهِ؛ فَإِنِّي نَقَلْتُ فِيهِ مِنْ كُتُبٍ كَثِيرَةٍ مِنْ كُتُبِ الْأَصْحَابِ، مِنْ الْمُخْتَصَرَاتِ وَالْمُطَوَّلَاتِ، مِنَ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ؛ فَمِمَّا نَقَلْتُ مِنْهُ مِنَ الْمُتُونِ: وَ«الإيضاح»، وَ«الإشارة»، وَغَالِبُ «الْمُبْهَجِ» لِأَبِي الْفَرَجِ الشَّيْرَازِيِّ»^(٢).

وقد أحال عليه في أكثر من مائة وعشرين موضعاً^(٣)، وفي كتاب (تصحيح الفروع) في أكثر من ثلاثين موضعاً.

تتبيه: من فوائد ظهور كتاب (الإيضاح): تصحيح ما أخطأ به أهل العلم فيما نسبوا إليه من الأقوال؛ ومن الأمثلة على ذلك:

(١) قال أبو الفرج: «ولا تصحُّ الهبة إلا فيما كان عيناً»^(٤).

ويؤكد ذلك ما نقله عنه ابن مفلح: «وفي «المَوْجِزِ»، وَ«الإيضاحِ»: لا تصحُّ هِبَةٌ إِلَّا فِي عَيْنٍ»^(٥).

(١) مَزْدَا = مرده: قرية تقع جنوب قرية جماعيل، على بعد كيلين منها. معجم بلدان فلسطين (ص ٦٥٦). موسوعة بلادنا فلسطين (٢/ ٤٩٠ - ٤٩٢).

(٢) الإيضاح في معرفة الراجح من الخلاف (١/ ١٥).

(٣) وَتَجَدُّ إِلَيْهَا الْكَرِيمُ أَغْلِبُهَا مَوْثِقًا فِي حَاشِيَةِ هَذَا الْكِتَابِ.

(٤) (كتاب الصلح).

(٥) الفروع (٦/ ٣٣٩).

ومع ذلك فقد قال المزدائي: «وفي «المُوجِزِ»، و«الإيضاح»: لا تصحُ هَبَّةٌ في عَيْنٍ»^(١). وهذا خطأ؛ ولعله من الناشر. والله أعلم.

(٢) قال أبو الفرج: «والصحيح في المذهب أن الزكاة تجب في العين؛ وفائدته: أن عشرين ديناراً إذا حال عليها حؤول كثيرة لم يخرج إلا عن حول واحد»^(٢).

قال المزدائي: «قوله [أي الموفق في] (المقنع): [وإذا تمَّ الحَوْلُ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ في عَيْنِ المالِ. هذا المذهب، وعليه أكثرُ الأصحاب، ونصُّ عليه في رواية الجماعة.... وعنه: تجبُ في الدُّمَّةِ.... وأطلقهما في «المُبْهِجِ»، و«الإيضاح»....»^(٣).

والذي يظهر: أن أبا الفرج في «الإيضاح» صحح القول الأول. والله أعلم.

(٣) قال أبو الفرج: «وإن مَسَحَ وهو مُسَافِرٌ أَكْثَرَ من يومٍ وليلة؛ ثُمَّ أَقامَ أو قَدِمَ خَلَعَ»^(٤).

قال المزدائي: «قوله: وإن مَسَحَ مُسَافِرًا ثُمَّ أَقامَ، أَتَمَّ مَسَحَ مُقِيمٍ. هذا المذهب، وعليه الأصحاب، وقَطَعَ به كثيرٌ منهم.

قال في «المُبْهِجِ»: أَتَمَّ مَسَحَ مُسَافِرٍ إِنْ كَانَ مَسَحَ مُسَافِرًا فَوْقَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ. وَشَذَذَهُ الزُّرْكَانِيُّ. قال ابنُ رَجَبٍ في «الطَّبَقَاتِ»^(٥): وهو غريبٌ، ونقله في «الإيضاح» روايةً، ولم أرَها فيه»^(٦). وقد أصاب. والله أعلم.

(١) الإنصاف (١٧/٢٨).

(٢) (كتاب الزكاة).

(٣) الإنصاف (٦/٣٧١).

(٤) (باب المسح على الخفين).

(٥) ونفسه: «وله غرائب كثيرة.... ومنها: أن المسافر إذا مسح في السفر أكثر من يوم وليلة، ثم

أقام، أو قدم: أتم مسح مسافراً. ذيل طبقات الحنابلة (١/١٦٢).

(٦) الإنصاف (١/٤٠١).

وصف النسخة الخطية الفريدة^(١)

النسخة الخطية من محفوظات مكتبة المسجد الأقصى المبارك، لكنها لم تُفهرس بسبب تفرق أوراقها، وفقدان عدد منها خصوصاً صفحة العنوان.

عدد الأوراق الموجودة: ٦٣ ورقة، من أصل ٨٠ ورقة تقديراً.

عدد الأسطر: ١٩ سطر

قياس الورق: ٢٣٠ × ١٥٥ ملم. قياس الكتابة: ١٦٠ × ١١٠ ملم.

كرّاسات خماسية، الترقيم على أول ملزمة من كل كراسة.

النواقص:

(١) ٣ ورقات من أول المخطوط من الكراسة الأولى؛ ويمثل النقص: صفحة العنوان، ومقدمة المصنف، وقسمًا من أول كتاب الطهارة، فيبدأ الموجود بقوله: «والعقرب والخنفساء؛ فهو طاهر. ولا يتوضأ بما قد توضع به».

(٢) الكراسة ٥: ناقصة الورقة الأخيرة؛ ويمثل النقص: من آخر كتاب النكاح - الأشياء التي يملك بها فسحُ النكاح سبعة عشر خصلة.

(١) جمعت أوراق النسخة الخطية من دشت مكتبة المسجد الأقصى المبارك المشتت بين المكتبة وغيرها! حتى إذا غلب على ظني أنني لن أجده المريد رتبته، ولم أر قمه أملاً بالحصول على بقيته. فاللهم جاز كل من سعى في جمع شمله خيرًا، ومن أبى فاللهم فزق شمله ومزق أمره؛ جزاء ما منع المسلمين من تراثهم.

(٣) الكراسة ٦: ناقصة الملزمة الأولى؛ يعني ناقصة الورقة رقم ١ ورقم ١٠؛ ويمثل نقص الورقة رقم ١: بداية باب الصداق، والورقة رقم ١٠: من كتاب النفقات.
(٤) الكراسة ٧: ناقصة ٣ ورقات من أولها؛ ويمثل النقص: من كتاب النفقات إلى آخر كتاب الديات.

(٥) الكراسة ٨: ناقصة ٨ ورقات تقديرًا؛ ويمثل النقص: من كتاب الأضاحي، ومن آخر الكتاب. والله أعلم.

الناسخ وتاريخ النسخ:

الناسخ متقن جدًا، ويبدو أنه بخط عالم محقق مدقق؛ كما أفاد بذلك الشيخ المحقق أبو جنة الحنبلي مصطفى بن محمد صلاح الدين بن منسي القباني.
والمخطوط مضبوط بالتشكيل الثام، وبعضه بالحمرة، وعلامات المقابلة وهي الدائرة المنقوطة منتشرة، وكذلك عبارة «بلغ مقابلة» على الحواشي، وتصحيحات بعضها بالحمرة لحركات الإعراب.

وأطلعت الأستاذ الدكتور عبد الله المنيف على نموذج منها؛ فقال: «يبدو لي أنها نسخة شامية عليها مقابلة. وتاريخها ربما بين السابع ومتصف الثامن الهجري. أمّا ناسخها فيبدو أنه متقن جدًا»^(١).

ومن الملاحظ في أسلوب الناسخ:

(١) يكتب الألف المقصورة ألفًا ممدودة.

(١) وأكّد تاريخها الأستاذ الشيخ محمد السريّ؛ فقال: «أقْدَرُ الخط في القرن الثامن والله أعلم».

والأضاح

ومثاله: (وصلَّى) يكتبها: (وصلا). (أنقى) يكتبها: (أنقا). (بنى) يكتبها: (بنا).

(أبو يعلى) يكتبها: (أبو يعلا).

٢) يُقَطَّعُ الكلمة الواحدة إلى مقطعين؛ فيكتب المقطع الأول في آخر السطر، والمقطع الثاني في أول السطر الذي يليه. وهو أسلوب شائع في كتابة المصاحف القديمة التي كُتبت بالخط الكوفي. والله أعلم.

ومثاله: كلمة (إحداهن): كُتبت على مقطعين: (إحدا) في آخر السطر، و(هن) في أول السطر الذي يليه.

كلمة (الزوايتين): كُتبت على مقطعين: (الزوا) في آخر السطر، و(يتين) في أول السطر الذي يليه.

[illegible]

كَانَ كَرِيمًا فِي عِلْمِهِ حَسْبُكَ ذُلُّكَ أُنَانٌ حَقَّ عَلَيْهِ مَا حَقَّ لِلْمَلِكِ مَا
أَسَاءَ عَلَيْهِ مَا حَقَّ وَمَا لَكَ الْإِلَهَ فِيهِ وَمَلِكٌ صَرِيحٌ لَا يَحِقُّ لَهُ طَعْنُ الْعَمَلِ
عَنِ الْخَلِيلِ الْبُحْرُ الْإِسْمَانِ بَقِيَّةُ دَمِهِ وَالْخَبْرُ عَقْدُهُ مَا خَالَفَهُ فَرِيقُهُ
لِيُحْمِلَ مِنْ الْخَالِفِينَ وَذَكَرَ الْإِسْمَ حَقَّ بِهِ إِذَا ضَامَهُ مِنَ الْخَالِفِينَ وَإِنْ شَاءَ
وَقَدْ طَافَ خَلْقُ الْمُخْلَصِينَ ٥

كتاب الوقف

والذي يحرقه ما حاربته وطارأ مائلاً وبخني الإنعام بوع ثلما عنه
فأما الزرع والتأخير والظنات فلا يحرقه وقطعه وألفها الصبر في الله
صبره في الله كذا قال أما الصبر فله قول وقت وألزم حجت حرقه
لا يحتاج إلى قول ولا إلى قول في قول ما حرقه الفلاح وليس العبد
فعله صبره ثم هو وأمره مؤيداً وأمره لأنواع ولا وهو في الأنواع
حرقه لا كالأقلان في قول الفلاح حرقه وإن كبره في قول فله في الله
وغير الله فله في قول الله الموقوف في الزرع في قول الموقوف في قول الله
إذا قد حرقه في قول وألزمه وعنده في قول في قول الله في قول
والله في قول في قول الله في قول في قول في قول في قول في قول
أنهم عسى أن يكون على القول في قول في قول في قول في قول في قول
فليس من قول في قول في قول في قول في قول في قول في قول في قول
الحق في قول في قول في قول في قول في قول في قول في قول في قول
حين وإن كان كالحق في قول في قول في قول في قول في قول في قول في قول

الأيضاح

(في الفقه الحنبلي)

تصنيف الإمام
أبي الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي السيرازي المقدسي
(ت ٤٨٦ هـ)

مختار

تحقيق

يوسف بن محمد مروان بن سليمان الأوزبكي المقدسي

بُعث لأول مرة وعلى نسخة مقدسية قديمة نفيسة

دار الكتب والوثائق
بمصر

[كتاب الطهارة^(١)]

[باب المياه]

.....]

.....[.

والعقرب والخنفساء؛ فهو طاهر.

ولا يَتَوَضَّأُ بما قَدْ تَوَضَّأَ به.

ولا يَتَوَضَّأُ الرَّجُلُ بِفَضْلِ وَضْوءِ المرأةِ إِذَا خَلَّتْ بالماءِ؛ لِنَهْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عن ذلك^(٢). ويجوز لامرأةٍ مِثْلُهَا أَنْ تَتَوَضَّأَ به. فَإِنْ كَانَ يُشَاهِدُهَا إِنْسَانٌ جَازٍ
لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَتَوَضَّأَ به.

(١) الشَّطِّ بِمَقْدَارِ ثَلَاثِ رِقَاقَاتٍ. وَانْظُرِ الْمُقَنَّعَ لِلْمَوْفِقِ ابْنَ قِدَامَةَ الْمُقَدَّسِيِّ (ص ٢٣ - ٢٥)
تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدُ الْأَرْنَؤُوطُ وَيَاسِينُ الْخَطِيبُ. زَادَ الْمُسْتَقْنَعُ لِلْحِجَاوِيِّ (ص ٤٥ - ٤٧)
تَحْقِيقٌ: د. مُحَمَّدُ الْهَيْدَانُ.

(٢) وَنُصِّهَ: عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرِو الْغِفَارِيِّ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ
بِفَضْلِ وَضْوءِ الْمَرْأَةِ). أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٠٦٥٧/٣٤)، وَابْنُ حِبَانَ فِي
«صَحِيحِهِ» (٧١/٤) بِرَقْمٍ: (١٢٦٠) وَالتَّنَائِفِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» (٩٠/١) بِرَقْمٍ: (١/٣٤٢)
وَأَبُو دَاوُدَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣٠/١) بِرَقْمٍ: (٨٢) وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» (١٠٦/١) بِرَقْمٍ:
(٦٤) وَابْنُ مَاجَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٤٣/١) بِرَقْمٍ: (٣٧٣)، وَغَيْرُهُمْ.

قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «رجالها ثقات رجال الشيخين غير أبي حاجب - وهو سودة =

ولا يَتَوَضَّأُ بِسُورِ كُلِّ بَهِيمَةٍ لَا يُكَلِّ لَحْمَهَا إِلَّا السَّنُورَ، وما دونها في الخِلْفَةِ.

وَالسُّورُ مَا فَضَّلَ مِنْ شُرْبِ الْبَهِيمَةِ.

وَكُلُّ إِنَاءٍ حَلَّتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ مِنْ وَلَوْغِ كَلْبٍ، أَوْ بَوْلٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ.

وَإِذَا أَصَابَ الثُّوبَ كَلْبٌ رَطْبٌ غُسِلَ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ؛ فَإِنْ كَانَ التُّرَابُ يُفْسِدُ الثُّوبَ جُعِلَ مَكَانُهُ أَشْنَانًا؛ فَإِنْ كَانَ الْأَشْنَانُ يُفْسِدُ الثُّوبَ جُعِلَ مَكَانُهُ صَابُونًا؛ فَإِنْ كَانَ الصَّابُونُ يُفْسِدُ الثُّوبَ جُعِلَ مَكَانُهُ مَرَّةً مِنْ مَاءٍ.

فَإِنْ أَصَابَ الثُّوبَ مِنْ غَسَلِ الْإِنَاءِ مِنْ وَلَوْغِ الْكَلْبِ مِنَ الْمَرَّةِ الْأُولَى غُسِلَ سَبْعًا، وَمِنَ الثَّانِيَةِ سِتًّا، وَمِنَ الثَّلَاثَةِ خَمْسًا، وَمِنَ الرَّابِعَةِ أَرْبَعًا، وَمِنَ الْخَامِسَةِ ثَلَاثًا، وَمِنَ السَّادِسَةِ مَرَّتَانِ، وَمِنَ السَّابِعَةِ مَرَّةً وَاحِدَةً.

وَتُغَسَّلُ النِّجَاسَاتُ جَمِيعُهَا سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ؛ فِي إِحْدَى الزَّوَاتَيْنِ، وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعَدْدُ إِلَّا فِي نَجَاسَةِ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ.

وَإِذَا كَانَ مَعَهُ فِي السَّفَرِ إِنَاءَانِ نَجِسٌ وَطَاهَرٌ اشْتَبَهَا عَلَيْهِ؛ لَمْ يَتَخَيَّرْ بَيْنَهُمَا وَيَتَيَمَّمُ؛ لِأَنَّهُمَا إِنَاءَانِ نَجِسٌ وَطَاهَرٌ فَلَمْ يَجْزِ التَّخَيَّرُ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الْاِشْتِبَاهِ كَمَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا بَوْلًا وَالْآخَرُ مَاءً.

فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَطْلُوقًا وَالْآخَرُ مُسْتَعْمَلًا تَوَضَّأَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَضُوءًا كَامِلًا، وَصَلَّى صَلَاةً وَاحِدَةً.

= بن عاصم العتري - فقد روى له أصحاب السنن، وهو ثقة، وقد أعل بالوقف.... وهذا الحديث معارض بأحاديث صحيحة ثابتة عن غير واحد من الصحابة رَوَّاهُ جَوَّازُ الْوَضُوءِ أَوْ الْاِغْتِسَالِ بِفَضْلِ الْمَرَأَةِ. انظر «الفتح» ١/ ٣٠٠.

فَإِنْ كَانَ مَعَهُ ثَوْبَانِ نَجَسٍ وَطَاهَرٌ وَاشْتَبَهَا عَلَيْهِ صَلَّى فِي كُلِّ ثَوْبٍ مِنْهُمَا صَلَاةً.
فَإِنْ كَانَ مَعَهُ عَشْرَةُ أَثْوَابٍ خَمْسَةٌ طَاهِرَةٌ وَخَمْسَةٌ نَجَسَةٌ /^(١) : صَلَّى سِتَّةَ
صَلَوَاتٍ فِي سِتَّةِ أَثْوَابٍ.
وَعَقْدُ الْبَابِ فِي ذَلِكَ: أَنْ تُصَلِّيَ بَعْدَ النَّجَسِ، وَتَزِيدَ صَلَاةً^(٢).

بَابُ الْآنِيَةِ^(٣)

جَلُودُ الْمَيِّتَةِ لَا تَطْهَرُ بِالذَّبَاغِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾^(٤)،
وَالْجِلْدُ جُزْءٌ مِنَ الْمَيِّتَةِ.

وَلَمَّا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُكَيْمٍ أَنَّهُ قَالَ: أَنَا أَنَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ
وَفَاتِهِ بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ يَقُولُ: (كَنتَ رَخُصْتُ لَكُمْ فِي جُلُودِ الْمَيِّتَةِ. فَإِذَا أَنَا كَمِ كِتَابِي
هَذَا؛ فَلَا تَتَفَعَّلُوا مِنَ الْمَيِّتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ)^(٥). وَرَوَى: (بِجِلْد).

(١) نِهَايَةُ اللَّفْظَةِ ١.

(٢) انْظُرْ: الْمَقْنَعُ (ص ٣٦).

(٣) الْمَقْنَعُ (ص ٢٥). زَادَ الْمُسْتَفْنَعُ (ص ٤٨ - ٤٩).

(٤) سُورَةُ الْمَائِدَةِ، آيَةُ ٣.

(٥) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٧٤ / ٣١) بِرَقْم: (١١٨٧٨٠)، وَابْنُ حِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ»

(٩٣ / ٤) بِرَقْم: (١٢٧٧)، وَالتَّسَائِي فِي «الْمَجْتَبَى» (٨٣٧ / ١) بِرَقْم: (٢ / ٤٢٦٠)، بِرَقْم:

(٤ / ٤٢٦٢) وَالتَّسَائِي فِي «الْكِبْرَى» (٣٨٤ / ٤) بِرَقْم: (٤٥٦١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»

(١١٣ / ٤) بِرَقْم: (٤١٢٧)، وَالثَّرَمَذِي فِي «جَامِعِهِ» (٣٤٣ / ٣) بِرَقْم: (١٧٢٩)، وَابْنُ مَاجَةٍ

فِي «سُنَنِهِ» (٦٠٤ / ٤) بِرَقْم: (٣٦١٣). قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ: «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ

عِلَّتَانِ». وَقَالَ فِي تَخْرِيجِ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ: «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ فَقَدْ أُعْلِيَ بِالْإِنْقِطَاعِ وَالْإِضْطِرَابِ

كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ فِي التَّعْلِيقِ عَلَيْهِ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» (١٨٧٨٠)، ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَقَاوِمُ حَدِيثَ مِيمُونَةَ

وغيرها في الصحة كما قال الحازمي في «الاعتبار» (ص ٣٩).

وأيضاً فإنَّ المُنَجَّسَ للجِلْدِ الموتُ، والموتُ لا يرتفع بالدُّبَاغِ.

وصوفُ الميتةِ وشعرُها طاهرٌ؛ لأنه لا روحَ فيه.

الدَّلِيلُ عليه: أنَّ الحيوانَ لا يَأْلَمُ بأخذه.

وعظامُ الميتةِ نجسةٌ؛ لأنَّ فيها روحٌ.

الدَّلِيلُ عليه: وجودُ الأَلَمِ في الضَّرْسِ.

وَيُخَرِّمُ الوضوءَ في أواني الدُّهَبِ والفضَّةِ، وكذلك الأكلُ والشُّربُ.

فإنَّ توضُّأَ منهما فهل تصحُّ طهارته أم لا؟ على روايتين.

ويجوز الوضوءُ في أواني البِلُّورِ والفَيَّزِ وَزَجِ.

ويُكرهُ الوضوءُ في أواني الفِضَّةِ والنُّحاسِ^(١)، إلا أنَّ الطَّهَّارَةَ منهما صحيحة.

ويستحبُّ الوضوءُ في أواني الخشبِ، والفخَّارِ، والجلودِ المذكاة، ويسيرُ

الدُّهَبِ وكثيرُهُ مُحَرَّمٌ إلا الضَّرورة، كَأَنفِ الدُّهَبِ.

ويسيرُ الفِضَّةُ مباحٌ على الإطلاق، وكثيرُهُ إذا دَعَتِ الحاجةُ إليه.

باب الاستنجاء^(٢)

وليس على من نامَ، أو خرَّجَ منه ريحٌ استنجاء.

والاستنجاءُ من ما/^(٣) يخرجُ من السَّبِيلَيْنِ. ويجب فيه أبعدُ الأمرين من الإنقاءِ

والعِدَّة؛ فإنَّ أنقى بدون السَّبْعِ زاد حتى يأتي بالسَّبْعِ، وإنَّ لم يُتَّقِ بالسَّبْعِ زاد حتى يُنْقَى.

(١) المغني لابن قدامة (٥٨/١).

(٢) المقنع (ص ٢٦). زاد المستقنع (ص ٤٩ - ٥١).

(٣) نهاية اللقطة ١/٢.

وصفة الإنقاء: أن تزول الرائحة، وتذهب الزلوجة، وتأتي الخسونة.

والرجل يغسل فرجه قبل مخرج الغائط، والمرأة بخلاف الرجل.

ويجوز الاستنجاء بالأحجار؛ بشرط أن لا تتعدّ النجاسة المخرج؛ فإن تعدت المخرج لم يُجزِه إلا الماء.

ويستجمر بثلاثة أحجار؛ فإن أنقى بدون الثلاث زاد حتى يأتي بالثلاث، وإن لم يُنقِ بالثلاث زاد حتى يُنقِي، ويقطع على وتر.

والخشب، والخرق، وكل ما أنقى به يقوم مقام الأحجار.

وصفة ما يستجمر به أن يكون: جامداً، طاهراً، مُنقياً، غير مطعوم، ولا حرمة له، ولا متّصل بحيوان.

والحجر الكبير الذي له ثلاث شُعَبٍ؛ هل يقوم مقام الثلاثة الأحجار أم لا؟ على روايتين.

ويجوز استقبال القبلة بالبول والغائط في البنيان، ولا يجوز في الصحارى^(١).

ويُكره للرجل أن يستقبل الشمس والقمر بفرجه^(٢).

ويكره له أن يقضي حاجته في ثلاثة مواضع: تحت شجرة مُثمرة، أو على قارعة طريق، أو على جنب ماء جارٍ.

(١) قال المَرَدَاوِيُّ: «اعلم أن في هذه المسألة روايات إحداهن، جواز الاستقبال والاستنجاء في

البنيان دون القضاء. وهي المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.... وجزم به في «الإيضاح»....»

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي (١/٢٠٣).

(٢) قال المَرَدَاوِيُّ: «الصحيح من المذهب، كراهة ذلك. جزم به في «الإيضاح»....» الإنصاف

(١/٢٠٢).

فإن تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَنْجِيَ؛ فهل تصحُّ طهارته أم لا؟ على روايتين^(١).

فإن تَيَمَّمَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَجْمَرَ لم يصحَّ تيمُّمُه رواية واحدة^(٢).

بابُ فَرَضِ الطَّهَارَةِ^(٣)

فَرَضُ الطَّهَارَةِ عَشْرَةٌ: النِّيَّةُ، وَالتَّسْمِيَةُ، وَالْمُضْمَضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَغَسْلُ
الْوَجْهِ، وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ، وَغَسْلُ
الرِّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَالتَّرْتِيبُ، وَالْمَوَالَاةُ^(٤).

شَرَحُ ذَلِكَ:

أَمَّا النِّيَّةُ: فَمَحَلُّهَا الْقَلْبُ، وَصِفَتُهَا أَنْ يَعْتَقِدَ بقلبه أَحَدَ شَيْئَيْنِ: إمَّا اسْتِبَاحَةَ
الصَّلَاةِ، أَوْ رَفَعَ الْحَدِثَ، أَتَيَهُمَا نَوَى أَجْزَأَهُ.

فإن اعتقد بقلبه وَلَمْ يَلْفَظْ بلسانه أَجْزَأَهُ، وَإِنْ لَفِظَ بلسانه وَلَمْ يَعْتَقِدْ بقلبه
لَمْ يُجْزِئْهُ.

وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ عَقْدِ النِّيَّةِ وَلَفْظِ اللِّسَانِ.

وَاللَّيْنَةُ مَحَلَّانِ: مَحَلُّ إِجْزَاءٍ، وَمَحَلُّ كَمَالٍ. فَمَحَلُّ الْإِجْزَاءِ عِنْدَ الْمُضْمَضَةِ،
وَمَحَلُّ الْكَمَالِ عِنْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا فِي الْإِنَاءِ.
وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَسْتَضْحِبَ ذِكْرَ النِّيَّةِ إِلَى الْاسْتِنْشَاقِ.

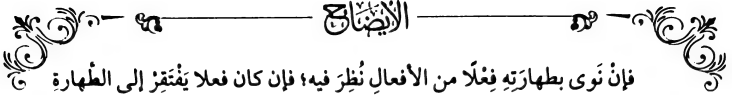
(١) قَالَ الْمَرْذَاوِيُّ: «قَوْلُهُ: فَإِنْ تَوَضَّأَ قَبْلَهُ، فَهَلْ يَصِحُّ وُضُوؤُهُ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ. وَأُطْلِقَهُمَا فِي....»

وَالْإِبْضَاحُ». الْإِنْصَافُ (١/٢٣٥)

(٢) قَالَ الْمَرْذَاوِيُّ: «وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْإِبْضَاحِ». الْإِنْصَافُ (١/٢٣٧).

(٣) الْمُقْنَعُ (ص ٢٨). زَادَ الْمُسْتَقْنَعُ (ص ٥٣ - ٥٥).

(٤) نَهَايَةُ اللَّقْطَةِ ٢/ب.



فَإِنْ نَوَى بِطَهَارَتِهِ فِعْلًا مِنَ الْأَفْعَالِ نُظِرَ فِيهِ؛ فَإِنْ كَانَ فِعْلًا يَفْتَقِرُ إِلَى الطَّهَارَةِ
كَالْقِرَاءَةِ فِي الْمُضْحَفِ، وَالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، أَوِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ: جَازَ أَنْ
يَصْلِيَ بِهِ. وَإِنْ كَانَ فِعْلًا لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الطَّهَارَةِ كَالْأَكْلِ وَنَحْوِهِ: لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ
يَصْلِيَ بِهِ.

وَمَحَلُّ التَّسْمِيَةِ اللِّسَانُ. وَصِفْتُهَا أَنْ يَقُولَ: (بِسْمِ اللَّهِ)؛ فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ نُظِرَ فِيهِ:
فَأَنْ كَانَ عَامِدًا بَطَلَتْ طَهَارَتُهُ. وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا؛ فَهَلْ تَصِحُّ طَهَارَتُهُ أَمْ لَا؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ.
وَالْمُضْمَضَةُ: دَوْرَانُ الْمَاءِ فِي الْفَمِ.

وَالِاسْتِنْشَاقُ: حُصُولُ الْمَاءِ فِي ظَرْفِ الْأَنْفِ.

وَاللُّوْجَةُ حَدَّانُ: حَدٌّ فِي الطَّوْلِ، وَحَدٌّ فِي الْعَرْضِ؛ فَحَدُّهُ طَوْلًا: مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ
الرَّأْسِ إِلَى مَا انْحَدَرَ مِنَ الْوَجْهِ وَاللَّحْيَةِ. وَحَدُّهُ عَرْضًا: مِنَ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ.

وَيَجِبُ إِدْخَالُ الْمَرْفُقَيْنِ فِي الْغَسْلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ^(١)
وَمَعْنَاهُ: مَعَ الْمَرَافِقِ. كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ ^(٢) أَيِ
مَعَ أَمْوَالِكُمْ.

وَيَجِبُ مَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ ^(٣) وَالْبَالِيست
لِلتَّبَعِضِ؛ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ: / ^(٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ﴾ ^(٥)، وَقَوْلُ النَّاسِ:

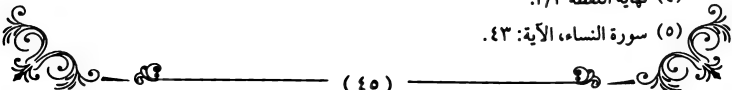
(١) سورة المائدة، الآية: ٦.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٦.

(٤) نهاية اللقطة ٣/أ.

(٥) سورة النساء، الآية: ٤٣.



استعنتُ بالله، وتزوَّجتُ بالمرأة، وقول الشاعر: يضرب بالسيف ويرجوا بالفَرْج^(١).

ويجب إدخال الكعابين في الغسل لقوله تعالى: ﴿وَأَرْجَلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٢).

والترتيب هو: أن يأتي بالطهارة عضوًا بعد عضو كما أمر الله تعالى؛ فإن عكس الطهارة فبدأ برجليه، ثم برأسه، ثم يديه، ثم بوجهه: صح له غسل وجهه. فإن غسل وجهه ويديه وغسل رجله، ثم مسح برأسه: صح له غسل وجهه ويديه. والموالاة هو: أن لا يفرق الطهارة. فإن فرق بينها نظره فيه؛ فإن جف الماء عن الأعضاء: ابتدأ الطهارة من أولها. وإن لم يجف الماء عن الأعضاء بنى على طهارته.

باب سُنَّةِ الطهارة^(٣)

وسُنَّةُ الطهارة عشرة: السواك، وغسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء، والمبالغة في الاستنشاق - إذا كان مفطرًا - وتخليل اللحية الكثيفة، وأخذ ماء جديد للأذنين، وتخليل أصابع اليدين والرجلين، وغسل الميامن قبل المياسر، والدفعَةُ الثانية والثالثة، ومسح الرقبة، وغسل داخل العينين - إذا لم يُشق -.

شرح ذلك:

أما السواك؛ فيُنظر فيه: فإن كان مفطرًا استحب له السواك عند كل صلاة.

(١) البيت للثابتة الجفدي، وهو أبو ليلى قيس بن عبد الله، مخضرم معمر، كان حيًا في خلافة ابن الزبير. توفي نحو ٥٠ هـ. الأعلام للزركلي (٢٠٧/٥).
وصدر البيت: «نحن بنو جعدة أصحاب الفلج». (ديوانه) ص (٢١٦)، التفسير البسيط (٧٧/٢٢).

(٢) سورة المائدة، الآية: ٦.

(٣) المقنع (ص ٢٧). زاد المستقنع (ص ٥٢).

الْإِصْبَاحُ ————— ﴿٤٧﴾ —————

وهو أشدُّ استِحْبَابًا في ثلاثة مواضع: عند قراءة القرآن، وإذا قامَ من نومه، وإذا أكل من الطعام ما يُغيَّرُ...^(١) فإن كان صائماً: استاك من غَدَوَةٍ إلى قَبْلِ الزَّوَالِ، ولا يُسْتَحَبُّ له السَّوَاكُ بعد الزَّوَالِ؛ لأنه يَقْطَعُ الْخُلُوفَ. وبَقَاءِ أثرِ العبادَةِ أَفْضَلُ من إزالتها؛ كدمِ الشَّهْدَاءِ.

وَيُسْتَحَبُّ له أن يَسْتَاكَ بِعِرْقِ زَيْتُونٍ، أو بِعُرْجُونٍ^(٢) نخلي أو بعودٍ أراك، فإن لم يجد فبِحَزْقَةٍ خَشِيشَةٍ، فإن لم يجد فأبْضِيعِهِ الْمَسْبُوحَةَ. ويستاك طويلاً لا عرضاً^(٣)؛ لأنه أبلغُ في التنظيف.

وأما غَسْلُ اليدين فيُنظر فيه: فإن كان من نوم اللَّيْلِ كان واجباً، وإن كان من نوم النَّهَارِ كان مستحباً؛ لما روي عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: (إذا قام أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً؛ لأنه لا يدري أين باتت يده)^(٤).

وأما المبالغة في الاستنشاق فصفته: أن يجتذب الماء بالنَّفْسِ إلى أقصى الأنف؛ إن كان مفطراً استحب له ذلك، وإن كان صائماً لم يُجْزَ له ذلك.

وأما تخليلُ اللَّحْيَةِ فيُنظر فيه: فإن كانت اللَّحْيَةُ خفيفة تصفُّ البشرةَ لزمه

(١) كلمة غير واضحة بسبب الأرضة، ويغلب على ظني أنها: (قلبه) والمقصود: رائحة الطعام الخارجة من جوف الإنسان.

(٢) نهاية اللقطة ٣/ب.

(٣) قال المزدائي: «وقيل: طويلاً. وجزم به في «الإيضاح»، و«المُبْهَج».

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٣/١) برقم: (١٦٢)، ومسلم في «صحيحه» (١/١٦٠) برقم: (٢٧٨).

يُصَالُ الْمَاءُ إِلَى تَحْتَ الشَّعْرِ، وَإِنْ كَانَتِ اللَّحْيَةُ كَثِيفَةً سَاتَرَتْهُ لِلْبَشَرَةِ أَجْزَاءُ أَنْ يَجْرِيَ الْمَاءُ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَيَجْعَلُ أَصَابِعَهُ كَأَسْنَانَ الْمِشْطِ. وَيَخْلُلُ اللَّحْيَةَ مِنْ تَحْتِهَا.

وَالْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ يَجُوزُ مَسْحُهُمَا بِمَاءِ الرَّأْسِ إِلَّا أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ لِهَمَا مَاءً جَدِيدًا؛ فَيَجْعَلُ مَسَبَّحَتَيْهِ لِبَاطِنِ أُذُنَيْهِ، وَإِنْهَامَتَيْهِ لظَاهِرِهِمَا.

وَأَمَّا تَخْلِيلُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ فَصِفَةُ تَخْلِيلِ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ أَنْ يَجْعَلَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ. وَصِفَةُ تَخْلِيلِ أَصَابِعِ الرِّجْلَيْنِ أَنْ يَبْتَدَأَ بِالْيَمْنَى مِنَ الْخَصْرِ وَيَخْتِمُ بِالْإِبْهَامِ، وَيَبْدَأُ بِالسَّرَى مِنَ الْإِبْهَامِ وَيَخْتِمُ بِالْخَنَصِرِ.

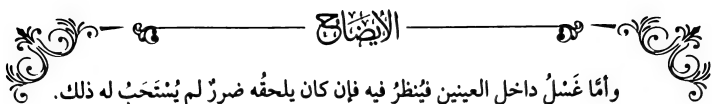
وَأَمَّا الدَّفْعَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثَةُ؛ فَالْأُولَى فَرِيضَةٌ، وَالثَّانِيَةُ فَضِيلَةٌ، وَالثَّلَاثَةُ سَنَةٌ؛ فَإِنْ لَمْ يُعْمَ بِالْأُولَى وَعَمَّ بِالثَّانِيَةِ؛ فَالْثَّانِيَةُ فَرِيضَةٌ. وَإِنْ لَمْ يُعْمَ بِالثَّانِيَةِ وَعَمَّ بِالثَّلَاثَةِ؛ فَالْثَّلَاثَةُ فَرِيضَةٌ.

وَأَمَّا مَسْحُ الرُّقْبَةِ^(١) فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ مَسَحَ عُنُقَهُ بِالْمَاءِ لَمْ يُغْلَلْ بِالْأَغْلَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(٢).

(١) نِهَايَةُ اللَّفْطَةِ ٤/أ.

(٢) لَمْ يَرِدْ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ الْمَعْتَبَرَةِ، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ: «قَالَ أَبُو نَعِيمٍ فِي تَارِيخِ أَصْبَهَانَ: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ دَاوُدَ، ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ خُرَزَادَةَ، ثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سَبْرِينَ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ عُنُقَهُ، وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عُنُقَهُ، لَمْ يَغْلَلْ بِالْأَغْلَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)».

قَالَ الْحَافِظُ: «وَأَنَا قَرَأْتُ جُزْأً رَوَاهُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ فَارَسٍ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ بِيَدَيْهِ عَلَى عُنُقِهِ، وَفِي الْغُلِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَقَالَ: هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، قُلْتُ: بَيْنَ ابْنِ فَارَسٍ، وَفُلَيْحٍ مَفَازَةٌ، فَيَنْظُرُ فِيهَا». التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ (١/٢٨٨).



وَأَمَّا غَسْلُ دَاخِلِ الْعَيْنَيْنِ فَيُنْظَرُ فِيهِ فَإِنْ كَانَ يَلْحَقُهُ ضَرَرٌ لَمْ يُسْتَحَبَّ لَهُ ذَلِكَ.
وَإِنْ كَانَ لَا يَلْحَقُهُ ضَرَرٌ اسْتُحِبَّ لَهُ ذَلِكَ.

بَابُ نَوَاقِضِ الطَّهَارَةِ^(١)

وَنَوَاقِضُ الطَّهَارَةِ سَبْعَةٌ:

خُرُوجُ النَّجَاسَةِ مِنَ الْبَدَنِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ وَمِنْ غَيْرِهِمَا.

وَزَوَالُ الْعَقْلِ بِنَوْمٍ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ سُكْرِ، أَوْ إِعْمَاءٍ.

وَالرَّدَّةُ عَنِ الْإِسْلَامِ.

وَمَسُّ الْفَرْجِ بظَاهِرِ الْكَفِّ، أَوْ بباطنه. وَفِي الذَّرَاعِ رَوَايَتَانِ.

وَمَسُّ النِّسَاءِ لَشَهْوَةٍ فِي أَصْحَحِ الرِّوَايَاتِ.

وَغَسْلُ الْمَيِّتِ.

وَأَكْلُ لَحْمِ الْجُزُورِ.

شَرَحَ ذَلِكَ:

أَمَّا خُرُوجُ النَّجَاسَةِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ: فَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ يَسِيرًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، نَادِرًا
كَانَ أَوْ مُعْتَادًا؛ فَالنَّادِرُ كَالْحَصَا، وَالْدَوْدُ وَالشَّعْرُ. وَالْمُعْتَادُ كَالْبَوْلِ وَالْغَائِطِ.

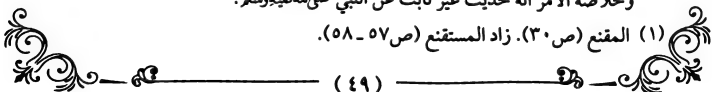
= وَجَاءَ فِي تَرْجُمَةِ (الْكَسْبِيِّ) فِي الْأَنْسَابِ لِلْسَّمْعَانِيِّ (١١/ ١٠٥): عَيْسَى بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ

الرَّبِيعِ الْكَسْبِيُّ، مُصَنِّفُ كِتَابِ (الْبِسْتَانِ)،.... قَالَ أَبُو كَامِلٍ الْبَصِيرِيُّ: كَتَبْنَا عَنْهُ حَدِيثَ

ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي (مَنْ مَسَحَ عُنُقَهُ أَمِنْ مِنَ الْغُلِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

وِخْلَاصَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ حَدِيثٌ غَيْرُ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) الْمُقْنَعُ (ص ٣٠). زَادَ الْمُسْتَقْنَعُ (ص ٥٧ - ٥٨).



وخرجُ الرِّيحِ من ذَكَرِ الرُّجُلِ، وفَرَجِ المِراةِ يَنْقُضُ الوُضوءَ.

وأما خروجُ النَّجاسةِ من غيرِ السَّيْلينِ فهو كالقيءِ، والقَيْحِ، والدمِ؛ فهذا يُنْظَرُ فيه: فإن كان يسيراً كالقطرةِ والقطرتينِ لم يَنْقُضْ. وإن كان كثيراً يَنْقُضْ؛ لما روي عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ قَاءَ، أَوْ رَعَفَ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ)^(١).

وأيضاً فإنها نجاسةٌ خارجةٌ من البدن؛ فجاز أن يَتَعَلَّقَ بها نَقْضُ الطهارةِ كالنجاسةِ الخارجةِ من السَّيْلينِ.

وأما زوالُ الْعَقْلِ فيُنْظَرُ فيه: فإن كان نَوْمٌ أو مَرَضٌ، أو سُكْرٌ، أو إغماءٌ نَقَضَ يسيراً كان أو كثيراً.

وإن كان بنومٍ نَظَرَ فيه: فإن كان مضطجعاً، أو مُسْتَنَدًا نَقَضَ يسيراً كان أو كثيراً، وإن كان قائماً، أو راكعاً، أو ساجداً، نظر فيه/^(٢): كَانَ تَغْيِيرٌ عَنْ هَيْئَةٍ مِثْلَ أَنْ يَسْقُطَ إِلَى الْأَرْضِ نَقَضَ. وإن لم يتغيَّرْ عن هَيْئَتِهِ لم يَنْقُضْ.

وأما الرُّدَّةُ عن الإسلام: فهو أن يكون الرُّجُلُ مسلماً على طهارةٍ فَيَشْكُ في الباري، أو في صفةٍ من صفاته، أو في نبيٍّ من أنبيائه؛ فیرتدُّ بذلك عن الإسلام. فإذا رجعَ عن الرُّدَّةِ استأنفت الطهارة؛ لقوله تعالى: ﴿لَنْ أَشْرَكَكَ لِحَبَطَنَّ عَنْكَ﴾^(٣).

(١) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٢٨١/٢) برقم: (١٢٢١)، والبيهقي في «سننه الكبير» (١٤٢/١) برقم: (٦٧٩)، والذَّارِقُطَنِي في «سننه» (٢٨٠/١) برقم: (٥٦٣)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١٣٨/١) برقم: (٥٢٤)، (٣٤١/٢) برقم: (٣٦١٨) والطبراني في «الأوسط» (٣٢١/٥) برقم: (٥٤٢٩).

وقال الألباني: (ضعيف جداً). ضعيف الجامع رقم: (٥٢١).

(٢) نهاية اللقطة ٤/ب.

(٣) سورة الزمر، الآية: ٦٥.

والطهارة عمل. ولما روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: (الحدث حدثان، حدث اللسان وحدث الفرج)^(١) ولا يجد في أحداث اللسان شيئاً أعظم من الشرك.

وأيضاً: فإن الطهارة عبادة؛ فجاز أن تبطل بالردة كالصلاة.

وأما مسُّ الفرج: فينظر فيه؛ فإن كان من فوق حائل لم ينقض.

وإن كان من غير حائل نقض. وسواءً في ذلك بظاهر الكف أو بباطنه؛ لما روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: (من مسَّ فرجه فليتوضأ)^(٢).

وأيضاً فإنه مسُّ فرجه بيده؛ فانتقض وضوؤه كما لو مسّه بباطن كفه.

(١) أخرجه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٢٣٩/٣) رقم (٨٨٥)، موقوفاً على ابن عباس. وقال الشيخ مشهور آل سلمان: «إسناده ضعيف». والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨٩/٩) رقم (٦٢٩٨). موقوفاً على ابن عباس وعائشة. وضقه غير واحد من أهل العلم منهم: ابن الجوزي والنووي وابن عبد الهادي.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٥٧/١) برقم: (٣٨/١٢٧)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٥٢/١) برقم: (٣٣) وابن حبان في «صحيحه» (٣٩٦/٣) برقم: (١١١٢)، والحاكم في «مستدرکه» (١٣٦/١) برقم: (٤٧٢)، (١٣٦/١)، والنسائي في «المجتبی» (٥٧/١) برقم: (١/١٦٣)، والنسائي في «الكبرى» (١٣٦/١) برقم: (١٥٩) وأبو داود في «سننه» (٧١/١) برقم: (١٨١) والترمذي في «جامعه» (١٢٥/١) برقم: (٨٢)، (١٢٦/١)، والدارمي في «مسنده» (٥٦٤/١) برقم: (٧٥١)، (٥٦٤/١) برقم: (٧٥٢) وابن ماجه في «سننه» (٣٠٢/١) برقم: (٤٧٩). من حديث بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ.

وقال الألباني: «صحيح».

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٩/٣٦) برقم: (٢١٦٨٩) من حديث زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ.

وقال شعيب الأرناؤوط: «إسناده حسن من أجل محمد بن إسحاق، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين».

فإن مسّه بذراعه ففيه روايتان: أحدهما ينقض، والثانية لا ينقض. وسواء في ذلك فرج الصغير والكبير، والحي والميت.

فإن مس فرج بهيمة لم ينتقض وضوءه؛ لأنه لا حرمة لها.

فإن مس ذكرًا مقطوعًا انتقض وضوءه لحرمة الآدمي.

ومس مخرج الغائط ينقض الوضوء؛ لأنه مخرج معتاد فأشبه الذكر.

فإن مس العانة أو الأثنيين أو ما بين المخرجين لم ينتقض وضوءه.

وأما مس النساء: فينظر فيه؛ فإن كان لشهوة نقض.

وإن كان لغير شهوة لم ينقض؛ لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه (كان يمس عائشة - رحمة الله عليها - ولا يعيد الوضوء)^(١).

وأيضًا فإن اللمس ليس بحدث في نفسه، وإنما يدعوا إلى /^(٢) الحدث؛ فاعتبرت الحالة التي تدعو إلى الحدث فيها، وليس إلا اللمس لشهوة.

فإن مس الشعر أو الظفر لم ينتقض وضوءه؛ لأنهما ليسا محلًا للشهوة.

(١) أخرجه الدارقطني في سننه (٢٤٩/١)، برقم (٤٩١) من حديث عائشة: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم (يُقبَلُ بغير نِسَائِهِ وَلَا يُعِيدُ الْوُضُوءَ).

وحديث آخر بمعناه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَقْبَلُ وَيُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ، وَزَيْنًا فَقَعْلَهُ يَبِي). أخرجه النسائي في «المجتبى» (٥٨/١) برقم: (١/١٧٠) والنسائي في «الكبرى» (١٣٥/١) برقم: (١٥٥) وأبو داود في «سننه» (٦٩/١) برقم: (١٧٨)، والترمذي في «جامعه» (١٢٨/١) برقم: (٨٦) وابن ماجه في «سننه» (٣١٥/١) برقم: (٥٠٢)، وأحمد في «مسنده» (٥٨٨٤/١١) برقم: (٢٤٩٦٧). وقال الألباني: صحيح.

(٢) نهاية اللقطة ١/٥.

وسوءاً في ذلك ذوات المحارم وغيرهن.

فإن مسَّ غلاماً لشهوة؛ فهل ينتقض وضوؤه أم لا؟ على روايتين^(١).

وأما غسل الميت: فينقض الوضوء؛ لما روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: (من غَسَلَ ميتاً فليتوضأ)^(٢).

فأيضاً: فإنَّ الْمُغْسَلَ لا يمكنه الاحترازُ من أن تقع يده على فرج الميت، وفرج الميت ينقض الوضوء كفرج الحي.

وأما أكل لحم الجوزور: فينقض الوضوء؛ لما روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: (توضؤوا من لحوم الإبل، ولا تتوضؤوا من لحوم الغنم، وصلوا في مرابض الغنم، ولا تصلوا في أعطان الإبل)^(٣).

(١) قال المزدائي: قوله: والأمرؤ. يعني، أنه لا ينقض لمسه ولو كان لشهوة. وهو المذهب. نص عليه الإمام أحمد، وقطع به أكثر المتقدمين. وخروج أبو الخطاب رواية بالنقض إذا كان بشهوة. وحكاها ابن تيميم وجهاً. وجزم به في «الوجيز». وحكاها في «الإيضاح» رواية. الإنصاف (٤٩/٢ - ٥٠).

قال ابن رجب في ترجمة المصنف: «وله غرائب كثيرة. فمنها: أنه نقل في «الإيضاح» رواية عن أحمد: أن مس الأمرد لشهوة ينقض». ذيل طبقات الحنابلة (١/١٦٢)
(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ. وورد بلفظ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ غَسَلَ ميتاً فَلْيَتَوَضَّأْ. أخرجه أحمد في «مسنده» (٣/١٦١) برقم: (٧٨٠٤)، وأبو داود في «سننه» (٣/١٧٢) برقم: (٣١٦١)، والترمذي في «جامعه» (٢/٣٠٨) برقم: (٩٩٣)، وابن ماجه في «سننه» (٢/٤٤٨) برقم: (١٤٦٣). وقال الألباني: «صحيح».

(٣) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (١/٣١٢) برقم (٤٩٧)، من حديث عبد الله بن عمر، والطبراني في «المعجم الكبير»، برقم (٥٥٨) من حديث أسيد بن حضير.

وفي «صحيح مسلم» (١/٢٧٥)، برقم (٣٦٠)، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ =

ولا يجوزُ أن يُحمَلَ على غسْلِ الأيدي؛ لأن الأيدي تُغسَلُ من لحومِ الغنمِ
كما تُغسَلُ من لحومِ الإبل؛ فلم يَبْقَ إلا أن يكونَ عائداً إلى الطهارة.

وأيضاً فإنَّ الذين لا يحملُ على القياس. ألا ترى أنَّ الرَّجُلَ لو مسَّ كلباً أو
خنزيراً أو عذرة لم ينتقض وضوءه وإن كان نجساً، ولو مسَّ فرجه بيده انتقضَ
وضوءه وإن كان طاهراً.

فإن أكلَ من الكبِدِ أو الطَّحال؛ فهل ينتقض وضوءه أم لا؟ على روايتين: فإن
قلنا ينتقض؛ فوجهه أنه من الجملة، وإن قلنا لا ينتقض فوجهه أنه لا يتناولُه اسمُ
اللحمِ في العادة.

فإن تيقَّن الطَّهارةَ وشكَّ في الحدث، أو تيقَّن الحدثَ وشكَّ في الطَّهارة؛ فهو
على ما تيقَّنَ منهما؛ لأنَّه لا نزولُ عن اليقين بالشكِّ.

باب موجبات الغسل^(١)

وموجباتُ الغسلِ سِتَّةٌ: أربعةٌ يشترِكُ فيها الرَّجَالُ والنِّسَاءُ، واثنانُ/ ^(٢)
تختصُّ بالنِّسَاءِ.

فأما الأربعةُ التي يشترِكُ فيها الرَّجَالُ والنِّسَاءُ: فإنزَالُ المنيِّ على شهوةٍ.
والتقاءُ الختانين. والموتُ. والإسلامُ.

وأما الاثنانُ التي تختصُّ بالنِّسَاءِ: فالحيضُ والتفاسُ.

= رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُنْزِئَ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: (إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا
تَوَضَّأْ) قَالَ أُنْزِئَ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: (نَعَمْ فَتَوَضَّأْ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ) قَالَ: أَصْلِي فِي
مَرَايِضِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: أَصْلِي فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «لَا».

(١) المقنع (ص ٣٢). زاد المستقنع (ص ٥٨ - ٥٩).

(٢) نهاية اللقطة ٥/ ب.

أما المنّي: فهو الماء الذي تجدُّ الشهوة عند خروجه، وله رائحة كرائحة الطلع. فإن خرج على وجه الدَّفَقِ واللَّذَّةِ والشهوة أوجب الغسل. وإن خرج على غير وجه الدَّفَقِ واللَّذَّةِ والشهوة كرجلٍ به عِلَّةٌ، أو بردٌ، أو زَجِيرٌ^(١) لم يجب بخروجه الغُسل؛ لأنه منّي خرج على غير الوجه المعتاد فلم يجب بخروجه الغُسل، كما لو خرج من غير المخرج المعتاد.

وقُضِلَ المنّي إذا خَرَجَتْ بعد الغُسل لم يجب بخروجها الغُسل، وسواء في ذلك قَبْلَ البَوْلِ، أو بعده.

فإن رأى في ثوبه منّيًا نُظِرَ فيه: فإن كان ينام فيه غيرُه نُظِرَ فيه؛ فإن كان مثله يحتلم لم يلزمه الغُسل. فإن كان مثله لا يحتلم لزمه الغُسل.

فإن انتقل المنّي من ظهره ولم يظهر؛ فهل يلزمه الغُسل أم لا؟ على روايتين^(٢): فإن قلنا يلزمه فوجهه أنه منّي انتقل من محله؛ فأوجب الغُسل كما لو ظهر.

والمنّي طاهر في الصحيح من الروايتين؛ لما روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه سُئِلَ عن المنّي فقال: (أَمِطْهُ عَنْكَ بِإِذْخَرَةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا كُبْصَاقٍ، أَوْ مَخَاطٍ)^(٣). فسبَّههُ بالبصاق والمخاط، وهما طاهران.

(١) الزحير: مرض يتميز بتبرز منقطع معظمه دم ومخاط ويصعبه ألم.

(٢) قال المَرْدَاوِيُّ: «قوله: فَإِنْ أَحْسَنَ بِإِثْقَالِهِ، فَأَمْسَكَ ذَكَرَهُ فَلَمْ يَخْرُجْ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ. وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الإيضاح»...». الإنصاف (٨٦/٢).

(٣) أخرجه الذَّارِقُطَنِي فِي سَنَنِهِ (٢٢٥/١)، بِرَقْم (٤٤٨). مُوَفَّقًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَالَ الْأَبَّانِيُّ: وَهَذَا سَنَدٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَمَنْكُورٌ مَرْفُوعًا. سِلْسِلَةُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ وَأَثَرُهَا السَّيِّئُ فِي الْأَمَةِ (٣٦٠/٢)، بِرَقْم (٩٤٨).

وأيضاً فإنه بُدُو خَلْقِ الْآدَمِيِّ فَكَانَ طَاهِرًا كَالطَّيْنِ.

وسواءاً في ذلك مني الرجل أو المرأة، إلا أن مني الرجل أبيضٌ ثخين، ومني المرأة أصفر رقيق.

وأما التقاء الختانين: فهو /^(١) غيبوبة حَشَفَةِ الذَّكَرِ فِي الْفَرْجِ. وسواءٌ في ذلك فَرْجُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ، وَالْآدَمِيِّ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ فِي الْفَرْجِ فَاشْبَهَ وَطْءَ الْآدَمِيَّةِ.

ويتعلق بالتقاء الختانين اثني عشر حكماً:

الغُسلُ، والحدُّ، والمهرُ، والخروجُ من العَنَّةِ، وحصولُ الفَيْتَةِ فِي حَقِّ الْمُؤَلِّي، ووجوبُ العَدَّةِ، وثبوتُ الإحصانِ، وتحريمُ الأمهاتِ والبناتِ والأخواتِ، ولحوقُ النَّسَبِ، واعتبارُ التُّطُقِ فِي الْإِذْنِ فِي النِّكَاحِ، ومنعُ الإِجْبَارِ، والميراثِ.

وأما غُسلُ المَيِّتِ: فمخاطبٌ بِهِ الْوَرِثَةُ، وَهُوَ تَعَبُّدٌ لَا عَنْ حَدِّثٍ، وَلَا عَنْ نَجَسٍ.

وأما الكافرُ إِذَا أَسْلَمَ: فِيلْزَمُهُ الْغُسلُ لِكُفْرِهِ السَّابِقِ؛ لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَمَرَ قَيْسَ بْنَ عَاصِمٍ بِالْغُسلِ لَمَّا أَسْلَمَ، وَقَالَ: (حَسَنُ إِسْلَامٍ صَاحِبُكُمْ)^(٢).

وأيضاً فَإِنَّ الْكَافِرَ لَا يَرْتَفِعُ عَنْهُ حَدُّ الْجَنَابَةِ وَهُوَ بَاقٍ بِحَالِهِ.

(١) نهاية اللقطة ١/٦.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١٦/١٨٨)، برقم (١٠٢٦٨)، وابن حبان في صحيحه (٤/٤١)، برقم (١٢٣٨). من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ إِسْلَامِ ثُمَامَةَ بِنْتِ أَثَالِ الْخَثَنِيِّ. وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: صحيح. الإرواء (١/١٦٤).

أما حديث قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ؛ فَقَدْ وَرَدَ فِيهِ: (أَنَّهُ أَسْلَمَ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَيَسْدِرَ). أخرجه ابن خزيمة في صحيح (١/١٢٦)، برقم (٢٥٤). قال الأعظمي: إسناده صحيح. وليس فيه قول النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (حَسَنُ إِسْلَامٍ صَاحِبُكُمْ). والله أعلم.

باب صفة غسل الجنابة^(١)

ولغُسل الجنابة أربع فرائض: التَّيُّ، والتَّسْمِيَةُ، وإفاضة الماء على سائر الجسد، والموالة.

ولغُسل الجنابة صفتان: صفةُ إجزاء، وصفةُ كمال.

فأما صفةُ الكمال: فهو أَنْ يَغْسِلَ ما به من الأذى، ويغسلَ يديه ثلاثاً قبل إدخالهما في الإناء، وينوي عند غسل يديه رفعَ الحدين الأصغرَ والأكبر، ويتمضمضُ ثلاثاً، ويستنشقُ ثلاثاً، ويغسلُ وجهَهُ ثلاثاً، ويديه إلى المرفقين ثلاثاً، ويمسحُ برأسه، ويفيضُ الماءَ على رأسِهِ ثلاثاً^(٢)، وعلى جنبِهِ الأيمنِ ثلاثاً، وعلى جنبِهِ الأيسرِ ثلاثاً، ويمرُّ يديه على سائرِ جسَدِهِ، ويغسلُ رجليه. وهو كاملُ الغُسلِ كاملُ الطَّهارةِ ما لم يمسَّ قُرْبَهُ.

وأما صفةُ الإجزاء: فهو أَنْ/ ^(٣) يغسل ما به من الأذى، ويغسلَ يديه ثلاثاً قبل إدخالهما في الإناء، وينوي عند غسل يديه رفعَ حدث الجنابة، ويتمضمضُ، ويستنشقُ، ويفيضُ الماءَ على سائرِ جسَدِهِ، وهو كاملُ الغُسلِ غير كاملِ الطَّهارةِ. فإنْ انْتَمَسَ في ماءٍ ونوى رفعَ الحدين الأصغرَ والأكبرَ أجزأهُ ذلكَ عن الحدثِ الأكبرِ روايةً واحدةً.

وهل يجوزُه عن الحدثِ الأصغرِ أم لا؟ على روايتين:

(١) المقنع (ص ٣٣). زاد المستقنع (ص ٥٩).

(٢) قال القزويني: «وهو المذهب، وعليه الجمهور، وقطع به. في الهداية»، والإيضاح: «....».

الإنصاف (٢/ ١٢٨).

(٣) نهاية اللقطة ٦/ ب.

فإن قلنا يجوزُه؛ فلا كلام.

وإن قلنا لا يجوزُه وأراد أن تحصل له الطهارة الصغرى: فإذا أخرج وجهه صَحَّ له غَسْلُ وجهه، وإذا أخرج يديه صَحَّ لَهُ غَسْلُ يديه، ويمسحُ برأسه ويخرجُ رجليه؛ وهو كاملُ الغسلِ كاملُ الطهارة.

وإمرارُ اليدِ على الجسدِ في غَسْلِ الجنابة ليس بواجب.

وقال مالك: هو واجب.

دليلنا: أنه مبالغَةٌ؛ فأشبهَ الثَّانِيَةَ والثَّالِثَةَ. ولأنَّه موضعٌ من جسده فلم يجب إمرارَ يده عليه. أصلُ ذلك ما لم تصلْ يدهُ إليه.

ولا يجبُ على المرأةِ نقضُ شعرِها في غَسْلِ الجنابة إذا رَوَتْ أصوله بالماء. ويجبُ عليها نَقْضُهُ في الحيض.

ويُكرهُ للرجُل أن يُزيلَ شعرَه وهو جُنُبٌ؛ لما رُوِيَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه: (نهى أن يحلقَ الرَّجُلُ شعره وهو جُنُبٌ)^(١).

فإن غَسَلَ بعضَ بدنه وتشاغلَ عن بقيتِه نَظَرَ فيه: فإن جَفَّ الماءُ عن البدنِ ابتَدَأَ الغَسْلَ من أوله، وإن لم يَجِفِ الماءُ عن البدنِ بنى على غَسْلِهِ^(٢).

وذكر شيخنا القاضي أبو يعلى رحمه الله عليه في (المعزِّد): إنَّ المولاة في غسل الجنابة ليست بواجبة.

(١) أخرجه ابن عساکر في «تاريخ دمشق» (١٢/ ٥٣٢ - ٥٣٣)، وقال الألباني: موضوع. سلسلة

الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٣/ ٣٧٥)، برقم (٦١٦٧).

(٢) قال المَردَاوِيُّ: «وعنه، تُشْتَرَطُ الْمُوَالَاةُ. حَكَاهَا ابْنُ حَائِدٍ. وَحَكَاهَا أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ وَجَنَّهُا. وَقَدَّمَهُ فِي «الْإِيضَاحِ» ٤٠. الْإِنْصَافُ (٢/ ١٣٨).

باب المسح على الخفين^(١)

ولا يجوزُ المسحُ إلا على خُفٍ ساترٍ للقدمين، ويمكنُ متابعة المشي فيه.
فإن كان فيه خرقٌ موضع القدم لم يجزِ المسحُ عليه.

فإن اتَّخَذَ خُفًا من زجاجٍ أو حديدٍ أو خشبٍ لم يجزِ المسحُ عليه.

ومن شرطِ المسحِ: تقدُّمُ الطَّهارةِ بكمالها.

والمسحُ المقيمُ يومًا وليلةً، والمسافرُ ثلاثةَ أيامٍ بلياليهنَّ.

وتحسبُ مدَّةُ المسحِ من الحدثِ إلى الحدثِ.

فإن خَلَعَ الخُفَّينِ أو أحدهما بعدَ المسحِ عليهما بَطَلَتْ طهارتُهُ. وكذلك إذا
أخرَجَ رجله أو إحداهما إلى ساقِ الخُفِّ.

فإن لبسَ خُفَّيْهِ قبلَ أن يغسلَ رجله، ثم أفرغَ الماءَ في الخُفِّ حتى ابتَلَّتْ
قدماه لم يجزِ المسحُ عليه.

فإن مَسَحَ وهو مُقيمٌ أقلَّ من يومٍ وليلةٍ؛ ثم سافرَ أتمَّ على مسحٍ مقيمٍ^(٢).

وإن مَسَحَ وهو مُسافرٌ أكثرَ من يومٍ وليلةٍ؛ ثم أقامَ أو قَدِمَ خَلَعَ^(٣).

(١) نهاية اللقطة ١/٧. وانظر المقنع (ص ٢٩). زاد المستقنع (ص ٥٥ - ٥٦).

(٢) قال المزداوي: «هذا المذهب، والصحيح من الروايتين، وعليه جماهير الأصحاب....

وقطع به الخزرجي، وصاحب «الإيضاح».... الإنصاف (١/ ٤٠٢).

(٣) قال المزداوي: «قوله: وإن مَسَحَ مُسافرًا ثم أقام، أتمَّ مسحَ مقيم. هذا المذهب، وعليه

الأصحاب، وقطع به كثيرٌ منهم. قال في «المُنْهَجِ»: أتمَّ مسحَ مُسافرٍ إن كان مَسَحَ مُسافرًا

فوق يومٍ وليلةٍ. وشذَّه الزُّركَيْشِيُّ. قال ابنُ رَجَبٍ في «الطَّيِّبَاتِ»: وهو غريبٌ، ونقله في

«الإيضاح» روايةٌ، ولم أرَها فيه. الإنصاف (١/ ٤٠١). وقد أصاب.

والذي يجوز المسح عليه أربعة أشياء:

الخُفَّان، والعِمَامَةُ، والجُورَبَان، والجَبَانِثِر.

أما الخُفَّان: فقد تقدّم ذكرهما.

وأما العِمَامَةُ: فيجوز المسح عليها بشرط أن يكون مُلْتَمِثًا، وأن يلبسها على طهارة كاملة.

ويمسحُ على مُقَدِّمِ العِمَامَةِ بأصابعه.

فإن انْتَقَضَتِ العِمَامَةُ بعدَ الْمَسْحِ عليها بَطَلَتْ طَهَارَتُهُ؛ لما رَوَى المغيرةُ بنُ شعبَةَ أَنَّهُ قَالَ: (سافرنا معَ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فكان يأمرنا بالمسحِ على عِمَائِمِنَا؛ للمقيمِ يومًا وليلةً، وللمسافرِ ثلاثةَ أَيَّامٍ بِلَالِيهِنَّ^(١)). وكذلك لما روى أنس بن مالك.

وأيضًا: فإن الرَأْسَ عُضْوٌ يَسْقُطُ فَرَضُهُ في التيمم؛ فجازَ المسحُ على حائلِهِ الذي يَخُصُّه كَالْقَدَمَيْنِ.

(١) لم أفت عليه بهذا اللفظ، وحديث المغيرة في صحيح مسلم (١/ ٢٣١)، برقم (٢٤٧): (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَمُقَدِّمِ رَأْسِهِ وَعَلَى عِمَاتِيهِ). وليس فيه التوقيت. وقد ورد التوقيت خاصًا بالخفين في حديث علي بن أبي طالب: (جَعَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ) صحيح مسلم (١/ ٢٣٢) برقم (٢٧٦).

قال الموفق ابن قدامة: (رَوَى أَبُو أَمَامَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (يَنْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ ثَلَاثًا فِي السَّفَرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ). رَوَاهُ الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ الْمَغْنِسِيِّ (١/ ٢٢١)، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٨/ ١٢٢)، برقم (٧٥٥٨).

فإن كانت العِمَامَةُ بِغَيْرِ لثَامٍ لَمْ يَجُزِ الْمَسْحُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ مَنُهِى عَنْهَا^(١).

وَلَا يَسْتَعْنُ أَنْ تَتَعَلَّقَ الرُّخْصَةُ بِالْمَامُورِ بِهِ دُونَ الْمَنُهِى عَنْهُ كَرُخْصَةِ السَّفَرِ.

وَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمَسَحَ عَلَى مَقْنَعَتِهَا. فَأَمَّا الْوَقَايَةُ فَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا.

وَيَجُوزُ^(٢) الْمَسْحُ عَلَى الْجُورِبِينَ إِذَا كَانَا مُجَلَّدَيْنِ، أَوْ صَفِيْقَيْنِ.

فإن كَانَا رَقِيقَيْنِ لَمْ يَجُزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا.

وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَبَائِرِ إِذَا شُدَّهَا عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ^(٣).

وَيَمَسَحُ عَلَيْهَا كُلَّمَا أَحْدَثَ إِلَى حِينِ بُرْثَتِهِ.

وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: أَنَّهُ يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ طَهَارَةٍ.

بَابُ التَّيْمُمِ^(٤)

وَلِلَّتَّيْمُمِ سِتُّ فَرَائِضَ، وَسِتَّةُ شَرَائِطَ:

فَأَمَّا السِتُّ فَرَائِضَ: فَالْتَّيْمَةُ، وَالتَّسْمِيَةُ، وَالتُّرَابُ الطَّاهِرُ، وَضَرْبَةٌ لِلْوَجِهِ
وَالْيَدَيْنِ، وَالتَّرْتِيبُ، وَالْمَوَالَاةُ.

وَأَمَّا السِتَّةُ شَرَائِطَ: فَدُخُولُ الْوَقْتِ، وَطَلْبُ الْمَاءِ وَإِعْوَاظُهُ بَعْدَ الطَّلَبِ،
وَوُجُودُ الْعَذْرِ مِنْ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ، وَتَيِّبَةُ الْمَكْتُوبَةِ، وَتَعَيُّنُ النِّيَّةِ لِحَدِثِ الْجَنَابَةِ.

(١) قَالَ الْمَرْذَاوِيُّ: «وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا. جَزَمَ بِهِ فِي «الْإِيضَاحِ»، وَ«الْوَجِيزِ»، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ فِي «مَسْبُوكِ الذَّهَبِ»، وَ«الْمُبْهِجِ». الْإِنْصَافُ (١/٤٢٢).

(٢) نِهَاجَةُ اللَّفْظَةِ ٧/ب.

(٣) قَالَ الْمَرْذَاوِيُّ: «وَقَطَعَ بِهِ الْخَزَقِيُّ، وَصَاحِبُ «الْإِيضَاحِ»..... الْإِنْصَافُ (١/٣٩٢). مَعَ

التَّيْبِيهِ: أَنَّهُ ذَكَرَ الزَّوَايَةَ الْأُخْرَى.

(٤) الْمَقْنَعُ (ص ٣٤). زَادَ الْمُسْتَفْنَعُ (ص ٦٠ - ٦٣).

ولا يَجُوزُ التَّيْمُمُ إِلَّا بِالْأَرْضِ الطَّاهِرِ ذِي الْغُبَارِ. فَأَمَّا التَّوَرُّدُ وَالرَّزْنِيخُ وَالْأَشْنَانُ
فَلَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ بِهَا.

وَلِلتَّيْمِمِ صَفَتَانِ: صِفَةُ إِجْزَاءٍ، وَصِفَةُ كَمَالٍ.

فَأَمَّا صِفَةُ الْإِجْزَاءِ: فَهُوَ أَنْ يَضْرِبَ ضَرْبَةً وَيُقَرِّقَ أَصَابِعَهُ عِنْدَ الضَّرْبِ؛ فَيَجْعَلَ
نِصْفَ كَفِّهِ لَوَجْهِهِ، وَنِصْفَ كَفِّهِ لِيَدَيْهِ إِلَى الْكَوْعِ.

وَأَمَّا صِفَةُ الْكَمَالِ: فَهُوَ أَنْ يَضْرِبَ ضَرْبَتَيْنِ؛ فَيَجْعَلَ ضَرْبَةً لَوَجْهِهِ، وَضَرْبَةً لِيَدَيْهِ
إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ.

فَإِنْ ضَرَبَ يَدَيْهِ عَلَى صَخْرَةٍ لَا غُبَارَ عَلَيْهَا، أَوْ رَمَلَ لَا غُبَارَ فِيهِ لَمْ يُجْزِئْهُ ذَلِكَ.
فَإِنْ نَسَفَتِ الرِّيحُ عَلَيْهِ تَرَابًا؛ نُظِرَ فِيهِ: فَإِنْ كَانَ قَدْ قَصَدَ الرِّيحَ جَازَ لَهُ أَنْ
يَمْسَحَ وَجْهَهُ بِمَا عَلَى وَجْهِهِ، وَيَدَيْهِ بِمَا عَلَى يَدَيْهِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَصَدَ الرِّيحَ جَازَ لَهُ أَنْ يَمْسَحَ وَجْهَهُ بِمَا عَلَى يَدَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ
أَنْ يَمْسَحَ وَجْهَهُ بِمَا عَلَى وَجْهِهِ.

فَإِنْ كَانَ بَعْضُ يَدَيْهِ/ ^(١) صَحِيحًا وَبَعْضُهُ جَرِيحًا وَجَبَ عَلَيْهِ غَسْلُ الصَّحِيحِ
وَالتَّيْمُمُ لِلْجَرِيحِ.

فَإِنْ كَانَ جُنْبًا وَيَخَافُ الْبَرْدَ غَسَلَ مَا يَأْمُرُ الضَّرَرَ بِغَسْلِهِ، وَيَتَيَّمَّمُ لِلْبَاقِي.

وَهَلْ يُعِيدُ الصَّلَاةَ أَمْ لَا؟ يُنْظَرُ فِيهِ: فَإِنْ كَانَ مَسَافِرًا لَمْ يُعَدِّ رَايَةً وَاحِدَةً.

وَإِنْ كَانَ فِي الْحَضَرِ؛ فَعَلَى رَوَاتِبَيْنِ.

صِفَةُ التَّيْمِمِ لِلْجَنَابَةِ وَالْجِرَاحَةِ وَالتَّجَاسَةِ كَصِفَةِ التَّيْمِمِ لِلصَّلَاةِ، إِلَّا أَنَّهُ

ينوي للطهارتين، وينوي بتيممه استباحة الصلاة، وتعين الصلاة.

فإن نوى رفع الحدث لم يُجزئه. فإن نوى بتيممه نافلةً أو جنازةً لم يُجز له أن يُصلي به فريضةً.

فإن نوى بتيممه فريضةً مطلقاً لم يُجز له أن يُصلي به فريضة.

فإن نوى بتيممه فريضة الوقت جاز له أن يصلي به فوائت، ويتنفل إلى أن يدخل وقت الصلاة الثانية، وتيمم تيمماً ثالثاً. ولا يجمع بين فرضي وقتين بتيمم واحد.

فإن كان معه ماءٌ وخاف إن توضأ به عطشَ حبس الماء لشربه وتيمم.

فإن كان الماء يباع نُظر فيه: فإن كان بئمن المثل لزمه شراؤه. وإن كان يزيد عن ثمن المثل نُظر فيه: فإن كانت الزيادة يسيرة لزمه شراؤه، وإن كانت كثيرة لم يلزمه شراؤه.

فإن نسي الماء في رخله وتيمم أعاد.

وجميع ما يتنقض الطهارة يبطل التيمم، ويزيد عليه: برؤية الماء. وخروج وقت الصلاة.

فإن رأى سراباً فظن أنه ماءً بطل تيممه.

باب الحيض^(١)

أقل الحيض يومٌ وليلة. وأكثره خمسة عشر يوماً.

وأكثر التفاس أربعون يوماً. وليس لأقله حدٌ.

(١) المقنع (ص ٣٧ - ٤٠). زاد المستنقع (ص ٦٥ - ٦٨).

وأقلُّ الطُّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ يَوْمًا.

والمُبْتَدَأُ بِهَا الدَّمُ تَحِيضٌ يَوْمًا وَلَيْلَةً. وَيُعْتَبَرُ بَعْدَ ذَلِكَ التَّكَرُّارُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ.
فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ/ ^(١) عَلَى الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ كَانَ حَيْضُهَا يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَهِيَ لِمَا
عَدَاهُ طَاهِرٌ.

وَإِنْ غَبَرَ دُمُّهَا الْخَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا كَانَ حَيْضُهَا يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَهِيَ فِيمَا عَدَاهُ
مُسْتَحَاضَةٌ؛ فَحُكْمُهَا أَنْ تَغْتَسَلَ عَقِيبَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَتَوَضَّأَ بَعْدَ ذَلِكَ لَوْ قَبْلَ كُلِّ
صَلَاةٍ وَتَصَلِّيَ.

فَإِنْ وَقَفَ دُمُّهَا عَلَى الْخَمْسَةِ عَشَرَ، أَوْ عَلَى دُونَ الْخَمْسَةِ عَشَرَ نُظِرَ فِيهِ: فَإِنْ
تَكَرَّرَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ كَانَ ذَلِكَ حَيْضُهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ بِهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ كَانَ حَيْضُهَا
يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَهِيَ فِيمَا عَدَاهُ مُسْتَحَاضَةٌ.

وَإِنْ كَانَ لَهَا عَادَةٌ فَارْتَبَ الدَّمُ زِيَادَةً عَلَى عَادَتِهَا نُظِرَ فِيهِ: فَإِنْ تَكَرَّرَ بِهَا ثَلَاثَةَ
أَشْهُرٍ عَلِمَتْ أَنَّ حَيْضُهَا قَدْ زَادَ.

وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ بِهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ كَانَ حَيْضُهَا قَدَرِ عَادَتِهَا، وَهِيَ فِيمَا عَدَاهُ مُسْتَحَاضَةٌ.
فَإِنْ كَانَ لَهَا عَادَةٌ فَارْتَبَ الطُّهْرَ قَبْلَ عَادَتِهَا فَهِيَ طَاهِرٌ.

فَإِنْ عَادَ دُمُّهَا نُظِرَ فِيهِ: فَإِنْ صَادَفَ زَمَنَ الْعَادَةِ فَهُوَ حَيْضٌ.

وَإِنْ خَرَجَ عَنْ زَمَنِ الْعَادَةِ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ.

وَإِنْ كَانَتْ تَحِيضُ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ فَصَارَتْ تَرَى الدَّمَ فِي آخِرِهِ نُظِرَ فِيهِ: فَإِنْ

تَكَرَّرَ بِهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ عِلِمَتْ أَنَّ حَيْضَهَا قَدْ انْتَقَلَ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ إِلَى آخِرِهِ. وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ بِهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ كَانَ حَيْضُهَا فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ وَهِيَ فِي آخِرِهِ مُسْتَحَاضَةً.

وَأَقْسَامُ الْمُسْتَحَاضَةِ أَرْبَعَةٌ:

مُعْتَادَةٌ لَا تُمَيِّزُ لَهَا؛ فَتَجْلِسُ قَدَرَ عَادَتِهَا وَتَغْسِلُ عَقِيْبَهَا.

وَمُمَيِّزَةٌ لَا عَادَةَ لَهَا؛ فَتَجْلِسُ زَمْنَ الدَّمِ الْأَسْوَدِ، وَتَغْسِلُ عَقِيْبَهَا.

وَمِنْ لَا عَادَةَ لَهَا وَلَا تُمَيِّزُ؛ فَتَجْلِسُ فِي كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةٍ.

وَمِنْ لَهَا عَادَةٌ وَتُمَيِّزُ؛ فَتُقَدِّمُ الْعَادَةَ عَلَى التَّمْيِيزِ.

وَوُطِئَ الْحَائِضُ وَالتَّنْفَسَاءُ حَرَامٌ. فَإِنْ وَطِئَهَا لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ دِينَارٍ.

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؛ فَنَصَفِ دِينَارٍ.

فَإِنْ وَطِئَهَا بَعْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ وَقَبْلَ الْغُسْلِ؛ فَهِيَ تَلْزِمُهُ الْكَفَّارَةُ/ ^(١) أَمْ لَا؟ عَلَى وَجْهَيْنِ.

وَلَا يَطَأُ مُسْتَحَاضَةً إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ الزَّوْنَا.

وَوُطِئَ الْحَامِلُ جَائِزٌ لِأَنَّهَا لَا تَحِيضُ.

فَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ حَالَ حَمْلِهَا فَهُوَ دَمٌ فَسَادٍ أَوْ عَلَّةٌ.

فَإِنْ رَأَتْهُ قَبْلَ وَلادَتِهَا يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ؛ فَهُوَ دَمٌ نَفَاسٍ.

وَالْحَائِضُ وَالتَّنْفَسَاءُ يَقْضِيَانِ الصَّيَامَ، وَلَا يَقْضِيَانِ الصَّلَاةَ.

والحيضُ يمنعُ ثلاثةَ عشرَ شيئاً:

فِعْلَ الصَّلَاةِ، وَوُجُوبَهَا، وَفِعْلَ الطَّهَارَةِ، وَوُجُوبَهَا، وَفِعْلَ الْغُسْلِ، وَوُجُوبِهِ،
وَفِعْلَ الصَّيَامِ دُونَ وَجُوبِهِ، وَالاعْتِكَافَ، وَقِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، وَمَسَّ الْمَصْحَفِ، وَالطَّوَافَ
بِالْبَيْتِ، وَاللُّبُوثَ فِي الْمَسْجِدِ، وَالْوَطْءَ.

وَيُوجِبُ أَرْبَعَةَ أَحْكَامٍ:

الْغُسْلَ، وَالاعْتِدَادَ بِالْإِقْرَاءِ، وَالْكَفَّارَةَ بِالْوَطْءِ فِيهِ، وَالتَّزَامَ الْأَحْكَامِ.



كتاب الصلاة^(١)

باب استقبال القبلة^(٢)

وَالْقِبْلَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَشَارُ إِلَيْهَا. وَمَجْتَهِدٌ فِي جِهَتِهَا.

فَأَمَّا الْمَشَارُ إِلَيْهَا: فَقِبْلَةُ أَهْلِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ.

وَأَمَّا الْمُجْتَهِدُ فِي جِهَتِهَا: فَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْقِبَلِ، إِلَّا أَنْ قَبِلَ الْمَدَنُ قَدْ أَجْمَعَ عَلَيْهَا فَصَارَتْ كَالْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا.

وَالنَّاسُ فِي اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرَبٍ:

مِنْهُمْ مَنْ فَرَضُهُ التَّعْيِينُ؛ وَهُوَ: كُلُّ مَنْ كَانَ مُشَاهِدَ الْبَيْتِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَضُهُ الْإِحَاطَةُ وَالْيَقِينُ؛ وَهُوَ: مَنْ كَانَ يُصَلِّي وَرَاءَ جِدَارٍ بِمَكَّةَ؛ فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ مُحِيطٌ بِعَيْنِ الْكَعْبَةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَضُهُ الْخَبَرُ؛ وَهُوَ: مَنْ كَانَ يُصَلِّي وَرَاءَ جَبَلٍ قَرِيبٍ مِنْ مَكَّةَ؛ فَيَلْزَمُهُ أَنْ يُوقِفَ رَجُلًا عَلَى رَأْسِ الْجَبَلِ فَيُخْبِرُهُ أَنَّهُ مُتَوَجِّعٌ إِلَى عَيْنِ الْكَعْبَةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَضُهُ الْجَهْدُ؛ وَهُوَ: مَنْ بُعِدَ عَنْ مَكَّةَ.

(١) المقتنع (ص ٤١). زاد المستقنع (ص ٦٩).

(٢) المقتنع (ص ٤٧ - ٤٨). زاد المستقنع (ص ٨٠ - ٨١).

ومنهم من فَرَضَهُ التَّقْلِيدَ؛ وهو: من لا اجتهادَ له / (١).

وإنَّما يكونُ الرَّجُلُ من أهلِ الاجتهادِ إذا كان عارفاً بمجاري الرياحِ: كالصُّبَا،
والذُّبُورِ، والسُّمَالِ، والجنوبِ؛ فيعلمُ أنَّ الصُّبَا تأتي من المشرق. والذُّبُورُ تأتي من
المغرب. والسُّمَالُ تأتي من الشَّامِ. والجنوبُ تأتي من القِبْلَةِ.

ويكونُ عارفاً بالجدِّي؛ وهو: نجمٌ بينَ ثلاثةِ أنجمٍ صغارٍ، يقالُ لها: بناتُ
نُفْسِ الصُّغْرَى، لا يتغيَّرْنَ صيفاً ولا شتاءً.

ويكونُ عارفاً بمجىءِ المياهِ؛ فيَعْلَمُ أنَّ الأنهارَ كُلَّها تجري عن يمينِ المصلِّي
إذا كان مستقبلَ القِبْلَةِ إلا نهرين: نهرٌ بالشَّامِ؛ يقالُ له: (العاصي)، ونهرٌ بخراسان؛
يقالُ له: (ساحان).

فلماذا كانَ الرَّجُلُ في سفرٍ وخفيت عليه القِبْلَةُ صَلَّى بالاجتهادِ إلى أيِّ جهةٍ
أدَّاهُ اجتهادهُ إليها والصَّلَاةُ صحيحة. فإنَّ بَانَ لَهُ الخَطَأُ نَظَرَ فِيهِ: فَإِنْ كَانَ يَتَّقَنُهُ أَعَادَ.
وإنَّ كَانَ باجتهادٍ لم يُعَذِّدْ لِمَا رُوي: أنَّ جماعةً من الصحابةِ كانوا في سفرٍ، وخفيت
عليهم القِبْلَةُ؛ فخطَّ كلُّ واحدٍ منهم خطًّا وصَلَّى إليه؛ فلما أصبحوا بانَ لَهُمُ الخَطَأُ؛
فخَبَرُوا بِذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فقال: (أجزأتكم صلاتكم) (١).

(١) نهاية اللقطة ٩/ب.

(٢) لم أقف عليه بلفظه. وقد روى الدارقطني في «سننه» (٧/٢) قال: قُرِئَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَأَنَا أَسْمَعُ خَدُّكُمْ دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو، نَا مُحَمَّدُ بْنُ تَزِيدَ
الزَّوَايِطِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِي مَسِيرٍ أَوْ سَفَرٍ، فَأَصَابَنَا غَيْمٌ فَتَحِيرْنَا، فَاخْتَلَفْنَا فِي الْقِبْلَةِ، فَصَلَّى كُلُّ رَجُلٍ مَنَا عَلَى
حَدِّهِ، وَجَعَلَ أَحَدُنَا يَخْطُ بَيْنَ يَدَيْهِ لِنَعْلَمَ أَمَكُنَّا، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ
يَأْمُرْنَا بِالْإِعَادَةِ، وَقَالَ: «قَدْ أَجْزَأَتْ صَلَاتُكُمْ». كَذَا قَالَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ وَقَالَ غَيْرُهُ: =

وأيضاً: فإنه بآن له الخطأ بالاجتهاد، والاجتهاد لا يُنقض بالاجتهاد.

الدليل عليه: الحاكم إذا حَكَمَ في حادثة بالاجتهاد، ثم بآن له الخطأ بالاجتهاد
ثاني لم يُنقض الأول بالثاني. ولهذا روي عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أنه قضى
في الجَدِّ بسبعين قضية. وقال: (هذا على ما قضينا، وهذا على ما قضينا)^(١).

فإن اجتهد اثنان واختلفت اجتهداهما لم يتبع أحدهما صاحبه. فإن تبعه بطلت
صلاته. فإن كان معهما أعمى، أو من لا اجتهد له أثبَحَ أو ثَقَّهَما في نفسه.

وإذا صَلَّى بالاجتهاد ثم بآن له الخطأ وهو في الصلاة استدار إلى الجهة التي
بآن له الصَّواب فيها/^(٢)، والصلاة صحيحة.

فإن صَلَّى في بيت في البنيان ثم بآن له الخطأ بمُشَاهَدَةِ قِبَلِ المَدْنِ؛ فهل
تَلَزَّمُ الإعادة أم لا؟ على وجهين.

فإن دخلَ بلدًا من بلادِ المشركين؛ فرأى قِبَلًا منصوبة، فحَبَّرَهُ مشرك؛ أنها قِبَلُ
المسلمين؛ لم يَقْبَلْ منه وصَلَّى بالاجتهاد.

ويجوزُ تركُ استقبالِ القِبَلَةِ في موضعين: في صلاةِ النَّافِلَةِ على الرَّاحِلَةِ، وفي
صلاةِ الخوف.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ الْعَزَّزَ عَنِ عَطَاءٍ وَهُمَا ضَعِيفَانِ. وَأَخْرَجَهُ
الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١/٣٢٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٣/٣٢٠). وَقَالَ
الدُّهْمِيُّ فِي «التَّلْخِصِ»: مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ أَبُو سَهْلٍ وَأَوْ.

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (١/٤٩٨)، وَقَالَ حُسَيْنُ سَلِيمٍ: «إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ»، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ
الصَّنْعَانِيُّ فِي مُصَنَّفِهِ (١٠/٢٤٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ (٦/٢٤٧). وَهُوَ فِي الْمَسْأَلَةِ
الْمَشْتَرَكَةِ فِي الْمِيرَاثِ، وَلَيْسَ فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) نِهَاجُ اللَّفْظَةِ ١/١٠.

باب مواقيت الصلاة^(١)

ولكلّ صلاة وقتان:

فأوّل وقت صلاة الفجر^(٢): إذا طلع الفجر.

الثاني: وهو البياضُ المعترضُ في وسطِ المشرقِ ولا ظلمة بعده.

وآخر وقتها: ما لم تَطْلُعِ الشمسُ؛ فإن أدرك منها ركعة قبل طلوعِ الشمس كان مدرّكاً لها.

وأوّل وقت صلاة الظهر: إذا زالتِ الشمس.

وآخر وقتها: إذا صار ظلُّ كل شيء مثله.

وأوّل وقت صلاة العصر: إذا زاد على المثل قليلاً.

وآخر وقتها: إذا صار ظل كل شيء مثليه. ووقت الضرورة: مُبَقَّاً ما لم تغرب الشمس؛ فإن أدرك منها ركعة قبل غروب الشمس كان مدرّكاً لها.

وأوّل وقت عشاء المغرب: إذا غابت الشمس.

وآخر وقتها: ما لم يَغِبِ الشَّفَقُ الأحمر.

وأوّل وقت عشاء الآخرة: إذا غاب الشفق الأحمر.

وآخر وقتها: إلى نصف الليل. ووقت الضرورة: مُبَقَّاً ما لم يطلع الفجر؛ فإن أدرك منها ركعة قبل طلوع الفجر كان مدرّكاً لها.

وإذا بلغ الصبي، وأسلم الكافر، وطَهَرَتِ الحائض، وأفاق المجنون قبل

(١) المقنع (ص ٤٣ - ٤٤). زاد المستنقع (ص ٧٣ - ٧٤).

(٢) قال المزدائي: «وبدأ في الإزّشاد»، والشيرازي في «الإيضاح»، والمُهْجِج، بالفجر».

الإنصاف (٣/ ١٢٥).

غروب الشمس بتكبيره لزمهم الظهر والعصر.

وإذا بلغ الصبي، وأسلم الكافر، وطهرت الحائض، وأفاق المجنون قبل طلوع
الفجر بتكبيره لزمهم/ (١) صلاة المغرب وعشاء الآخرة.

والأوقات المنهي عن صلاة النافلة فيها خمسة:

إذا طلع الفجر الثاني حتى تطلع الشمس.

وبعد طلوعها حتى ترتفع.

وإذا استوت للزوال حتى تزول.

وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس.

وإذا أخذت في الغروب حتى يتكامل غروبها.

فهذه الأوقات لا تجوز صلاة النافلة فيها سواء كان لها سبب أو لم يكن لها سبب.

وتجوز صلاة الجنائز في وقتين منها:

بعد طلوع الفجر، وبعد صلاة العصر.

وأما الفوائت: فيجوز قضاؤها في كل وقت.

باب المواضع المنهي عن الصلاة فيها (٢)

والمواضع المنهي عن الصلاة فيها سبعة:

المقبرة، والحمام، والحش، وقارة الطريق، وأعطان الإبل، وظهر بيت الله

الحرام، والمجزرة.

(١) نهاية اللقطة ١٠/ب.

(٢) المقنع (ص ٤٧). زاد المستقنع (ص ٧٨ - ٨٠).

أما المقبرة: فسواء في ذلك القديمة والمحدثة.
فإذا كان في الموضع قبر أو قبران جازت الصلّاة فيه؛ لأنه لا يتناول اسم مقبرة في العادة.

وأما ظهر بيت الله الحرام: فلا تصحّ الصلّاة عليه، ولا في جوف البيت.
وهل تصحّ صلاة النافلة فيه أم لا؟ يُنظر فيه: فإن كان بين يديه شيء من جدار البيت شاخصاً صحّت صلاته.

وإن لم يكن بين يديه من جدار البيت؛ نُظِر فيه: فإن كان بين يديه شيء من مساحة السطح فهل تصحّ صلاته أم لا؟ على روايتين.

وإن لم يكن بين يديه شيء من مساحة السطح لم تصحّ صلاته.
فهذه المواضع لا تصحّ الصلّاة فيها؛ لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلّاة فيها^(١)، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه. وأيضاً فإنه موضع نهى عن الصلّاة فيه، وكانت الصلّاة^(٢) فيه باطلة كالأرض النجسة.

باب الأذان^(٣)

والأذان فرض على الكفاية.

(١) روى ابن وهب في «الجامع» (ص ٢٥٩) عن عبد الله بن عمر قال: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في سبع مواطن: المقبرة، والمجزرة، والمزبلة، والحمام، ومحجة الطريق، وظهر بيت الله، ومعاطن الإبل). وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (١/٢٤٦)، وقال الألباني: ضعيف.

(٢) نهاية اللقطة ١/١١.

(٣) المقنع (ص ٤١ - ٤٢). زاد المستقنع (ص ٧٠ - ٧٣).

ويكفي أهل البلد أذان واحد.

فإن ترك أهل المصر الأذان قوتلوا على ذلك.

وَيُعْتَدُ بِأَذَانِ الصَّبِيِّ^(١) وَالْمُحْدِثِ الْحَدِثِ الْأَصْغَرِ.

وهل يُعْتَدُ بِأَذَانِ الْجَنْبِ أَمْ لَا؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ.

فإن أُذِّنَ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ أَعَادَ إِلَّا فِي أَذَانِ الْفَجْرِ وَالْجُمُعَةِ^(٢).

وَالْأَذَانُ خَمْسُ عَشْرَةَ كَلِمَةً: التَّكْبِيرُ فِي أَوَّلِهِ أَرْبَعٌ، وَالشَّهَادَتَانِ أَرْبَعٌ، وَالِدُعَاءُ إِلَى الصَّلَاةِ أَرْبَعٌ، وَالتَّكْبِيرُ فِي آخِرِهِ مَرَّتَانِ، وَكَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ مَرَّةً.

ويقول في أذان الفجر: (الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ) مَرَّتَانِ.

وَالْإِقَامَةُ إِحْدَى عَشْرَةَ كَلِمَةً: التَّكْبِيرُ فِي أَوَّلِهَا مَرَّتَانِ، وَالشَّهَادَتَانِ مَرَّتَانِ، وَالِدُعَاءُ إِلَى الصَّلَاةِ مَرَّتَانِ، وَكَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ مَرَّةً.

وَيَسْتَحِبُّ لِمَنْ أُذِّنَ أَنْ يُقِيمَ إِلَّا أَنْ يُوَدَّنَ الْمَغْرِبَ فِي مَثْنَةٍ فِيَقِيمُ غَيْرِهِ.

وَيَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَجْلِسَ بَيْنَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ وَالْإِقَامَةِ جَلِيسَةً خَفِيفَةً.

وليس في حق النساء أذان ولا إقامة.

وإذا فاتته صلوات كثيرة أذن أذاناً واحداً، وأقام لكل صلاة إقامة.

(١) قَالَ الْمَرْذَاوِيُّ: «قَوْلُهُ: وَهَلْ يُجْزَى أَذَانُ الْمُتَمَيِّزِ لِلْبَالِغِينَ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ.... إِخْدَاهُمَا، يُجْزَى. وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ. وَصَحَّحَهُ فِي.... وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْإِيضَاحِ».

الْإِنْصَافُ (٣/ ١٠٠ - ١٠١).

(٢) قَالَ الْمَرْذَاوِيُّ: «وَعِنْدَ أَبِي الْفَرَجِ الشَّيْرَازِيِّ، يَجُوزُ الْأَذَانُ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ لِلْفَجْرِ، وَالْجُمُعَةِ. قَالَهُ فِي «الْإِيضَاحِ».

الْإِنْصَافُ (٣/ ٨٨).

باب فرض الصلاة

وللصلاة ثلاثة وعشرون فرضاً:

فستة منها تجب قبل الدخول في الصلاة.

وسبعة عشر في الصلاة.

وأما الستة التي تجب قبل الدخول في الصلاة:

فالطهارة بالماء الطهور، والتيمم عند عدم الماء، وستر العورة^(١) بالثوب الطاهر، والوقوف على بقعة طاهرة، واستقبال القبلة^(٢)، والعلم^(٣) بدخول الوقت لها يقيّن أو غالب ظنّ.

وأما السبعة عشر التي تجب في الصلاة^(٤):

فالنية^(٥)، والتكبير، والقيام، والقراءة، والرُّكوع، والطمأنينة فيه، والاعتدال عنه، والطمأنينة عنه، والسجدة الأولى، والطمأنينة فيها، والجلسة بين السجدين، والطمأنينة فيها، والسجدة الثانية، والطمأنينة فيها، والشَّهْد الأخير، والجلوس له، والصلاة على النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه؛ على إحدى الروايتين، والتسليم الأولى؛ رواية واحدة، والثانية؛ على إحدى الروايتين.

(١) المقنع (ص ٤٤). زاد المستقنع (ص ٧٥ - ٧٧).

(٢) المقنع (ص ٤٧). زاد المستقنع (ص ٨٠ - ٨١).

(٣) نهاية اللقطة ١١/ب.

(٤) المقنع (ص ٥٣ - ٥٤).

(٥) المقنع (ص ٤٨). زاد المستقنع (ص ٨١ - ٨٢).

أما الطَّهارة والتَّيَمُّم فقد تقدَّم ذكرهما.

وأما ستر العورة على ضربين: مغلَّطَةٌ ومخفَّفة؛ والمغلَّطَةُ الفرجان، والمخفَّفة من الشُّرَّة إلى الرُّكبتين^(١).

فإن ظهر من العورة شيء؛ نُظِرَ فيه: فإن كان يسيرًا لم تبطل صلاته. وإن كان كثيرًا بطلت صلاته. ويُعرف حدُّ اليسير والكثير بالعادة.

فإن لبس قميصًا رقيقًا يصف عورته لم تصحَّ صلاته فيه؛ إلا أن يكون معه ما يستر العورة فيه.

فإن أطارت الرِّيح الثوب عنه وهو في الصَّلَاة حتى انكشفت عورته لم تبطل صلاته.

وكَلَّما كَثُرَتْ الثِّيَابُ كَثُرَتْ فَضِيلَةُ الصَّلَاةِ.

فإن شدَّ في وسطه منزرا ولم يضع على عاتقه شيئا لم تصحَّ صلاته؛ لما روي عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: (لا صلاة لمن لا يضع على عاتقه شيئا)^(٢).

والمرأة جميعها عورة إلا الوجه والكفين.

(١) قال المَرْذَاوِيُّ: «عَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ الشُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ. وعليه جماهير الأصحاب. نصُّ عليه في رواية الجماعة. وجزم به في «الإيضاح». الإنصاف (٢٠١/٣).

(٢) روى البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يُصَلِّي أَخَذَكُمْ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقَيْهِ شَيْءٌ). صحيح البخاري (٨١/١).

برقم (٣٥٩)، صحيح مسلم (١/٣٦٨) برقم (٢٧٧).

وفي الكُفَّين رواية أخرى أنها من العورة^(١).

وعورة الأمة كعورة الرُّجل.

وإذا عدم الرُّجل ستر العورة؛ نُظِرَ فيه: فإن كان وحده صَلَّى جالسًا. وفيه وجه آخر: أنه يصلي/ ^(٢) قائمًا.

فإن كانوا جماعة عراة؛ فوجهًا واحدًا أنهم يصلون جلوسًا، ويكون إمامهم في وسطهم. وهل يسجدون على الأرض أم يؤمُّون إيماءً؟ على روايتين.

فإن قلنا أنهم يؤمُّون إيماءً فوجهه أنه ادعى إلى ستر العورة بترك السُّجود، ووجدنا أن ستر العورة أكد من السُّجود؛ لأنها تجب في الصَّلَاة وفي غير الصَّلَاة، والسُّجود لا يجب إلا في الصَّلَاة.

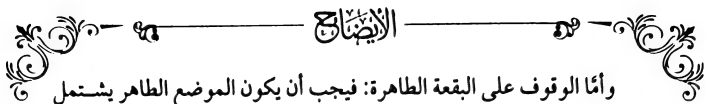
ولأنه إذا أتى بستر العورة فقد أتى بها على الكمال ويُبَدَّلُ عن السُّجود، وإذا أتى بالسُّجود لم يأت بالبدل عن ستر العورة.

فإن كانوا جماعة عراة ومعهم ثوب واحد: أخذه كل واحد منهم فأدَّى فيه فرضه إلى أن يتضابق وقت الصَّلَاة؛ فإذا تضابق وقت الصَّلَاة صَلَّى فيه واحد، وصَلَّى الباقيون عراة.

فإن لم يجد إلا ثوبًا صَلَّى فيه. وهل يعيد الصَّلَاة أم لا؟ على روايتين.

(١) قال المَزْدَاوِيُّ: «وفي الكُفَّين روايتان. وأطلقهما في.... إحداهما، هما عَوْرَةٌ، وهي المذهب، وعليها الجمهور». قال: وهو ظاهر كلام أحمد. وجزم به الخَزَنِيُّ.... وقُدِّمه في «الإيضاح».... الإنصاف (٢٠٧/٣).

(٢) نهاية اللقطة ١٢/١.



وأما الوقوف على البقعة الطاهرة: فيجب أن يكون الموضع الطاهر يشتمل على جميع بدنه وثيابه وموضع سجوده؛ فإن سقط شيء من بدنه أو ثيابه على بقعة نجسة لم تصح صلاته.

فإن وقف في الصلاة فزبط إليه شيء نجس إما كلب أو خنزير أو غير ذلك لم تصح صلاته.

وإن وقف على ثوب أحد طرفيه طاهر والآخر نجس وصلى على الطرف الطاهر؛ فالصلاة صحيحة. فإن أدخل رجله من تحت البساط لم تصح صلاته؛ لأنه حامل للنجاسة.

وأما استقبال القبلة: فقد تقدّم ذكرها.

وأما العلم بدخول الوقت: فاليقين أن يعلمه بطلوع الفجر، أو بزوال الشمس. فإن استمرت الشمس عنه بغيره لم يصل حتى يغلب على ظنه دخول الوقت.

ويجوز تقديم النية على تكبيرة الإحرام^(١)، والأفضل أن تكون مقارنة للتكبير.

وينوي بقلبه أحد ثلاثة أشياء: أؤدي صلاة الفجر أو الظهر أو غيرها من الصلوات. فإن كان إماماً اعتقد أنه إمام، وإن كان مأموماً اعتقد أنه مأموماً، وإن كان منفرداً اعتقد أنه منفرد؛ فإن اختلف شرط منها لم تصح صلاته.

ومحل التكبير اللسان. وصفته أن يقول^(٢): (الله أكبر)، فإن قال: (الله الأكبر)، أو (الله الكبير)، أو (الله العظيم)؛ لم يجزئه.

(١) نهاية اللقطة ١٢/ب.

(٢) المقنع - باب صفة الصلاة (ص ٤٩ - ٥٢). زاد المستنقع (ص ٨٣ - ٨٨).



فإن كُبر بالعجمية مع قدرته على العربية لم يجزئه ذلك.

والقيام واجب؛ فإن عجز عن القيام بأن يكون مريضاً وكان القيام يزيد في علته؛ نُظِرَ فيه: فإن كان يمكنه أن يَسْتَنِدَ إلى جدار، أو يَتَكَيَّ على شيء صَلَّى على حسب الإمكان. وإن كان لا يمكنه ذلك صَلَّى جالساً متربّعاً. وإذا أراد الرُّكُوع والسُّجود ثنى رجليه.

ولا يجب من قراءة القرآن إلا الفاتحة.

و(بسم الله الرحمن الرحيم) ليست بآية من (الحمد)، وإنما هي بعض آية في (سورة النمل).

ويستحب له أن يقرأها. ولا يقرأها إلا بعد الإستعاذة.

ويستعيذ في الركعة الأولى.

وهل يستعيذ في بقية الركعات أم لا؟ على روايتين.

دليلنا: ما روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: (يقول الله تعالى: فَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَصْفَيْنِ:

فإذا قال العبد: (الحمد لله رب العالمين).

يقول الله تعالى: حمدني عبدي ولعبدني ما سألت...)^(١).

فمن الخبر دليلان:

أحدهما: أنه قال: (إذا قال العبد (الحمد لله رب العالمين)... ولم يقل: إذا

قال: (بسم الله الرحمن الرحيم).

الدليل الثاني: أنه قال تعالى: (قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين....)؛ فإذا جَعَلْتَ (بسم الله الرحمن الرحيم) آية من الحمد أفضى إلى أن يكون الثلثان/ ^(١) والثلث.

وأيضاً: فإن مواضع الآي تجري مجرى الآي أنفسها. ثم ثبت أن الآي في أنفسها لا تثبت إلا من طريق مقطوع به. وكذلك موضع الآي.

وغير (الحمد) من القرآن لا يقوم مقامها؛ فإن كان لا يحسن (الحمد) ولا يقدر على تعلّمها؛ نُظِرَ فيه: فإن كان يحسن غيرها من القرآن؛ هل يلزمه قراءة سبع آيات، أو آية واحدة؟ على روايتين.

وإن كان لا يحسن غيرها من القرآن جعل مكان قراءته تسييحاً.

وقراءة الإمام للمأموم قراءة.

وصفة الركوع: أن يضع كَفِيه على رِمَاتِي رُكْبَتَيْهِ، ويجافي عضديه عن جُنْبَيْهِ، وبطنه عن فخذه، ولا يرفع رأسه ولا يضعه ويكون معتدلاً.

ويقول في ركوعه: (سبحان ربّي العظيم) ثلاثاً، فإن قال مرّة واحدة أجزأه، والثلاث أفضل.

فإذا رفع رأسه من الركوع اطمأن، وقال: (سمع الله لمن حمده. ربنا ولك الحمد ملء السماء ^(٢))، وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد). هذا يقوله

(١) نهاية اللقطة ١٣/أ.

(٢) قال المَرْدَاوِيُّ: «قوله: ملء السماء وملء الأرض. هكذا قاله الإمام أحمد، وكثير من الأصحاب، يعني، ملء السماء. على الأفراد، منهم ابن عَظِيم في «الفُصُول»، والتذكيرة، وابن تَمِيم، في «الهداية»، والإيضاح، والوَجيز».... الإنصاف (٣/٤٨٨).

إذا كان إماماً أو منفرداً، فإن كان مأموماً قال: (ربنا ولك الحمد).

فإذا سجد يكون أول ما يقع منه إلى الأرض رُكبته، ثم كفاه، ثم جبهته وأنفه.
فإن سجد على جبهته دون أنفه أجزأه. وإن سجد على أنفه دون جبهته
لم يُجزئه.

ويجوز السجود على كور العمامة؛ لأن الجبهة عضو من أعضاء السجود
جاز السجود على حائلها كالقدمين.

ويجافي عضديه عن جنبيه، وبطنه عن فخذه، وفخذه عن ساقه.
ويقول في سجوده: (سبحان ربي الأعلى) ثلاثاً. فإن قال مرةً أجزأه،
والثلاث أفضل.

فإذا جلس بين السجدين اطمأن، وقال: (رب اغفر لي) ثلاثاً.

وصفة السجدة الثانية كصفة السجدة الأولى.

وصفة السجدة الثانية كصفة السجدة الأولى/ (١).

وصفة التَّشَهُّد أن يقول: (التَّحِيَّاتُ لله، والصَّلَوَاتُ، والطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ
أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) (٢). هذا يقوله
في التَّشَهُّدِ الأول. ويزيد عليه في الثاني: (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ
كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ؛ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ

(١) نهاية اللقطة ١٣/ب.

(٢) صحيح البخاري (١/١٦٧) برقم: (٨٣٥)، صحيح مسلم (١/٣٠١) برقم: (٥٥).

وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ؛ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ^(١).

ويتعوذ من أربع فيقول: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ)^(٢).

وَيُسَلِّمُ وَيُنَوِّي الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ.

والتَّسْلِيمَةُ الْأَوَّلَةُ واجبة رواية واحدة. وهل الثانية واجبة أم لا؟ على روايتين:

فإن قلنا إن الثانية غير واجبة: نوى في الأولى الخروج من الصلاة^(٣)، ونوى في الثانية الرد على الإمام والمأمومين والملائكة.

فإن قلنا الثانية واجبة: نوى في الأولى الرد على الإمام والمأمومين والملائكة، ونوى في الثانية الخروج من الصلاة.

فإن سلم ولم ينو الخروج من الصلاة بطلت صلاته.

بَابُ سُنَّةِ الصَّلَاةِ

وَسُنَّةُ الصَّلَاةِ عَشْرٌ^(٤):

التكبير غير تكبيرة الإحرام، والتسبيح في الركوع، والتسبيح في السجود، وقول: (سمع الله لمن حمده) إذا كان إماماً أو منفرداً، وقول: (ربنا ولك الحمد)

(١) صحيح البخاري (١٤٦/٤) برقم: (٣٣٦٩)، صحيح مسلم (٣٠٥/١) برقم: (٦٥).

(٢) صحيح البخاري (١٦٦/١) برقم: (٨٣٢)، صحيح مسلم (٤١٢/١) برقم: (١٢٩).

(٣) قال المَرْدَاوِيُّ: «وقال صاحبُ «الإيضاح»: يَتَى الخروج في الأولى إن قلنا: الثانيةُ سُنَّةٌ، وفي الثانية إن قلنا: هي واجبةٌ. وكذا قال في «المُنْهَجِ» (٥٧٨/٣). الإنصاف (٥٧٨/٣).

(٤) المقنع (ص ٥٤).

في حق الإمام والمأموم والمنفرد، وقول: (رب اغفر لي)، والتشهد الأول، والجلوس له، والصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في التشهد الأخير؛ على إحدى الروايتين، والتسليمة الثانية؛ على إحدى الروايتين.

وعَدُّ/ ^(١) ركعات الفرض سبع عشرة ركعة: الفجر ركعتان، والظهر أربع، والعصر أربع، وعشاء المغرب ثلاث، وعشاء الآخرة أربع.

والسُّننُ الرَّابِعة ثلاث عشرة ركعة: ركعتان قبل الفجر، وركعتان قبل الظهر، وركعتان بعدها، وركعتان بعد عشاء المغرب، وخمسن بعد عشاء الآخرة يوتر منهن بواحدة منفردة.

باب هَيَآتِ الصَّلَاةِ

وهيآت الصلاة عشرة:

الاستفتاح، والاستعاذة، والجهر بآمين، والجهر بالقراءة، وقراءة السورة بعد الفاتحة، ووضع اليمين على الشمال في الصلاة، والافتراش في التشهد الأول، والتورك في الثاني، والقنوت في وتر العتمة، ورفع الأيدي في كل خفض ورفع.

شَرَحُ ذَلِكَ:

أما الاستفتاح: فصفته أن يقول: (سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك، وتعالى جدك، وجل ثناؤك، ولا إله غيرك، أستغفرك وأتوب إليك). هذا يقوله بعد التكبيرة وقبل القراءة.

وأما الاستعاذة: فقد تقدّم ذكرها.

وأما الجهر بآمين: فهو مسنون في حق الإمام والمأموم والمنفرد.

وأما الجهر بالقراءة وقراءة السورة بعد الفاتحة: فهما مسنونان في الركعتين الأولىين.

وأما وضع اليمين على الشمال في الصلاة: فصفته أن يقبض بيده اليمنى على كوع اليسرى، ويجعلهما تحت الشرة أو فوق السرة. ولا يستحب له أن يجعلهما على صدره.

وأما الافتراش في الشهاد الأول: فصفته أن يجعل رجله اليسرى تحت أليته، ويخرج رجله اليمنى عن يمينه.

وصفة التورك في الثاني: أن يضع اليته على الأرض، ويخرج رجله عن يمينه.

ولا يتورك إلا في صلاة فيها تشهدان/ (١) في الأخير منهما.

وأما القنوت في وتر العتمة: فهو مستحب في جميع السنة.

ولا يستحب القنوت في الفجر؛ لقول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إن القنوت في الفجر بدعة». (ما قنت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا شهراً، ثم ترك) (٢).

وأيضاً: فإن الفجر صلاة نهار فلا يُسن فيها القنوت كالظهر والعصر.

(١) نهاية اللقطة ١٤/ب.

(٢) روى الإمام أحمد في «مسنده» (١٩٤/١٩) برقم (١٢١٥٠) من حديث أنس قال: «قنت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شهراً بنذر الركوع، يذعو على أخياء من أخياء العرب ثم تركه». وأصله في الصحيحين.

قال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

وأما رفع الأيدي في كل خفض ورفع: فهو مستحب في ثلاثة مواضع: عند

تكبيرة الإحرام، وعند الركوع، وعند الرفع من الركوع، ولا يستحب في غير ذلك.

باب ما يبطل الصلاة

والذي يبطل الصلاة عشرة أشياء:

العمل الكثير لغير ضرورة، والقهقهة، والكلام، وانقضاء مدة المسح، وظهور شيء من القدمين، وانقطاع دم المستحاضة، ومن به سلس البول، ورؤيته الماء في الصلاة، ووجود السترة وهي بعيدة منه، وإذا ذكر أن عليه صلاة فريضة والوقت واسع، وترك شيء من الفرائض والشنن عامداً.

وكل من يخرج منه نجاسة على الدوام ولا يمكنه الاحتراز من خروجه؛ فإنه لا يتوضأ إلا بعد دخول الوقت.

شُرِّحَ ذَلِكَ:

أما العمل الكثير للضرورة: فهو أن يكون الرجل في الصلاة وبين يديه حية أو عقرب؛ فيجوز له أن يمشی إليها الخطوة والخطوات فيقتلها، فإذا أراد الرجوع إلى مكانه رجع إلى ورائه ولا يستدبر القبلة. فإن استدبرها بطلت صلاته. وكذلك حالة المسابقة. وكذلك إذا دفع الماز بين يديه. وكذلك إذا ركع دون الصف جاز له أن يمشی خطوة أو خطوات حتى يدخل في الصف؛ فإن كان هذا العمل لضرورة لم تبطل.

ويجوز رد السلام بالإشارة في الصلاة.

وأما^(١) الكلام المبطل فهو ما فهم، وسواء في ذلك العمد والسهو، ومصلحة

وغير مصلحة الصلاة؛ لما روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: (إِنْ صَلَاتُنَا هَذِهِ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْآدَمِيِّينَ، إِنَّمَا هِيَ لِقَاءِ الْقُرْآنِ)^(١).

فإن تنهّد في صلاته بما يُنتظم به ثلاثة أحرف؛ نُظِرَ فيه؛ فإن كان من خشية الله لم تبطل صلاته، وإن كان من غير خشية الله بطلت صلاته. فإن مرّث به آية فيها ذكر الجنة؛ فقال: أسأل الله الجنة، أو فيها آية فيها ذكر النار؛ فقال: أعوذ بالله من النار، أو آية فيها ذكر الاستغفار؛ فقال: أستغفر الله؛ لم تبطل صلاته.

فإن بُسِّرَ بما يسره؛ فقال: الحمد لله، أو خُبِرَ بما يغمّه؛ فقال: إنا لله؛ لم تبطل صلاته.

فإن كان له غلام اسمه يحيى أو يوسف؛ فقال: ﴿يَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾^(٢)، أو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٣)؛ لم تبطل صلاته؛ لما روي: «أن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: كان في الصلاة فمرّ به بعض الخوارج؛ فقرأ: ﴿لَيْسَ أَشْرَكَكَ لِيَجْبَلََنَّ عَمَّاكَ﴾^(٤)؛ فأجابه علي عليه السلام: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾^(٥)، ولم يُعِدِ الصلاة»^(٦).

(١) قال المزدائي: «قوله: وإن تكلم لمصلحتها، فيه ثلاث روايات:.... والرواية الثانية، تبطل. وهي المذهب، وعليه أكثر الأصحاب. قاله المجد وغيره، منهم أبو بكر الخلّال، وأبو بكر عبد العزيز، والقاضي أبو الحسين. قال المجد: هي أظهر الروايات. وصحّحه النّاظم، وجزم به في «الإيضاح».... الإنصاف (٤/ ٣٠ - ٣١). والحديث رواه مسلم في «صحيحه» (١/ ٣٨١) برقم: (٣٣)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي.

(٢) سورة مريم، الآية: ١٢.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٢٩.

(٤) سورة الزمر، الآية: ٦٥.

(٥) سورة الروم، الآية: ٦٠.

(٦) رواه ابن الجعد في «مسنده» (ص ٣٤٤) برقم (٢٣٧١)، والحاكم في «المستدرک» =

فإن دعا في صلاته بما أشبه كلامَ آدميين، مثل إن قال: اللهم ارزقني زوجةً حسنةً أو مالا كثيراً بطلت صلاته؛ لأنه أتى بما أشبه كلامَ آدميين فأشبهه غيرَ الدعاء.

وأما انقضاء مدة المسح: فهو أن يكونَ الرجلُ قد مسحَ من صلاة الفجر، ومرَّ عليه يوم و ليلة، وظنَّ أن المدة لم تنقض فمسح للفجر في اليوم الثاني ثم علمَ بذلك وهو في الصلاة فتبطل صلاته لبطلان الطهارة.

وأما ظهورُ شيء من القدمين: فهو أن يرى رجله ظاهرة من الخُف فتبطل صلاته لبطلان الطهارة.

وأما انقطاع دم المستحاضة ومن به سلس البول: فهو أن تنقطع النجاسة عنهما انقطاعاً لا تعود إليهما فيلزمهما أن/ ^(١) يستأنفا الطهارة؛ لأنها طهارة عُذرٍ وضرورة فلم يُغفَ إلا عن قدر الضرورة منها، فإذا انقطعت النجاسة زالت الضرورة.

وأما رؤية الماء في الصلاة: فهو أن المتيمم يرى الماء في الصلاة وهو قادر على استعماله فيلزمه استعماله.

دليلنا: أنه وجد الماء قبل الفراغ من الصلاة فلزمه استعماله كما لو وجدته قبل الشروع في الصلاة.

وأما وجود السترة: فإذا وجد السترة؛ نُظِرَ فيه: فإن أطال الفعل ستر عورته وابتدأ الصلاة من أولها. وإن لم يطل الفعل ستر عورته وبنى على صلاته.

وأما إذا ذكر أن عليه صلاة فريضة؛ نُظِرَ فيه: فإن كان الوقت واسعاً بحيث يمكنه أن يأتي بالفاتحة أولاً ثم التي حضر وقتها صلى الفاتحة أولاً، ثم التي حضر وقتها.

= (٣/١٥٨) برقم (٤٧٠٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٣٤٨) برقم (٣٣٢٧).

(١) نهاية اللقطة ١٥/ب.

الإِضْطِاج

وإن خاف فوات التي حضر وقتها إن تشاغل بالفائتة صَلَّى التي حضر وقتها،

وقضى الفائتة بعد ذلك.

والترتيب مُسْتَحَقُّ في قضاء الفوائت؛ لما روي عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (لا صلاة لمن عليه صلاة)^(١). وهذا نفى في نكرة يُعْمُ النَّافِلَةُ والفريضة.

وأما ترك شيء من الفرائض والسُّنَنِ عامداً: فتبطل الصَّلَاة بترك شيء من الفرائض عمداً كان أو سهواً.

وأما المسنونات فيُنْظَرُ فيها: فإن تركها عامداً بطلت صلاته، وإن تركها ناسياً جبرها بسجود السَّهْوِ.

فإن ترك شيئاً من الفرائض في الرُّكْعَةِ الْأُولَى ولم يذكر إلا في الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بطلت الأولى، وصارت الثانية أُولَتِهِ. وكذلك على هذا التَّرتيب.

وأما الهيئات فلا تبطل الصَّلَاة بترك شيء منها عمداً ولا سهواً.

بَابُ سَجُودِ السَّهْوِ^(٢)

وسجود السَّهْوِ كله قبل السَّلَام إلا في موضعين:

أحدهما: أن يسلم من نقصان في صلاته ساهياً؛ فإنه يقضي ما بقي عليه، ويسجد بعد السلام.

(١) حديث لا أصل له. قَالَ إِزْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ سَأَلْتُ عَنْهُ أَحْمَدَ فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ. وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: فِي الْعَارِضَةِ هُوَ بَاطِلٌ. التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ (١/٦٤٩). المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص ١٢٢) رقم (٢٧٦).

(٢) نهاية اللقطة ١٦/أ. وانظر المقنع (ص ٥٤ - ٥٧). زاد المستقنع (ص ٩٢ - ٩٥).

الثاني: إذا شك الإمام. وقلنا: إن له التحري، فإنه يتحرى فيما بقي عليه، ويسجد بعد السلام.

فإن نسي أربع سجعات من أربع ركعات؛ ففيه روايتان:
أحدهما: يسجد سجدة وقد صحت له ركعة، ثم يأتي من بعد ذلك بثلاث ركعات.

الرواية الثانية: يتدئ الصلاة من أولها.

فإن نسي سجدة من صلاته ولم يدر من أي الركعات نسيها أتى بركعة بسجديتها وقد صحت صلاته. وكذلك إن علم موضعها من الصلاة؛ لأنها إن كانت الأولى بطلت وصارت الثانية أولته، وإن كانت الثانية بطلت وصارت الثالثة ثانيته. وكذلك على هذا الترتيب.

وكذلك الحكم في ترك القراءة والركوع ناسيًا. والعلة فيه: أن التلقيق لا مدخل له في الصلاة.

الدليل عليه: أنه لو ترك القراءة والركوع في الركعة الأولى، وقرأ في الثانية (الحمد) مرتين وركع ركوعين لم تتلفق به الركعة الأولى.

فإن ترك التشهد الأول ففيه ثلاث مسائل:

أحدها: إن ذكر قبل أن يعتدل قائمًا فيجب عليه الرجوع بكل حال.

المسألة الثانية: إن ذكر بعدما اعتدل قائمًا وقبل القراءة كان مخيرًا إن شاء رجع فتشهد، وإن شاء لم يرجع.

المسألة الثالثة: إن ذكر بعدما شرع في القراءة لا يجوز له الرجوع بحال. فإن

رجع بطلت صلاته.

والإيضاح

وسجود السهو واجب؛ فإن تركه عامداً بطلت صلاته، وإن تركه ناسياً سجداً بعد السلام، والكلام ما دام في المسجد أو ما قارب المسجد. فإن تركه بعدما ذكره بطلت صلاته.

وإذا اجتمع عليه سجودا سهواً نُظِرَ فيه: فإن كان أحدهما قبل السلام والآخر بعده أتى بهما في /^(١) محلّتهما. وإن كانا قبل السلام أو بعده تداخلا وأجزأه سجود واحد.

والإمام يتحمّل سهو المأموم.

فإن سها المأموم ولم يسه الإمام لم يلزم المأموم سجود السهو.

وإن سها الإمام ولم يسه المأموم تبع المأموم للإمام في سجود السهو.

فإن ترك الإمام سجود السهو سجد المأموم.

فإن ترك التشهّد الأوّل وجلس على رجلَيْه ولم ينهض قائماً لزمه سجود السهو إذا ارتفع من الأرض.

باب الإمامة^(٢)

ويؤمّ القوم أقرأهم. فإن استؤوا؛ فأفقههم.

فإن استؤوا؛ فأكبرهم سنّاً^(٣).

(١) نهاية اللقطة ١٦/ب.

(٢) المقنع (ص ٦١ - ٦٢). زاد المستقنع (ص ١٠٣ - ١٠٨).

(٣) قال المزدائي: «قوله: ثم أسأهم. يعني، إذا استؤوا في القراءة والفقّه، فُدِّمَ أسأهم. وهذا

المذهب. جزم به في «الهداية»، و«الإيضاح»، و«المُبْهَج»،.... الإنصاف (٤/ ٣٤٠).

فإن استووا؛ فأقدمهم هجرة^(١).

فإن استووا؛ فأكثرهم منفعة للمسجد^(٢).

فإن استووا؛ فمن كان ميل الناس إليه أكثر^(٣).

فإن استووا؛ أقرع بينهم.

وتصح إمامة الأعمى والعبد وولد الزنا إذا كان تقياً^(٤).

ولا تصح إمامة الأمي بالقارئ.

فإن أم أمي بأئمين وقارئ؛ بطلت صلاة القارئ، وصحّت صلاة الأئمين.

ولا تصح إمامة الأعمى الأصم بمثله ولا بغيره^(٥).

وإمامة الفاسق لا تصح؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: (لا تقدموا صبيانكم ولا سفهائكم إلى الصلاة)^(٦).

(١) قال المزداوي: «قوله: ثم أقدّمهم هجرة، ثم أشرّفهم. هذا أخذ الوجوه. حكاه في التلخيص».

وجزم به في «المبهيج»، و«الإيضاح».... الإيضاح (٤/ ٣٤١).

(٢) قال المزداوي: «وقيل: يقدّم الأغمر للمسجد على الأتقى والأوزع. وجزم به في

«المبهيج»، و«الإيضاح». الإيضاح (٤/ ٣٤٤).

(٣) قال المزداوي: «.... وعنه، يُقدّم من اختاره الجماعة على الفرقة. قدّمه ابن تميم،

و«الفاقي». وجزم به في «المبهيج»، و«الإيضاح».... الإيضاح (٤/ ٣٤٤).

(٤) قال المزداوي: «ولم يُقدّم الشُّعْبُ تقياً الذين بالنسب. وذكره عن أحمد، وهو ظاهر كلامه

في «الإيضاح». الإيضاح (٤/ ٣٤٢).

(٥) قال المزداوي: «فائدة: لو كان الأعمى أصم، صحّت إمامته. على الصحيح من المذهب....

وقال بعض الأصحاب: لا يصح. وجزم به في «الإيضاح». الإيضاح (٤/ ٣٥٣).

(٦) قال شمس الدين محمد بن عبد الهادي الحنبلي: «رواه أصحابنا من حديث عليّ عليه السلام».

ولا تصحُ إمامة الصُّبي في الفرض.

وهل تصحُ في النفل أم لا؟ على روايتين.

وتصحُ إمامة الخصب والمحبوب.

ولا تصحُ إمامة الخنثى بالرجال، وتصحُ بالنساء.

وتصحُ إمامة المتيمم بالمتوضئين.

وإن كان عاجزاً عن القيام فهل تصحُ إمامته بالقادرين عليه أم لا؟

يُنظرُ فيه: فإن كان إمام حيّ صحت إمامته^(١).

وهل يصلون من ورائه جلوساً أم قياماً^(٢)؟

فإن كانت علته يرجى برؤها لم يجز أن يصلوا من ورائه جلوساً.

فإن كان غير إمام حي لم تصحُ إمامته بالقادرين عليه.

فإن ابتدأ الصلاة قائماً ثم^(٣) عجز في أثنائها أتموا من ورائه قياماً.

عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (لَا تَقْدُمُوا صِبْيَانَكُمْ وَلَا سَفَهَاءَكُمْ فِي صَلَاتِكُمْ، فَإِنْهُمْ وَفَدَكُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى) هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ، وَلَا يَعْرِفُ لَهُ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ. تنقيح التحقيق (٤٦٩/٢).

(١) قال المَرْدَاوِيُّ: «مُتَهَرِّمٌ كَلَامُ الْمُصَنَّفِ [أي ابن قدامة] أَنَّ إِمَامَ الْحَيِّ إِذَا لَمْ يُزَجَّ زَوَالُ عَلَيْهِ، أَنَّ إِمَامَتَهُ لَا تَصِحُّ. وَهُوَ صَحِيحٌ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ. وَفِي «الْإِيضَاحِ»، وَ«الْمُنْتَحَبِ»: إِنَّ لَمْ يُزَجَّ، صَحَّتْ مَعَ إِمَامِ الْحَيِّ قَائِماً. الْإِنْصَافُ (٣٨٠/٤).

(٢) قال المَرْدَاوِيُّ: «قَوْلُهُ: وَيُصَلُّونَ وَرَاءَهُ جُلُوساً. هَذَا الْمَذْهَبُ بِلا رَيْبٍ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ.... وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ. قَالَ الْقَاضِي: هَذَا اسْتِخْصَانٌ. وَالْقِيَاسُ لَا يَصِحُّ. وَعَنْهُ: يُصَلُّونَ قِيَاماً. ذَكَرَهَا فِي «الْإِيضَاحِ». الْإِنْصَافُ (٣٧٧/٤ - ٣٧٨).

(٣) نهاية اللقطة ١٧/أ.

فإن كان عاجزاً عن الرُّكُوع والسُّجُود لم نصَحْ إمامته بالقادرين عليه سواءاً

كان إمام حيٍّ أو غير حيٍّ.

فإن اتموا بمحدث؛ نُظِرَ فيه: فإن عُلِمَ بحدثه قبل الشُّروع في الصَّلَاة بطلت صلاة الجميع.

وإن عُلِمَ بحدثه بعد الشُّروع في الصَّلَاة وقبل الفراغ منها أعاد الجميع الصَّلَاة أيضاً.

فإن لم يُعلم بحدثه إلا بعد الفراغ من الصَّلَاة أعاد الإمام ولم يعد المأمومون.

فإن اتموا برجل ثم بان أنه كافر أعادوا الصَّلَاة بكل حال.

فإن صَلَّى بهم ثانياً لم يعيدوا؛ لأنه بالصَّلَاة يصير مسلماً.

ويأتى النساء بالرجال، ولا يأتى الرجال بالنساء.

باب صلاة الاستسقاء والكسوف^(١)

وإذا أجذبت الأرض وقحط المطر خرج النَّاسُ مُتَوَاضِعِينَ متذللين مُتَخَاضِعِينَ يُقَلِّبُونَ أُرْدِيَتَهُمْ، وَيُقَلِّبُ الْإِمَامُ رِءَاءَهُ.

وصفة تقليب الأردية: أن يجعل ما على الكتف اليسار على الكتف اليمين.

ويصلي بهم الإمام ركعتين كصفة صلاة العيد، ويخطب بهم خطبة بليغة يذكرهم فيها ذُنُوبَهُمْ، وَيَحُثُّهُمْ على التوبة.

ويكثرون من الاستغفار.

(١) المقنع (ص ٧٢ - ٧٤). زاد المستنقع (ص ١٢٠ - ١٢٣).

الإِذَاحَجَّ —————
فإن سُقُوا في اليوم الأول وإلا عادوا في الثاني، فإن سُقُوا في اليوم الثاني
وإلا عادوا في الثالث.

فإن خرج معهم أهل الذمة لم يُمنعوا من ذلك، وتركوا في حيز مُنفردين.
وأما صلاة الكسوف:

فَيُنْظَرُ فيه: فإن كان الكسوف في وقت تجوز صلاة النافلة فيه صَلَّى بهم الإمام
ركعتين في كل ركعة ركوعان، يقرأ في كل ركعة بسورة البقرة أو مثلها في الطول.
فإن كان الكسوف في وقت لا تجوز صلاة النافلة فيه جُعِلَ مكان الصلوة
قراءةً وتسييحاً.

فإن تشاغلوا عن الصلوة حتى انقضاء الكسوف لم يُصَلُّوا/ (١).

باب صلاة الجمعة والعيدين^(٢)

ولا تجب الجمعة إلا بوجود سَبْعَةِ شرائط:

الحُرِّيَّةُ، والإسلام، والبلوغ، والعقل، والذُّكُورِيَّةُ، والاستيطان، والصُّحَّةُ.
فإن اختلف شرط منها لم تجب الجمعة.

ولا تنعقد الجمعة إلا بوجود أربعة شرائط:

العدد؛ وأقله أربعون ممن تجب عليهم الجمعة، والخطبتان، والمِضْرُ،
واختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمة الله عليه في إذن الإمام هل هو شرط في
انعقاد الجمعة أم لا؟ على روايتين.

(١) نهاية اللقطة ١٧/ب.

(٢) المقنع (ص ٦٨ - ٧٢). زاد المستقنع (ص ١١٢ - ١٢٠).

وتفتقر الجمعة إلى أربعة أشياء:

حَمْدُ اللَّهِ تعالى، والثناء عليه، والصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقراءة آية من القرآن فصاعداً، وحضور العدد شرط في استماع الخطبة؛ فإن انقضوا قبل الفراغ منها، أو من صلاة الجمعة لم تُجْزِهِم الجمعة.

وتفتقر الخطبة إلى الطهارة؛ فإن خطب جُبْنَا أعاد.

ويجوز أن يخطب قائماً أو جالساً.

ويجوز أن يكون الخاطب غير الإمام المصلي.

وكل شرط اشترط فيمن تجب عليه الجمعة هو شرط في الإمام.

فإن احتاج إلى الطهارة بعد الفراغ من الخطبة؛ نُظِرَ فيه: فإن أطال الفصل أعاد الخطبة، وإن لم يطل الفصل لم يُعِدْ. فإن استخلف غيره على الصلاة جاز.

فإن نقص العدد قبل أن يفرغ الإمام من الصلاة لم تُجْزِهِم الجمعة ويَتَوَاتَرُ عليها ظهراً أربعاً.

فإن أدرك من الصلاة ركعة أضاف إليها أخرى وقد صَحَّت جمعته.

فإن أدرك منها أقل من ركعة بنى عليها ظهراً ولم تُبطل تخريمُ الجمعة.

وإذا تشاغلوا بالصلاة حتى خرج وقت الظهر أجزأتهم الجمعة.

ويجوز إقامة الجمعة في الساعة السادسة من النهار.

وإذا كان البلد كثيراً ويحتمل أن تكون الجمعة فيه في جوامع كثيرة جاز إقامة الجمعة في جميعها إذا احتيج إلى ذلك/ (١).

الإيضاح

وأما أهل القرى؛ فيُنظَرُ فيهم: فإن كانوا يسمعون النداء لزهمهم السعي إلى المدينة. وإن كانوا لا يسمعون النداء جاز أن يقيموا إقامة الجمعة في مواضعهم إذا وجدت فيهم الشرائط.

وإذا حضر العبد والمريض والمسافر الجمعة أجزأتهم.

ولا يستحب للنساء حضور الجماعة.

وكل شَرْطٍ اشترط هو شرط في العيدين^(١).

واختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمة الله عليه في صلاة العيد هل هي فرض على الأعيان أم فرض على الكفاية؟ على روايتين.

وتقام صلاة العيد في وقت تجوز صلاة الضحى فيه.

ولا يُسَنُّ في حقها التنفل قبلها ولا بعدها.

وصفة صلاة العيد: ركعتان يكبرُ في الأولى سبْعًا سوى تكبيرة الإحرام، وفي الثانية خمسًا سوى التكبيرة التي يقوم بها من السجود، والقراءة بعد التكبير.

فإن فاتته صلاة العيد؛ ففي صفة القضاء ثلاث روايات^(٢):

أحدها: أن يقضي أربع ركعات.

والثانية: يقضي ركعتين.

والثالثة: يكون مخيرًا إن شاء صَلَّى ركعتين وإن شاء صَلَّى أربعًا.

(١) المقنع (ص ٧١ - ٧٢). زاد المستقنع (ص ١١٧ - ١٢٠).

(٢) قال المزدائي: «وأطلق رواية؛ القضاء على صفتها، أو أربعًا، أو التخيير بين أربع وركعتين، في الجامع الصغير، والهداية، والمُنْهَج، والإيضاح....» الإنصاف (٥/ ٣٦٦).

والتكبير في عيد الفطر من ليلة الفطر إلى انقضاء صلاة العيد. والتكبير في عيد الأضحى عقيب ثلاث وعشرين صلاة؛ أولها: صلاة الفجر من يوم عرفة، وآخرها: صلاة العصر من آخر أيام التشريق. وأيام التشريق: ثلاثة أيام بعد يوم النحر. وصفة التكبير شفعا أن يقول: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، والله الحمد.

وإذا خرج من طريق رجع من أخرى. ويُستحبُّ له أن يقرأ بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ النَّفْثَةِ﴾، ومهما قرأ أجزاء.

باب صلاة الخوف^(١)

وتجوز صلاة الخوف على الصفة التي صلاها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والخوف/ ^(٢) على ضربين: خوف، وشدة خوف.

فالخوف هو: أن يكون العدو في غير جهة القبلة، ويخافون إن تشاغلوا بأجمعهم بالصلاة أن يكب عليهم العدو؛ فهذا يُنظر فيه: فإن كان بالمسلمين كثرة يمكن تفاريقهم فزعمهم الإمام فرقتين^(٣)؛ فترك فرقة تجاه العدو، وفرقة تصلي مع

(١) المقنع (ص ٦٦ - ٦٧). زاد المستقنع (ص ١١١ - ١١٢).

(٢) نهاية اللقطة ١٨/ب.

(٣) قال المزدائي: «.... فلا يُشترطُ في الطائفة عُدَّة على كلا القَوْلَيْنِ. وهذا المذهب. وهو ظاهر ما جزم به في «الجزقي»، و«المُنْهَج»، و«الإيضاح»....». الإنصاف (١٢١/٥).

الإمام ركعة وتتم لأنفسها ركعة أخرى وتسلم، والإمام قائم ينتظرهم في الركعة الثانية، وتمضي الطائفة التي صلت مع الإمام فتقف تجاه العدو، وتأتي الطائفة التي كانت تقاوم العدو فتصلي مع الإمام الركعة الثانية، وتتم لأنفسها ركعة أخرى، والإمام منتظرهم في التشهد، ثم يسلم ويسلمون معه.

فإن كان بهم شدة خوف وقد اختلط القتال ولا يمكن تفريقهم صلوا على حسب الإمكان رجالا وركبانا مستقبلي القبلة وغير مستقبلها، يؤمّنون إيماءً.

واختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله عليه: إذا كان المسلمون في طلب العدو، ويخافون قوته هل يجوز لهم أن يصلوا صلاة خائف أم لا؟ على روايتين.

وتجوز صلاة الخوف في الحضر إلا أنهم لا يقصرون.

وتجوز صلاة الخوف بما عليه من جنة سلاح، وغير ذلك.

باب قصر الصلاة^(١)

ولا يجوز القصر إلا بوجود خمس شرائط:

أن يكون السفر طاعة، أو مباحاً، أو واجباً.

وأن تكون مسافته ستّة عشر فرسخاً^(٢) فما زاد.

وأن يكون مؤدياً للصلاة؛ فإن كان قاضياً لها أو لبعضها لم يجز له القصر.

(١) المقنع (ص ٦٤ - ٦٥). زاد المستقنع (ص ١٠٩ - ١١٠).

(٢) الفَرَسَخ: يفتح فسكون لفظ معرّب جمعه فراسخ، مقياس من مقياس المسافات مقداره

ثلاثة أميال = اثنا عشر ألف ذراع = ٥٥٤٤ مترًا. معجم لغة الفقهاء (ص ٣٤٣). وبناءً

عليه: تكون المسافة التي يجوز فيها القصر ٨٩ كيلو متر فما زاد.

وأن ينوي القصر حال تكبيرة الإحرام.

وأن يستديم نية القصر إلى آخر الصلاة.

فإن اختل شرط منها لم يجز له القصر.

ولا يقصر من الصلاة إلا صلاة رباعية.

فإن نسي صلاة في السفر فذكرها في الحضر، أو/ ^(١) صلاة في الحضر فذكره في السفر أتمها في الحالتين جميعاً.

فإن صَلَّى مقيماً ومساफراً خلفَ مسافرٍ قصرَ المسافر، وأتمَّ المقيم.

فإن صَلَّى مقيماً ومساफراً خلفَ مقيمٍ أتمَّ الجميع.

فإن نوى القصر في ابتداء الصلاة، ونوى الإتمام في أثنائها لم يجز له القصر.

فإن ابتدأ القصر في سفينة فقبل إتمام الصلاة دخلت السفينة البلد لم يجز له القصر.

فإن كان مسافة سفره في مضيئه ورجوعه ستة عشر فرسخاً لم يجز له القصر إلا أن تكون مسافته في البداية ستة عشر فرسخاً.

فإن نوى الإقامة في بلد مدة تزيد على أربعة أيام لم يجز له القصر ^(٢).

والأحكام المتعلقة بالسفر على ضربين:

حكم يختص بالسفر الطويل، ولا يجوز في القصر؛ كالقصر والفطر.

(١) نهاية اللقطة ١٩/١.

(٢) قال المزناوي: «..... وعنه، إن نوى الإقامة أكثر من عشرين صلاة، أتم، ولأقصر. وهذه الزاوية هي المذهب..... وجزم به في «الإيضاح»..... الإنصاف (٥/ ٧٠ - ٧١).

وَحُكْمٌ يَسْتَوِي فِيهِ الطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ؛ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَحْكَامٍ:

الْتِيَمُ، وَالْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَأَكْلُ الْمَيْتَةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ.

فَإِنْ كَانَ السَّفَرُ مَعْصِيَةً لَمْ يَسْتَبَحْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ.

[الأعذار المبيحة لترك الجمعة والجماعة]

وَالْأَعْذَارُ الَّتِي يَجُوزُ مَعَهَا تَرْكُ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

عَذْرٌ عَامٌّ، وَعَذْرٌ خَاصٌّ:

فَالْعَامُّ: كَالرَّيْحِ، وَالْمَطَرِ، وَالْوَحْلِ بِمَجْرَدِهِ عَذْرٌ فِي إِبَاحَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ.

وَالْخَاصُّ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ:

إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءَ وَنَفْسُهُ تَتَوَقَّعُ إِلَى الطَّعَامِ إِمَّا صَائِمًا أَوْ جَائِعًا؛ فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ الطَّعَامَ بِقَدْرِ مَا يَسُدُّ بِهِ رَمَقَهُ.

الثَّانِي: مَدَافَعَةُ الْأَخْبِيثِ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ أَوْ أَحَدَهُمَا.

الثَّالِثُ: أَنْ يَخَافَ تَلَفَ الْمَالِ؛ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ خَبِزٌ فِي النَّوْرِ، أَوْ طَبِيعٌ عَلَى النَّارِ وَيَخَافُ أَنْ تَشَاغَلَ بِالْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ احْتِرَقَ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَرْجُو وَجُودَ الْمَالِ؛ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَبْتَنَى لَهُ عَبْدًا، أَوْ شَرَدَتْ لَهُ دَابَّةٌ، أَوْ ضَاعَ لَهُ كَيْسٌ وَهُوَ يَرْجُو وَجُودَهُ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ.

الخَامِسُ: أَنْ يَخَافَ ضَيَاعَ الْمَالِ؛ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ وَرَدَتِ الْقَافِلَةُ وَلَهُ مَعَهَا مَالٌ، وَيَخَافُ أَنْ تَشَاغَلَ ^(١) بِالْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ سَارَتِ الْقَافِلَةُ وَضَاعَ الْمَالُ.

(١) نِهَآيَةُ اللَّقْطَةِ ١٩/ب.

السادس: أن يكون عليه دين وليس معه ما يوفيه.

السابع: أن يخاف من السلطان.

الثامن: أن يخاف من الفتنة.

التاسع: أن يخاف من اللصوص.

العاشر: أن يكون له مريض وقد حضرته الوفاة؛ ويخاف إن تشاغل بالجمعة والجماعة مات ولم يشاهده.

* * *

باب الجنائز^(١)

وإذا مات الرَّجُلُ غُمِضَتْ عيناه، وشُدَّ لحياه، وجُعِلَ على جوفه شيء من الحرير لئلا يعلو جوفه.

فإذا أريد تَغْسِيلُهُ عُصِرَ جوفه عصراً رقيقاً، وأزيل ما به من نجاسة، ووضي وضوءه للصلاة، ولا يُدْخَلُ فاه ولا أنفه ماءً، وتُؤْخَذُ عانته، ويُقَصُّ شاربه وأظافيره، ويترك الجميع في خرقه، ويغسل ويترك في أكفانه. ويقاض الماء على سائر جسده، ويُغَسَّلُ بماء حارٍّ، ويكون في الماء سدر صحاح، وتُؤْخَذُ رغوّة السدر فيُغَسَّلُ بها لحيته.

فإن خرج منه نجاسة بعد الغسل أُعيد في الغسل ثانية وثالثة إلى سابع مرّة، وبعد السابعة لم يُعد في الغسل، بل يُسَدُّ بِالخِرْقِ والطَّيْنِ الحَرِّ، فإن خرج منه نجاسة بعد ما أُدرج في أكفانه لم يُعد في الغسل.

ويخلل ما بين أسنانه بعود، ويمسح بخرقه خشنة.

ويترك الطيب في مغابته^(٢) ومواضع السُّجود منه.

وصفة غسل المرأة كصفة غسل الرَّجُل، إلا أن المرأة يظفر شعرها ثلاث ظفائر، ويسدل من ورائها.

(١) المقنع (ص ٧٥ - ٧٧). زاد المستقنع (ص ١٢٤ - ١٣٤).

(٢) المغنّ: يسكون الغين وكسر الباء جمعها مغنّين: الإبط، وباطن الفخذ من الأعلى عند الحالب. معجم لغة الفقهاء (ص ٤٤٣).

ويجوز للرجل أن يغسل زوجته^(١)، وللمرأة أن تغسل بعلمها، وأُمُّ الولد سيدها، ولا يجوز ذلك لغيرهم من الأقارب؛ لما روي عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ غَسَلَ فاطمةَ رَحِمَةَ اللَّهِ عَلَيْهَا^(٢). وأيضًا فإن حالة الوفاة أحدَ حالتَيْها؛ فجاز للرجل أن يغسل زوجته كحالة الحياة.

ويستحب أن يغسل الميت من فوق ثوب^(٣).

فإن مات رجل بين جماعة نسوة ليس فيهنَّ محرم له غُسلٌ/ ^(٤) من فوق الثياب، وإذا ماتت امرأة بين جماعة رجال ليس فيهم محرم لها غُسلت من فوق الثياب.

وإذا اجتمع جُنُبٌ وميتٌ ومعهما ماءٌ لا يكفي إلا لأحدهما قُدِّمَ الميت على الجنب؛ لأن الجنب مقتدر على الرجوع إلى البدل وهو الثراب.

وموتى المسلمين على أربعة أضرب:

منهم من يُغسَلُ ويُصَلَّى عليه، وهو من مات حتف أنفه.

(١) قال المزدائي: «وأما الرجلُ، فالصحيح من المذهب، أنه يجوز له أن يغسل امرأته. وعليه أكثرُ الأصحاب، ونقله الجماعة عن الإمام أحمد. وجزم به في «الجامع الصغير»، والشريف، وأبو الخطاب في «خلاصيهما»، والشيرازي في «المُبْهِج»، و«الإيضاح».... الإنصاف (٤٤/٦).

(٢) أخرج الحاكم في «مستدرکه» (١٦٣/٣) برقم: (٤٧٩٧)، والبيهقي في «سننه الكبير» (٣٩٦/٣) برقم: (٦٧٥٩)، والذَّارِقُطَنِي في «سننه» (٤٤٧/٢) برقم: (١٨٥١)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٤٠٩/٣) برقم: (٦١٢٢)؛ عن أَسمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ قَالَتْ: «غَسَلْتُ أَنَا وَعَلِيٌّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». وقال الألباني: «حسن». إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (١٦٢/٣)، برقم (٧٠١).

(٣) حاشية: «وهل يتنزع الثوب من عليه أم لا؟».

(٤) نهاية اللقطة ٢٠/أ.

ومنهم من لا يُغَسَّلُ ولا يُصَلَّى عليه، وهو شهيد المعركة.

ومنهم من لا يُغَسَّلُ لكن يُصَلَّى عليه، وهو من قتله اللصوص، أو قتل دون دينه أو دون ماله أو دون أهله.

ومنهم من لا يُغَسَّلُ، وهل يُصَلَّى عليه أم لا؟ على روايتين، وهو من قتله المشركون فإن جرح في المعركة ثم حُمِلَ وبه رمق فأكل وشرب وتكلم غُسِّلَ وصُلِّيَ عليه.

فإن تبرئ عضو من شخص؛ نُظِرَ فيه: فإن كان الشخص حيًّا لم يُغَسَّلَ العضو ولم يُصَلَّ عليه.

والسقط إذا تبين فيه شيء من خلق الإنسان غَسِّلَ وصُلِّيَ عليه سواء استهل صارخًا أو لم يستهل صارخًا.

وإذا دفن الميت من غير غُسل نُبِّشَ وغُسلَ وصُلِّيَ عليه.

ولا يُصَلَّى على ميت قبل الغسل؛ فإن صُلِّيَ عليه أعيدت الصلاة.

[فصل: في الكفن]^(١)

ويكفَّنُ الرَّجُلُ في ثلاثة أثواب بيض، يدرج فيها إدراجًا، يكون أحدها منزًّا.

وتكفَّنُ المرأةُ في خمسة أثواب: قميص، ومنزّر، ومقنعة، ولفافة، والخامسة يُشَدُّ بها فخذها.

(١) المقنع (ص ٧٧-٧٨). زاد المستقنع (ص ١٢٨ - ١٣٠).

[فصل: في الصلاة على الميت]^(١)

ويُكَبَّرُ على الجنائز أربع:

يقرأ في الأولى بالحمد.

وفي الثانية يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٢)، ثم يقول بعد ذلك: اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صلَّيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد.

ويقول في الثالثة: اللهم إنه عبدك وابن عبدك، ناصيته بيدك، وقد نزل بك وأنت خير منزل به، اللهم فجازِه بالإحسان إحسانًا، وبالسيئات غفرنا، اللهم^(٣) ما أتاك من حسنة فتقبلها، وما أتاك من سيئة فتجاوز عنها، ولا تحرمنَّا أجره ولا تفتنَّا بعده، اللهم اغفر لحينَّا وميتنَّا، شاهدينَا وغائبينَا، صغيرينَا وكبيرينَا، ذكرنَا وأنثانَا، إنك تعلم متقلبينا ومثوانا، اللهم من أحبيته منَّا فأحبيه على الإسلام، ومن توفيته منَّا فتوفه على الإيمان.

والرابعة: لا يقول فيها شيئًا، ويسلم.

وينوي للرجل الصلاة على الرجل، وللمرأة الصلاة على المرأة، وللرجل والمرأة الصلاة على الرجل والمرأة.

ويقف الإمام عند صدر الرجل وسرة المرأة.

(١) المقنع (ص ٧٨ - ٧٩). زاد المستقنع (ص ١٣٠ - ١٣٢).

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٥٦.

(٣) نهاية اللقطة ٢٠/ب.

ويجوز أن يُصَلِّيَ على جماعة جناز صلاوة واحدة؛ فإذا اجتمع رجل وصبي وامرأة: جُعِلَ الرَّجُلُ مَأْ يَلِي الإمام، والصبي مَأْ يَلِي الرَّجُل، والمرأة مَأْ يَلِيهِمَا، وكذلك يُفَعَّلُ بِهِمْ إِذَا دَفَنُوا فِي قَبْرِ وَاحِدٍ، وَيُجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ حَاجِزٌ مِنْ تَرَابٍ. ويجوز أن يُصَلِّيَ عَلَى الْقَبْرِ إِلَى شَهْرٍ. وَعَلَى الْغَائِبِ بِالْثَنَةِ. وإذا اختلط موتى المسلمين بموتى المشركين ولم يَتَمَيَّزُوا صَلَّى عَلَى مَوْتِي الْمُسْلِمِينَ بِالْثَنَةِ.

[فصل: فِي دَفْنِ الْمَيِّتِ^(١)]

وَيُذْخَلُ الْمَيِّتُ مِنْ عِنْدِ رِجْلِي الْقَبْرِ. وَيُدْخَلُ الْمَرْأَةُ بَعْلُهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَأَقَارِبُهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْشُّيُوخُ. وَيُلْحَدُ الْقَبْرَ لِحْدًا، وَلَا يُدْخَلُ الْقَبْرَ خَشَبًا وَلَا حَدِيدًا وَلَا شَيْئًا مَسَّتْهُ النَّارُ. وَالسَّنَةُ تَسْنِيمُ الْقَبْرِ. وَيَنْصَرَفُ النَّاسُ عِنْدَ إِتِمَامِ الْقَبْرِ.

[فصل: فِي تَعْزِيَةِ أَهْلِ الْمَيِّتِ^(٢)]

ويجوز تعزية أهل الميت إلى ثلاثة أيام، ويكره فيما زاد عليها؛ لأنه تجديد للمصيبة.

والبكاء غير مكروه، والندب والنياحة مكروهان.

(١) المقنع (ص ٧٩ - ٨٠). زاد المستقنع (ص ١٣٢ - ١٣٤).

(٢) المقنع (ص ٨١). زاد المستقنع (ص ١٣٤).

ويصنع لأهل الميت طعام ويحمل إليهم، ويكره لأهل الميت أن يصنعوا

طعامًا للناس.

والمشي أمام الجنازة أفضل، إلا أن يكون راكبًا فيكون ورائها أفضل.



كتاب الزكاة^(١)

والناس في الزكاة على ثلاثة أضرب:

منهم من يعتقد وجوبها ويؤديها فيستحق الحمد/ ^(٢) والشكر على ذلك.

ومنهم من لا يعتقد بوجوبها؛ فيكفر بذلك.

ومنهم من يعتقد وجوبها، ويمتنع من أدائها؛ فهل يكفر بذلك؟ على روايتين.

فإن كان في قبضة الإمام، وطالبه الإمام بالزكاة، وقاتل الإمام عليها؛ كفر.
رواية واحدة.

والأموال التي تجب فيها الزكاة على ثلاثة أضرب:

منها ما يعتبر فيه حول ونصاب؛ وهي الأموال الزكائية.

ومنها ما يعتبر فيه نصاب بلا حول؛ وهي الأموال العشرية والمعدنية.

ومنها ما لا يعتبر فيه نصاب ولا حول؛ وهي الأموال الزكائية، وصدقة الفطر.

والذي يؤخذ من الأموال على أربعة أضرب:

منها ما يؤخذ منه الخمس؛ وهو الرّكاز. والرّكاز: ما دفته الجاهلية. فأما ما

دفنه المسلمون فليس برّكاز، وهو لقطة.

(١) المقنع (ص ٨٢ - ٨٤). زاد المستقنع (ص ١٣٥).

(٢) نهاية اللقطة ٢١/١.

ومنها ما يؤخذ منه العشر؛ وهو ما سقي بماء السماء، والسيوح، والأنهار.

ومنها ما يؤخذ منه نصف العشر؛ وهي ما سقي بالدواليب، والنواضح.

وما فيه الكلْفُ كان سُقْيَ نصف السنة بكلفة، ونصف السنة بما لا كلفة فيه؛ ففيه ثلاثة أرباع العشر.

ومنها ما يؤخذ منه ربع العشر؛ وهي الأموال الزَّكَاةِيَّة.

ولا تجب الزَّكَاةُ إلا بوجود أربعة شرائط:

الحزبة، والإسلام، والحوّل، والنَّصاب.

ولا يعتبر في وجوبها البلوغ والعقل؛ لأنها تؤخذ من مال الصبي والمجنون.

والأموال التي تجب فيها الزَّكَاةُ على ثلاثة أنواع:

عين؛ وهي نوعان: ذهب وفضة.

وبهيمة أنعام؛ وهي ثلاثة أنواع: إبل وبقر وغنم.

وعروض تجارة وحبوب؛ وهو كل ما يكال ويُذخر.

فنصاب الذهب: عشرون دينارًا. فإذا تَمَّتْ وحال عليه الحول؛ ففيها نصف

دينار، وما زاد على ذلك ففيه ربع عُشره، سواء قُلَّ أو كثر.

ونصاب الفضة: مئتا درهم. فإذا تَمَّتْ وحال عليها/ ^(١) الحول ففيها خمسة

دراهم، وما زاد على ذلك ففيه ربع عُشره.

وأما الحلبي: فينظر فيه؛ فإن كان للرجال وجبت فيه الزَّكَاةُ.

وإن كان للكري وجبت فيه الزكاة.

وإن كان للنساء لم تجب فيه الزكاة.

وإذا انكسر حلّي النساء؛ نُظِرَ فيه: فإن كان كسرًا يمنع اللبس وجبت فيه الزكاة.

وإن كان كسرًا لا يمنع اللبس؛ نظر فيه: فإن نوى إصلاحه لم تجب فيه الزكاة. وإن

لم ينو إصلاحه وجبت فيه الزكاة.

وتجب الزكاة في أواني الذهب والفضة، ومتخذها عاصي.

وهل تجب الزكاة في قيمتها أو في وزنها؟ يُنظر فيه: فإن كانت بالقيمة تزيد

على الوزن وجبت في قيمتها.

وإن كانت بالوزن تزيد على القيمة وجبت في وزنها.

وأما الدّين؛ فيُنظر فيه: فإن كان على مِلِّيٍّ لزمه أن يُخرج من ماله عن الدّين

في إحدى الرّوايتين. وإن كان على غير مِلِّيٍّ لم يلزمه أن يزكّيه حتى يقبضه ويزكّيه

للهول الذي مضى^(١).

(١) قال المَرَدَاوِيُّ: «قوله: وفي الدّين على غير المِلِّيِّ، والمؤجّل، والمُجُود، والمنصوب، والصانع، روايتان. وكذا لو كان على مُعَاظِلٍّ، أو كان المالُ مشرورًا، أو موزونًا، أو غيرَه، جِهَلَه، أو جَهَلٍ عِنْدَ مَنْ هُوَ. وأُطْلِقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ».... إِخْذَاهُمَا، كَالَّذِينَ عَلَى الْمَلِكِ، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِذَا قَبِضَهُ. وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ. وَذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ، وَالْمَجْدُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ. وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَأَبُو الْخَطَّابِ، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ، وَالْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ»، وَصَاحِبُ «الْخُلَاصَةِ»، وَتَصْحِيحُ الْمُحَرَّرِ. وَنَصَرَهَا أَبُو الْمَعَالِيِّ. وَقَالَ: اخْتَارَهَا الْخَزَنِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ. وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْإِيضَاحِ».... الْإِنْصَافُ (٣٢٥/٦-٣٢٧).

والذي قد ضاع مكانه، والذي قد
وكذلك حكم المال المغموص، والمدفون الذي قد ضاع مكانه، والذي قد
ضاع منه.

فإن كان له مال وعليه دين يستغرق المال؛ فهل تلزمه الزكاة أم لا؟ على
روایتين.

وهذا في الأموال الظاهرة كالإبل وغيرها.
فإن كان من الأموال الباطنة لم يلزمه زكاته. رواية واحدة.
وحكم الصدقات حكم الثمنين.

والصحيح في المنع أن الزكاة تجب في العين^(١)؛ وفائدته: أن عشرين دينارًا
إذا حال عليها حوول كثيرة لم يخرج إلا عن حول واحد.

باب زكاة الماشية^(٢)

وأقل نصاب الغنم أربعون، فإذا تمت وحال عليها الحول ففيها شاة إلى
عشرين ومائة.

فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى ميتين.

فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة.

(١) قال المزناوي: قوله: وإذا تم الحول وجبت الزكاة في غنس المال. هذا المنع، وعليه
أكثر الأصحاب، ونص عليه في رواية الجماعة....، وعن: تجب في الذمة....، وأطلقهما في
«المنهج»، والإيضاح....، الإنصاف (٦/ ٣٧١). والذي يظهر: أن المصنف صحح القول
الأول. والله أعلم.

(٢) المنع (ص ٨٤-٨٨). زلا المستنع (ص ١٣٦-١٣٨).

فإذا زادت واحدة ففي كل مئة منها شاة.

فإن كان عنده أربعون من الغنم/ ^(١) عشرون ضأنًا وعشرون معزًا أُخِذَ منه من أحد النوعين شاةً تساوي نصف شاة ضأن ونصف شاة معز.
بَيَّانُ ذَلِكَ:

أن تكون قيمة شاة الضأن عشرون درهمًا، وقيمة شاة المعز عشرة دراهم؛
فَيُؤْخَذُ من أحد النوعين شاة تساوي خمسة عشر درهمًا.
فإن كان له نصابان في بلدين؛ نُظِرَ فيه: فإن كان بين البلدين مسافة تقصر في مثلها الصَّلَاةُ وجبت عليه شاتان.

وإن كانت مسافة لا يقصر في مثلها الصَّلَاةُ وجبت شاة.

وَيُنْتَى حول السخال على حول الأمهات.

بَيَّانُ ذَلِكَ:

أن تكون عنده ثمانون من الغنم، ومضى عليها سَنَةٌ أشهر، ثم توالدت مئة وستين سخلة؛ لم يستأنف بالسخال حولا، وبنى على حول الأمهات.
فإن باع أربعين من الغنم بمثلها، أو بذَّلها لم يستأنف بها حولا.
ولا زكاة في المعلوفة.

وتُعد السخلة عليهم ولا تؤخذ منهم.

والذي يؤخذ في الزكاة الجذع من الضأن، وهو الذي له سَنَةٌ أشهر.

والثني من المعز، وهو الذي له سنة.

ويؤخذ من المراض مريضة، ومن الصحاح صحيحة.

ولا يؤخذ في الزكاة فحل إلا أن تكون كُلُّها فحولا.

فإن ملك أربعين من غنم البرّ فهل يلزمه زكاتها أم لا؟ على روايتين.

فصل [زكاة البقر]^(١)

وأقلُّ نصاب البقر ثلاثون؛ فإذا تَمَّت وحال عليها الحول ففيها بيع، وهو الذي له سنة، إلى تسع وثلاثين.

فإذا تَمَّت أربعون ففيها مسنة، وهي التي لها ستان، إلى تسع وخمسين.

فإذا تَمَّت ستون ففيها تبيعان، إلى تسع وستين.

فإذا تَمَّت سبعون ففيها تبيع ومسنة.

وما زاد على ذلك فَبِجْصَابِهِ.

والجواميس كغيرها من البقر.

فإن ملك ثلاثين من بقر الوحش فهل يلزمه زكاتها أم لا؟ على روايتين.

فصل [زكاة الإبل]^(٢)

وأقلُّ نصاب الإبل خمس، فإذا تَمَّت /^(٣) وحال عليها الحول ففيها شاتان.

(١) المقنع (ص ٨٥). زاد المستقنع (ص ١٣٧).

(٢) المقنع (ص ٨٤ - ٨٥). زاد المستقنع (ص ١٣٦ - ١٣٧).

(٣) نهاية اللقطة ٢٢/ب.

وفي الخمس عشرة ثلاث شياه.

وفي العشرين أربع شياه إلى خمس وعشرين.

فإذا بلغت ستًا وعشرين ففيها بنت مخاض، وهي التي لها مدة الحمل، وقيل:
التي لها سنة، إلى خمس وثلاثين.

فإذا بلغت ستًا وثلاثين ففيها بنت لبون، وهي التي لها ستان، إلى خمس
وأربعين.

فإذا بلغت ستًا وأربعين ففيها حقة، وهي التي لها أربع سنين، إلى ستين.
فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جذعة، وهي التي لها ست سنين، إلى خمس
وسبعين.

فإذا بلغت ستًا وسبعين ففيها ابنتا لبون، إلى تسعين.
فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان طروقتا الفحل، إلى عشرين ومئة.
فإذا زادت واحدة ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة.
والبخاتي كالعراة.

ولا زكاة في العوامل، ولا في المعلوفة إلا أن تكون للتجارة.

[فصل في الخلطة]

فإن اشترك جماعة في نصاب من هذه الأنصبة المقدم ذكرها وجبت عليهم
الزكاة بوجود سبع شرائط:

أن يكون المراح واحدًا، والمرسح واحدًا، والمبيت واحدًا، والفحل واحدًا،
(١١٣)

والمحلب واحدًا، والخلطة كاملاً^(١)، ونية الخلطة دائمة^(٢)؛ فإذا وجدت هذه الشرائط أخذت منهم الزكاة، وترجعوا فيما بينهم بالحصص.

وهل تؤثر الشركة في الدراهم والدنانير أم لا؟ على روايتين.

فصل [زكاة الخارج من الأرض]^(٣)

وأقل نصاب الغلة خمسة أوسق. والوسق: ستون صاعاً. والصاع: خمسة أرتال وثلث بالعراقي.

فإن كان يُسقى بماء السماء والسيوح والأنهار؛ ففيه العشر كاملاً.

وإن كان يُسقى بالدواليب والنواضح وما فيه كلفة؛ فنصف العشر.

وإن سُقي نصف السنة بكلفة ونصف السنة بلا كلفة؛ ففيه ثلاثة أرباع العشر.

(١) قال المزدائي: «واعلم أن للأصحاب في صَبْط ما يُشترط في صِحَّة الخلط طُرُقًا.... الطريق العائس، اشترط المراح، والمرج، والمبيت، والفحل. وبه قطع في «الإيضاح». فجمع بين المراح والمبيت. وأسقط المشرَّب، والمحلب، والرأعي». الإنصاف (٤٥٧/٦ - ٤٥٩).

وقال: «الطريق الرابع عَسَر، اشترط المراح، والمرج، والمحلب، والمبيت، والفحل. وبها قطع في «المُبْهَج»، فجمع بين المراح والمبيت، كما فعل في «الإيضاح»، إلا أنه زاد عليه المحلب، وأسقط المشرَّب والرأعي. الإنصاف (٤٦٠/٦).

(٢) قال المزدائي: «تنبيه: ظاهر كلام المصنّف، أنه لا تُشترط نِيَّة الخلطة. فإن كانت خُلطة أغيان، لم تُشترط لها النِيَّة إجماعاً، وإن كانت. خُلطة أوصاف، ففيها وجهان.... والوجه الثاني: تُشترط النِيَّة. اختاره القاضى في «المَجْرَد»، والمجذ، وجزم به في «المُبْهَج»، و«الإيضاح».... الإنصاف (٤٦٢/٦ - ٤٦٣).

(٣) المقنع - باب زكاة الخارج من الأرض (ص ٨٨ - ٩٠). زاد المستقنع (ص ١٣٨ - ١٣٩).

الْإِضْطِجَاعُ

وتجب الزكاة في كل ما يُكَالُ ويُذَخَرُ سواءً كان قوتاً أو لم يكن قوتاً،

كالخردل، واللوز، والكرأويا، والفسق/ ^(١)، والبنقدق، وغير ذلك.

ولا تجب الزكاة في البقول كلها لعدم الكيل والادخار.

وتجب الزكاة في ثمرة النخل والكرم، ويُخرص عليهم عنباً ورطباً؛ فإذا
قبل هذا يبلغ خمسة أوسق زبيباً وتمراً أخذ منه العشر عنباً ورطباً، ويترك لهم في
الخرص الثلث.

وتجب الزكاة في الزيتون ^(٢).

وهل يُعتبر نصابه بالزيت أو بالزيتون؟ على روايتين:

فإن قلنا: يُعتبر بالزيت؛ فنصابه خمسة أفرق. والفارق: ستون رطلا بالعراقي.

وإن قلنا: يُعتبر بالزيتون؛ فنصابه خمسة أوسق.

وهل تجب الزكاة في القطن أم لا؟ على وجهين ^(٣).

وأما التين والتفاح وما أشبهه فلا زكاة فيه ^(٤).

(١) نهاية اللقطة ١/٢٣.

(٢) قال المزداوي: «.... والزواية الثانية، تجب فيه. صححه ابن عقيّل في «الفضول»،

والشيرازي في «المُنبه»، وأبو المعالي في «الخلاصة». واختارها القاضي، والمجدد.

وقدّمه ابن تيميم، وجزم به في «الإيضاح».... الإنصاف (٥٠٢/٦).

(٣) قال المزداوي: «وحكاهما في «الإيضاح» وجهين، وأطلقهما». الإنصاف (٥٠٣/٦).

(٤) قال المزداوي: «وكذا لا تجب في التين، والشمش، والثوب، وقصب السكر. على الصحيح

من المذهب.... وجزم به في «المُنبه»، و«الإيضاح».... الإنصاف (٥٠٦/٦).

وتجب الزكاة في عسل النحل. ونصابه: عشرة أفرق، والفَرْقُ: ستة وثلاثون رطلا بالعراقي.

وسواء استفيد من أرض العُشر أو من أرض الخراج.

ويجتمع العشر والخراج في الأرض الواحدة.

وتُضم الحنطة، والشعير، والقطناني، بعضها إلى بعض لإتمام النصاب^(١).

ويُضم الذهب إلى الفضة^(٢).

[فصل: في زكاة الملقطة]

وأما الملقطة: فيلزم الملتقط زكاتها ما عدا حول التعريف، وزيكها صاحبها

إذا عادت إليه للحول الذي كان يُعرفها فيه الملتقط.

[فصل: في المعدن]^(٣)

وتجب الزكاة في كل ما يُستفاد من المعادن ويُستخرج من البحر إذا بلغ

عشرين دينارًا، ولا يُعتبر فيه حولًا.

(١) قال المزداوي: «.... وعنه، تُضم الحنطة إلى الشعير، والقطيئات بعضها إلى بعض.

اختارها الخزقي، وأبو بكر، والشريف، وأبو الخطاب، في «خلاقيهما». قال في «المبهيح»:

يُضم ذلك، في أصح الروايتين. قال القاضي: وهو الأظهر. نقله ابن رزين عنه. وجزم به

في «الإيضاح».... الإنصاف (٦/ ٥٢٠ - ٥٢١).

(٢) قال المزداوي: «أما ضم أخذ الثغدين إلى الآخر في تحصيل النصاب، فالصحيح من

المذهب، الضم، وعليه أكثر الأصحاب.... وجزم به في «الإيضاح».... الإنصاف

(١٦/٧).

(٣) المقنع (ص ٩١).

باب صدقة الفطر^(١)

ولا تجب صدقة الفطر إلا بوجود أربع شرائط:

بهبال شوال.

وأن يكون مسلماً.

وأن يكون واجداً للصاع.

وأن يكون فاضلاً عن قوته وقوت عياله يومه ذلك وليلته.

فإن اختل شرط منها لم تجب صدقة الفطر.

وتجب صدقة الفطر على كل حرٍ وعبدٍ، صغيرٍ وكبيرٍ، ذكرٍ وأنثى؛ صاع بصاع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢)، وزنه خمسة أروطال وثلث بالعراقي من أحد أنواع سئة:

الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والأقط، والدقيق.

ولا يجوز إخراج الخبز، ولا القيمة.

ويجوز تعجيل صدقة الفطر باليوم والاثنين والثلاث، وروي من نصف الشهر. والأفضل إخراجها قبل صلاة العيد.

ولا تجب على الحمل. فإن أخرجها فحسن.

وإذا كان في مؤنته رجل في شهر رمضان لزمه إخراج صدقة الفطر عنه.

وإذا كان له عبيد للتجارة أخرج عنهم صدقة الفطر.

(١) المقنع (ص ٩٤ - ٩٥). زاد المستقنع (ص ١٤١ - ١٤٣).

(٢) نهاية اللقطة ٢٣/ب.

الإِيجَابُ

وَإِذَا جَاءَ يَوْمَ الْعِيدِ وَعِنْدَهُ صَاعٌ وَعَلَيْهِ دِينَ صَاعٍ؛ نَظَرُ: فَإِنْ كَانَ مُطَالِبًا بِهِ سَقَطَ

عَنْ صَدَقَةِ الْفِطْرِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُطَالِبًا بِهِ لَزِمَهُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ.

وَإِذَا كَانَ لَهُ جَمَاعَةٌ عِيَالٍ، وَفَضَّلَ عَنْ قُوَّتِهِمْ صَاعًا وَاحِدًا أَخْرَجَهُ، وَقَدْ أَجْزَاهُ.

وَمَنْ كَانَ يَأْكُلُ مِنَ الشُّوقِ لَزِمَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ صَاعًا وَيُخْرِجَهُ.

وَالْأَفْضَلُ إِخْرَاجُ الثَّمَرِ.

وَإِذَا مَاتَ الرَّجُلُ يَوْمَ الْعِيدِ أَخْرَجَ عَنْهُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ.

وَيَلْزِمُ الْمَكَاتِبُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ نَفْسِهِ.

وَلَا يُعْتَبَرُ فِي وَجُوبِهَا نَصَابٌ.

[مَصَارِفُ الزُّكَاةِ] (١)

وَتُدْفَعُ إِلَى الثَّمَانِيَةِ الْأَصْنَافِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ:

الْفُقَرَاءُ؛ وَهُمْ الَّذِينَ لَا صَنْعَةَ لَهُمْ (٢).

وَالْمَسَاكِينُ؛ وَهُمْ الَّذِينَ لَهُمْ صَنْعَةٌ وَلَا تُقِيمُ بِهِمْ.

وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا؛ وَهُمْ الْجَبَاةُ لَهَا.

وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ؛ وَهُمْ الَّذِينَ يَسْلَمُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَيُعْطُونَ مَا يُؤَلَّفُونَ بِهِ

عَلَى الْإِسْلَامِ.

(١) الْمُقَنَعُ - بَابُ ذِكْرِ أَهْلِ الزُّكَاةِ (ص ٩٧ - ١٠٠). زَادَ الْمُسْتَفْنَعُ (ص ١٤٥ - ١٤٧).

(٢) قَالَ الْمَوْزَاوِي: «وَقَالَ فِي «الْمُنْهَجِ» وَ«الْإِبْرَاقِ»: هُمُ الَّذِينَ لَا صَنْعَةَ لَهُمْ. وَالْمَسَاكِينُ؛ هُمُ الَّذِينَ لَهُمْ صَنْعَةٌ وَلَا تُقِيمُ بِهِمْ». الْإِنْصَافُ (٧/ ٢٠٩).

وفي الرقاب؛ وهم المكاتبون، والمعلّق عتقهم بمجيء المال^(١).

والغارمين؛ وهم المدينون.

وفي سبيل الله؛ وهم الغزاة والحجاج^(٢).

وابن السبيل؛ وهم السّوال^(٣)، وقيل: الذي له اليسار في بلده، وليس معه في الغربة شيء.

فإن اقتصر على صنف من الثمانية أجزاء.

ويجوز صرف زكاة الواحد إلى الجماعة، والجماعة إلى^(٤) الواحد؛ لما روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه: أمر جابي صدقة بني زريق أن يدفعها إلى رجل واحد^(٥).

(١) قال المزداوي: «تنبيه: ظاهر قوله: الرقاب؛ وهم المكاتبون. أنه لا يجوز دفعها إلى من علّق عتقه بمجيء المال. وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب. وقدمه في «الزّعاية». وقال جماعة: هم كالمكاتبين فيعتقون. وجزم به في «المُنْهَج»، و«الإيضاح»..... الإنصاف (٧/٢٣٦).

(٢) قال المزداوي: «وجزم به في «المُنْهَج»، و«الإيضاح»..... الإنصاف (٧/٢٤٩).

(٣) قال المزداوي: «الثامن، ابن السبيل؛ وهو المسافر المنقطع به. هذا المذهب، وعليه الأصحاب، إلا أن الشيرازي قدّم في «المُنْهَج»، و«الإيضاح»، أن ابن السبيل هم السّوال». الإنصاف (٧/٢٥٢).

(٤) نهاية اللقطة ١/٢٤.

(٥) أخرج الإمام أحمد في «مسنده» (٣٤٧/٢٦) برقم (١٦٤٢١)، وابن الجارود في «المتقى»

(١/٢٧٣) برقم: (٨٠٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/١٢٤) برقم: (٢٣٧٨)، وأبو داود

في «سننه» (٢/٢٣٣) برقم: (٢٢١٣) والترمذي في «جامعه» (٢/٤٨٧) برقم: (١١٩٨)،

والذّارسي في «مسنده» (٣/١٤٥٩) برقم: (٢٣١٩)، وابن ماجه في «سننه» (٣/٢١٢)

برقم: (٢٠٦٢)؛ في قصة سلّمة بن صخر الأنصاري، وجماعه في نهار رمضان وعدم

قدرته على العتق والصّيام والإطعام؛ فقال له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اذْهَبْ إِلَى صَاحِبِ =

ولا يجوز إخراج الزكاة من بلدها إلى بلد تُقصرُ في مثله الصلاة.

ويجوز تعجيل الزكاة قبل حوول الحول، ويسقط الفرض عن المخرج؛ سواء مات الفقير، أو استغنى منها أو من غيرها.

وإمكان الأداء غير معتبر في وجوب الزكاة.

وهل تجب الزكاة في الذمة أو في العين؟ على روايتين.

وفائدة الخلاف: إنا إذا قلنا: تجب في العين، وكان عنده عشرون ديناراً، وحال عليها حوولٌ كثيرة وجبت عليه زكاة سنة واحدة.

وإن قلنا: تجب في الذمة، لزمه لكل سنة نصف دينار.

[فصل: في من لا تدفع لهم الزكاة]^(١)

ولا تدفع الزكاة إلى خمسة:

إلى الرالدين وإن عُلِّيَا.

ولا إلى الولد وإن سفل^(٢).

صَدَقَ بَنِي زُرَيْحٍ، فَقُلْتُ لَهُ، فَلْيَدْفَعْهَا إِلَيْكَ فَأَطْعِمَ عَنْكَ مِنْهَا وَسَقَا مِنْ ثَمَرِ سِتِّينَ مَسْكِينًا، ثُمَّ اسْتَعِينَ بِسَارِيهِ عَلَيْهِ وَعَلَى عِيَالِكَ. قَالَ سَلَمَةُ: فَرَجَعْتُ إِلَى قَوْمِي، فَقُلْتُ: وَجَدْتُ عِنْدَكُمْ الصَّبْرَ وَسُوءَ الرَّأْيِ، وَوَجَدْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشُّعَّةَ وَالْبِرَّةَ، فَذَامَرُ لِي بِصَدَقَتِكُمْ فَأَذْفَعُوها لِي. قَالَ: فَذَفَعُوها إِلَيَّ.

(١) المقنع (ص ٩٩ - ١٠٠). زاد المستفنع (ص ١٤٦ - ١٤٧).

(٢) قال المَرْدَاوِيُّ: «قوله: وهل يجوزُ دَفْعُها إلى سَائِرِ مَنْ تَلَزَّمَهُ مَوْتُهُ مِن أَقَارِبِهِ؟ على

روايتين.... إحداهما: لا يجوزُ دَفْعُها إليهم، وهو المذهب. جَزَمَ به الخِرَقِيُّ، وصاحب «المُهَبَّج»، والإيضاح:.....، الإنصاف (٧/ ٢٩٩).

ولا إلى كل من يرث بفرض أو تعصيب.

ولا إلى العبد.

ولا إلى الكافر.

ولا إلى غني لا حاجة له بها.

ولا إلى بني هاشم وبني المطلب^(١) ومواليهم^(٢).

ولا يدفع الرجل زكاته إلى زوجته.

وهل يجوز للزوجة أن تدفع زكاتها إلى زوجها؟ على روايتين^(٣).

* * *

(١) قال المزداوي: «..... والزواية الثانية: لا يجوز..... وجزم به في «المُبْهَج»، و«الإِصْحَاح»،.....
الإنصاف (٣٠٨/٧).

(٢) قال المزداوي: «قال في «الجامع الصغير»، و«الإشارة»، و«الخصال»: له: تخزم الصدقة المفروضة على بني هاشم، وبني المطلب، ومواليهم. وكذا قال في «المُبْهَج»، و«الإِصْحَاح».
الإنصاف (٣٠٩/٧).

(٣) قال المزداوي: «قوله: أو إلى الزوج؟ على روايتين. وأطلقهما في «الهداية»، و«المُبْهَج»،
و«الإِصْحَاح»،..... الإنصاف (٣٠٤/٧).

كتاب الصيام^(١)

ويجب صوم شهر رمضان في حق المكلف بوجود أربع شرائط:

برؤية الهلال، أو شهادة برؤيته. أو بكمال شعبان ثلاثين يومًا. أو يحول دون مطلع الهلال غيمٌ أو قترٌ في ليلة الثلاثين.

شُرْحُ ذَلِكَ:

أما الرؤية فمعروفة.

وأما الشَّهادة بالرؤية: فيصوم النَّاسُ بشهادة الرَّجُلِ العدل.

ولا يجوز الفطر إلا بشهادة عدلين. فإن رأى هلال شوال وحده لم يجز له الفطر.

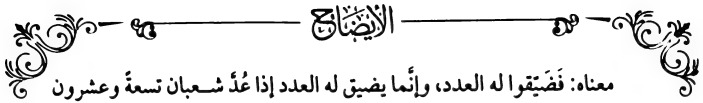
وكمال شعبان: فمعروف.

فإن حال دون مطلع الهلال غيمٌ أو قترٌ في ليلة الثلاثين أصبح صائمًا، ونوى أنه من شهر رمضان/^(٢)؛ لما روي عن ابن عمر عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: (صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته؛ فإن غمَّ عليكم فاقدروا له)^(٣).

(١) المقنع (ص ١٠١ - ١٠٦). زاد المستقنع (ص ١٤٨).

(٢) نهاية اللقطة ٢٤/ب.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/٢٧) برقم (١٩٠٩)، ومسلم في «صحيحه» (٢/٧٦٢) =



معناه: فَصَبِّقُوا له العدد، وإنما يضيق له العدد إذا عُدَّ شعبان تسعة وعشرون يوماً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾^(١)، أي صُبِّقَ عليه رزقه.

وكان عمر إذا مضى من شعبان تسعة وعشرون يوماً أخذ غلامه وقال له: انظر مطلع الهلال، فإن قال: قد حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر في ليلة الثلاثين أصبح صائماً، ونوى أنه من شهر رمضان، فإن لم يَحُلْ دون مطلع غيم ولا قتر أصبح مفطراً.

وإذا كان ابن عمر هو راوي الحديث، وفُسِّرَ بهذا التفسير رُجِعَ إلى تفسيره، كما رُجِعَ إلى تفسيره في قوله: (البيعان بالخيار ما لم يفترا)^(٢) وكان ابن عمر يفارق المشتري يديه.

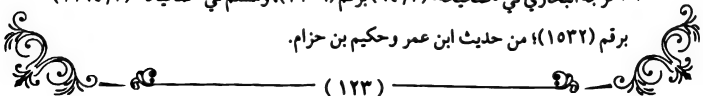
ولأن الاحتياط للعبادة صومه؛ لأنه قد يجوز أن يكون تحت الغيم. ولا يمتنع أن يوجب عليه صومه احتياطاً للعبادة؛ كما قال الفقهاء: إذا نسي صلاة من يوم لا يعرفها عيناً أوجبنا عليه خمس صلوات احتياطاً للعبادة، وإن كان قد يمكنه أن يصير إلى الفرض الواحد بالتحري.

برقم (١٠٨١)؛ من حديث أبي هريرة. أما حديث ابن عمر؛ فأخرجه مسلم في «صحيحه» (٧٥٩/٢) برقم (١٠٨٠) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ رَمَضَانَ، فَصَرَبَ بِيَدَيْهِ فَقَالَ: (الشَّهْرُ هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا. ثُمَّ عَقَدَ إِنْهَامَهُ فِي الثَّالِثَةِ - فُصِّمُوا لِرُؤْيَيْهِ، وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ).

(١) سورة الطلاق، الآية: ٧.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٤/٣) برقم (٢١٠٩)، ومسلم في «صحيحه» (١١٦٤/٣)

برقم (١٥٣٢)؛ من حديث ابن عمر وحكيم بن حزام.



الْإِسْبَاحُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ: (نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الشُّكِّ)^(١) فَنَحْمَلُهُ عَلَى

الصُّحَّةِ، وَهُوَ أَنْ يَتَوَاطَبَ النَّاسُ عَلَى تَرْكِ رُؤْيَا الْهَلَالِ.

الثَّانِي: أَنَا نَحْمَلُهُ عَلَى صَوْمِ النَّفْلِ وَالْقَضَاءِ.

أَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعَدُّوا ثَلَاثِينَ) فَنَحْمَلُهُ عَلَيْهِ إِذَا غَمَّ
الشَّهْرَانِ رَمَضَانَ وَشَوَّالَ.

[فصل: في فرائض الصوم]^(٢)

وَلِلصَّوْمِ ثَلَاثُ فَرَائِضَ:

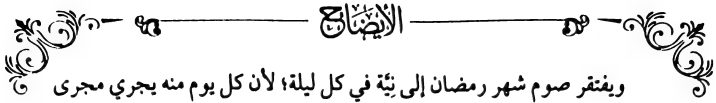
نِيَّةٌ مِنَ اللَّيْلِ. وَإِسْكَافٌ عَنِ الْمَحْظُورَاتِ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالْجَمَاعِ
وغيره. وَوُجُودُ إِفَاقَةٍ مِنَ النَّهَارِ وَلَوْ بِلَحْظَةٍ؛ فَإِنْ طَبَقَ عَلَيْهِ الْإِغْمَاءُ جَمِيعَ النَّهَارِ لَمْ
يَصَحِّ صَوْمُهُ. فَإِنْ أَفَاقَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِلَحْظَةٍ وَكَانَ قَدْ نَوَى مِنَ اللَّيْلِ صَحِّ
صَوْمِهِ. فَإِنْ نَامَ قَبْلَ^(٣) طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى بَعْدِ غُرُوبِ الشَّمْسِ صَحِّ صَوْمُهُ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ النَّائِمِ وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ: أَنَّ النَّائِمَ فِي حُكْمِ الْمُسْتَقِظِ؛ بِدَلِيلِ: أَنَّهُ
إِذَا تُبِّهَ انْتَبَهَ. وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ لَيْسَ فِي حُكْمِ الْمُسْتَقِظِ؛ بِدَلِيلِ: أَنَّهُ إِذَا تُبِّهَ لَمْ يَنْتَبِهْ.
فَلَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ إِسْكَافٌ.

(١) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» تَعْلِيلًا (٢٧/٣) عَنْ عِمَارٍ: «مَنْ صَامَ يَوْمَ الشُّكِّ فَقَدْ عَصَى
أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١/٥٨٥) بِرَقْمِ (١٥٤٢)،
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٤/٣٥٠) بِرَقْمِ (٧٩٥٢)،

(٢) الْمُقْتَضَى (ص ١٠٢).

(٣) نَهَايَةُ اللَّقْطَةِ ١/٢٥.



وفتقر صوم شهر رمضان إلى نية في كل ليلة؛ لأن كل يوم منه يجري مجرى العبادة المنفردة؛ بدليل: أن فساد بعضه لا يؤدي إلى فساد بقية.

ولأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (لا صيام لمن لم يثبت الصيام من الليل)^(١).
ومن صفة النية: أن يعتقد بقلبه: أصوم غداً من شهر رمضان. أي وقت نوي من الليل أجزأه؛ في أوله أو في آخره.
فإن أصبح صائماً ولم ينو لزمه الإمساك في بقية اليوم عن الطعام والشراب والجماع وعليه القضاء.

[ما يفسد الصوم]^(٢)

والصوم يفسد بضربين: بواصل وبخارج.
والواصل: كل ما يصل إلى الجوف مما يُتَغَذَّى به أو لا يُتَغَذَّى به.
فأما ما يُتَغَذَّى به فهو كالمأكول والمشروب.
وأما ما لا يُتَغَذَّى به فهو كبلع الحصى، والكحل، وغيره.

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٤١٠/١) برقم: (١٠٠٩)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣٧٥/٣) برقم: (١٩٣٣)، والسنائي في «المعجم» (٤٦٩/١) برقم: (١/٢٣٣٠)، وفي «الكبرى» (١٦٩/٣) برقم: (٢٦٥٢)، (١٧٠/٣) برقم: (٢٦٥٣)، وأبو داود في «سننه» (٣٠٤/٢) برقم: (٢٤٥٤)، والترمذي في «جامعه» (١٠٠/٢) برقم: (٧٣٠)، والذاري في «مسنده» (١٠٥٧/٢) برقم: (١٧٤٠)، وابن ماجه في «سننه» (٥٩٨/٢) برقم: (١٧٠٠)؛ من حديث حفصة أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصَّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ).

(٢) المقنع (ص ١٠٣ - ١٠٤). زاد المستقنع (ص ١٥٠ - ١٥١).

وأما الخارج: فهو كالقيء، والمني، والحجامة عامداً.

فإن أجنب في النهار في الصوم، أو ذرعه القيء، أو احتجم ناسياً؛ فهو على صومه.

وإنما قلنا إن الكحل يُفطر الصائم؛ لأن من العين إلى الحلق منفذ؛ ولهذا نجد الرجل إذا تنخم خرج أجزاء الكحل في نخامة.

فإن دس في إحليله قطنه أو قطر فيه دهناً لم يفطر. وقال الشافعي رحمة الله عليه: يفطر.

دليلنا: أنه ليس من الذكر إلى الجوف منفذ، وإنما يخرج البول رشحاً. فإِن ابتلع النخامة أفطر، وكذلك إذا جمع ريقه على أن يرميه ثم عاد فابتلعه أفطر.

فأما الريق الذي يصعد وينزل فلا يفطر الصائم. فإن أوصل إلى جوفه سكيناً باختياره أو غير ذلك أفطر. فإن فعل غيره به ذلك لم يفطر.

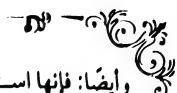
فأما الغيبة^(١) والكذب^(٢) والقذف: فهو يُذهب ثواب الصوم، ولا يُفطر الصائم. والحجامة تفطر الصائم؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أفطر الحاجم والمحجوم)^(٣).

(١) نهاية اللقطة ٢٥/ب.

(٢) حاشية: مسألة في ثواب الصوم.

(٣) أخرجه ابن الجارود في «المتقى» (١٥٣/١) برقم: (٤٢٥)، وابن خزيمة في «صحيحه»

(٣٩٨/٣) برقم: (١٩٦٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٠١/٨) برقم: (٣٥٣٢)، =



وأيضًا: فإنها استخراج نجاسة نهى عنها نهيًا يختص بالصوم فجاز أن يتعاقب بها الفطر كالقيء.

فإن دهن رأسه بدهن لم يُفطر؛ لأنه ليس من الرأس إلى الجوف منفذًا.

[أنواع المفطرين في شهر رمضان]

والمفطرون في شهر رمضان على أربعة أضرب:

من يلزمه القضاء والكفارة؛ وهو من أفطر بجماع في الفرج عامدًا.

ومنهم من يلزمه القضاء، وفي الكفارة روايتان؛ وهو بجماع أو إنزال عن مباشرة من الوطئ فيما دون الفرج، أو وطئ ناسيًا.

وفي القبلة إذا اقترن بها إنزال على إحدى الروايتين يلزمه القضاء والكفارة.

والزواية الثانية: يلزمه القضاء ولا كفارة عليه. وهو الصحيح.

والكفارة: عتق رقبة؛ فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين؛ فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينًا، لكل مسكين مدًا من طعام بمذ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومنهم من يلزمه القضاء ولا كفارة عليه: وهو من أكل وشرب عامدًا.

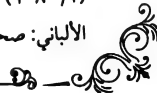
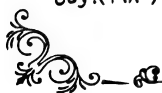
ومنهم من تلزمه الكفارة ولا قضاء عليه، وهو الشيخ والشيخة إذا عجز عن الصيام فإنهما يفطران ويطعمان عن كل يوم مدًا من طعام.

والحاكم في «مستدرکه» (١/ ٤٢٧) برقم: (١٥٦٣)، والثناي في «الكبرى» (٣/ ٣١٧)

برقم: (٣١٢٠)، وأبو داود في «سننه» (٢/ ٢٨٠) برقم: (٢٣٦٧)، والدارمي في «مسنده»

(٢/ ١٠٨٠) برقم: (١٧٧٢)، وابن ماجه في «سننه» (٢/ ٥٨٤) برقم: (١٦٨٠). وقال

الالباني: صحيح.



ومنهم من يلزمه القضاء، وهل يلزمه الكفارة أم لا؟ على روايتين؛ وهو من جامع ناسيًا، والقبلة إذا اقترن بها إنزال.

ومنهم من يلزمه القضاء ويطعم مع القضاء: وهي الحامل والمرضع إذا خافتا على جنينيهما أفطرتا وقضتا وأطعمتا عن كل يوم مدًا من طعام.

فإن فُوط في قضاء شهر حتى أظله شهر رمضان ثانٍ؛ نُظِرَ فيه: فإن كان لعذر من مرض أو سفر لزمه القضاء ولا كفارة عليه. وإن كان لغير عذر لزمه القضاء وأطعم عن كل يوم مدًا من طعام.

وإذا مات الرّجل وعليه صوم واجب لم يُصَمَّ عنه^(١)، وأُطِعَ عن كل يوم مدًا من طعام.

وإذا ابتلي الرّجل بالفطر في شهر رمضان حبس في بيت بالنّهار.

ويؤمر الصبي بالصّوم إذا أطاقه.

وإذا اشتبهت على الأسير الأشهر صام شهرًا بالاجتهاد؛ فإن وافق صومه قبل شهر رمضان لم يجزئه، وإن وافق بعده أجزأه.

ويصح صوم النفل بنية من النّهار.

وإذا بلغ الصبي، وقدم المسافر، وطهرت الحائض، وأفاق المجنون في أثناء يوم من شهر رمضان لزمهم الإمساك في بقية اليوم^(٢) عن الطعام والشراب والجماع، وعليهم القضاء.

(١) نهاية اللقطة ٢٦/أ.

(٢) قال المزدائني: «وَنَصَرَهُ فِي الْمُبْهَجِ»، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْإِيضَاحِ»،.....، الْإِنصَافُ

(٣٦٣/٧).

وإذا أفسد يومين من شهر رمضان بوطى وجب عليه كفارتان^(١).

فإن وطء في يوم واحد مرتين؛ نظر فيه: فإن كان قد كفر عن الوطء الأول لزمه كفارة ثانية؛ لحرمة الزمان. فإن لم يكن كفر عن الوطء الأول فكفارة واحدة تجزئه.

وإذا طلع الفجر عليه وهو مولى؛ نظر فيه:

فإن استدأ الوطى لزمته الكفارة بلا خلاف.

وإن نزع في الحال فهل تلزمه الكفارة أم لا؟ على روايتين^(٢):

فإن قلنا: تلزمه الكفارة فوجهه أن النزع وطى أيضاً. وأما القضاء فرواية واحدة.

وكذلك إذا طلع الفجر عليه وكان قد ابتدأ الوطى من الليل.

فإن أكل يظن الفجر لم يطلع ثم بان له أنه قد طلع فعليه القضاء.

فإن شك في طلوعه فلا قضاء عليه؛ لأن الأصل الليل فلا يزول عنه بالشك.

فإن أكل يظن الشمس قد غربت ثم بان أنها لم تغرب، أو شك في غروبها لزمه القضاء في الموضعين جميعاً بلا خلاف في المذهب؛ لأن الأصل النهار فلا يزول عنه بالشك.

وإذا لمس فأمذى، أو كرر النظر فأمذى فسد صومه. فإن فكر فأمذى، أو أمذى فلا شيء عليه.

فإن تمضمض فسبق الماء إلى الحلق لم يفطر.

(١) قال المَرْدَاوِيُّ: «وجزم به في الإيضاح».... الإنصاف (٤٥٩/٧).

(٢) قال المَرْدَاوِيُّ: «وأطلقهما في الإيضاح»، والمُنْهَجُ في مَوْضِعٍ آخَرَ،..... (٤٦٧/٧).

وغربة الدقيق، وغبار الطريق، والدُّبَابَةُ إذا طارت إلى الحلق لا يَفْطُرُ الصائم.

والمغنى عليه يقضي /^(١) الصَّلَاةُ والصَّوْمُ الذي كان في إغمائه.

وللمسافر أن يفطر، وله أن يصوم، والفطر أفضل إذا كان السفر طاعة أو

مباحاً أو واجباً. فأما سفر المعصية فلا يجوز له الفطر فيه.

كتاب الاعتكاف^(١)

ولا يصح الاعتكاف إلا في مسجد تقام فيه صلاة الجماعة.

ويصحُّ بصوم وبغير صوم.

ولا يجوز للمعتكف أن يعمل الصنعة^(٢)، ولا يتجر، ولا يتزوج، ولا يزوج^(٣)، ولا يدرس الفقه؛ بل يشتغل بذكر الله عزَّ وجلَّ، وقراءة القرآن.

وإذا نذر أن يعتكف شهراً لزمه أن يدخل فيه من أول الشهر، ويخرج منه في آخر يوم.

ويصحُّ اعتكاف الليل دون النهار، والنهار دون الليل.

وإذا نذر أن يعتكف بعض يوم صحَّ نذره ولزمه الوفاء به.

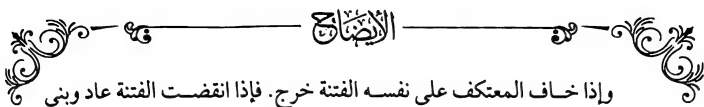
فإن أفسد الاعتكاف بوطئ أو غيره؛ نُظر فيه:

فإن كان واجباً كان عليه القضاء، وإن كان نفلاً استحب له ولم يجب عليه.

(١) المقنع (ص ١٠٧ - ١٠٨). زاد المستقنع (ص ١٥٦ - ١٥٧).

(٢) قال المزدائي: «الرابعة: يحرمُ التَّكْسُبُ بالصَّنْعَةِ في المَسْجِدِ، كَالْخِاطَةِ وَغَيْرِهَا، وَالْقَلِيلُ والكثيرُ، والمُخْتِاجُ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ. قَالَه الْقَاضِي وَغَيْرُهُ. وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْإِيضَاحِ»....»
الإنصاف (٦/ ٦٣٨ - ٦٣٩).

(٣) قال المزدائي: «قال في «الفروع»: وَلَعَلَّ ظَاهِرَ «الْإِيضَاحِ»، يَحْزُمُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَوْ يُزَوِّجَ.»
الإنصاف (٦/ ٦٣٤).



وإذا خاف المعتكف على نفسه الفتنة خرج. فإذا انقضت الفتنة عاد وبني على اعتكافه.

ويجوز له أن يخرج لقضاء حاجة لا بدَّ منها، ولا يبطل اعتكافه.
وكذلك المرأة إذا حاضت خرجت. فإذا طهرت بنت على اعتكافها.

كتاب الحج^(١)

والحجُّ على الفور؛ فإن أخره عن سَنَةِ الإمكان أثم. وقال الشافعي رحمة الله عليه: الحجُّ على التراخي. فلا يأثم عنده بالتأخير.

ولا يجب الحجُّ إلا بوجود سبع شرائط:

الحرية، والإسلام، والبلوغ، والعقل، والزاد، والراحلة، وأن يكون الطريق سائلاً، وشرط ثامن في حق المرأة: وهو المحرم^(٢).

واختلفت الرواية في شرطين هل /^(٣) هما شرائط الوجوب أم شرائط لزوم السعي للأداء؟ على روايتين^(٤)، وهما:

تخلية الطريق؛ وهو أن لا يكون مانعٌ يمنع. وإمكان المسير؛ وهو أن يكون صحيحاً.

ويفيد هذا الاختلاف: أنه إذا مات قبل أن يمكنه المسير - وقلنا هي من شرائط لزوم السعي للأداء -: أخرج من ماله حجه.

(١) المقنع - كتاب المناسك (ص ١٠٩). زاد المستقنع (ص ١٥٨).

(٢) قال المزدائي: «.... وجزم به في «المُبْهَج»، و«الإيضاح»،....». الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٧٧ / ٨). وقال أيضاً: «وقطع في «الإيضاح»: أن المَحْرَمَ شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ».

الإنصاف (٨١ / ٨).

(٣) نهاية اللقطة ٢٧ / أ.

(٤) قال المزدائي: «وأطلقهما في «المُبْهَج»، و«الإيضاح»،....». الإنصاف (٧٠ / ٨).

وفرائض الحج أربعة:

الإحرام: وهو النية. والوقوف بعرفة. وطواف الزيارة. والسعي بين الصفا والمروة.

والمواقيت خمسة^(١):

فميقات أهل الشام ومصر والمغرب من الجحفة.
وميقات أهل المدينة ومن حولها من ذي الحليفة.
وميقات أهل المشرق والعراق وخراسان من ذات عرق.
وميقات أهل اليمن يللمم.
وميقات أهل نجد قرن.

فهذه المواقيت لأهلها ولكل من مرَّ عليها من غير أهلها.
فإن لم تكن طريقه على ميقات؛ نُظِرَ فيه: فإذا حاذى أقرب المواقيت إليه
أحرم منه.

فإن جاوز الميقات غير محرم وأحرم من دونه لزمه دم سواء عاد إلى الميقات
فأحرم منه أو لم يعد.

فإن لم يكن أحرم بعد مجاوزته للميقات ثم عاد إلى الميقات فأحرم منه لم
يلزمه دم.

(١) المقنع (ص ١١١). زاد المستقنع (ص ١٥٩ - ١٦٠).

[فصل: في أنواع النسك^(١)]

والتمتع أفضل من الأفراد والقران، ثم الأفراد بعده، ثم القران بعدهما.
وصفة التمتع: أن يحرم بالعمرة من الميقات، ثم يطوف، ويسعى، ويقصر.
ويحرم بالحج من تحت الميزاب^(٢).
ويلزمه دمٌ بوجود ستِّ شرائط:
أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج.
وأن يحرم من الميقات.
وأن يحج من سنته.
وأن لا يكون من حاضري المسجد الحرام.
وأن لا يسافر بين الحج والعمرة سفرًا يُقَصِّرُ في مثله الصلاة.
وأن ينوي التمتع في أثناء العمرة؛ إمَّا في ابتدائها، وإمَّا في استدامتها.
فإن اختل شرط منها لم يلزمه دم.
وصفة الأفراد: أن يحرم بحجَّة مفردة.
والإحرام: هو النية.

(١) المقنع - باب الإحرام (ص ١١٢ - ١١٣). زاد المستقنع (ص ١٦٠ - ١٦١).

(٢) قال المزدائي: «ونقل حزب: يُحْرَمُ مِنَ الْمَسْجِدِ. قال في «الفروع»: ولم أجذ عنه خلافه.

ولم يذكَّره الأصحاب إلَّا في «الإيضاح»؛ فإنه قال: يُحْرَمُ بِهِ مِنَ الْمِيْزَابِ. قلتُ: وكذا قال في «المُنْهَجِ». الإنصاف (٨/ ١١٢، ٩/ ١٥١).

الْحَجَّاتُ
وَسُنَّةُ/ ^(١) التَّلْبِيَةِ: أَنْ يَأْتِيَ بِهَا بَعْدَ اسْتَوَائِهِ عَلَى رَاحِلَتِهِ؛ فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ

حُجَّةٍ مَفْرُودَةٍ.

والقرآن: هُوَ أَنْ يَحْرِمَ بِالْعِمْرَةِ وَالْحَجِّ مَعًا فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ بِعِمْرَةٍ وَحُجَّةٍ. وَيُلْزِمُهُ
دَمٌ لِأَجْلِ التَّرَفُّعِ بِأَحَدِ السَّفَرَيْنِ.

وَيَكْفِي الْقَارْنَ طَوَافٍ وَاحِدٍ وَسَعْيٍ وَاحِدٍ.

وَيَجُوزُ الْإِحْرَامُ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ مِنْ دَوِيرَةِ أَهْلِهِ.

وَالْإِحْرَامُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ أَفْضَلُ.

وَالْمَفْرُودُ بِالْحَجِّ فِي حَقِّهِ ثَلَاثَةُ أَطُوفَةٍ:

طَوَافُ الْقُدُومِ حِينَ قُدُومِهِ مَكَّةَ؛ وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ.

وَطَوَافُ الزِّيَارَةِ؛ وَهُوَ يَفْعَلُهُ يَوْمَ النَّحْرِ. وَهُوَ فَرَضٌ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا أَخَّرَهُ عَنْ يَوْمِ
النَّحْرِ لَمْ يُلْزَمْهُ بِتَأْخِيرِهِ دَمٌ.

وَطَوَافُ الْوُدَاعِ؛ وَهُوَ وَاجِبٌ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا تَرَكَهُ جَبَرَهُ بِالْدَمِ.

وَعَرَفَةٌ جَمِيعُهَا مَوْقِفٌ إِلَّا وَادِي عُرْنَةَ، وَإِنْ وَقَفَ فِيهِ وَاقِفٌ لَمْ يُجْزِهِ.

وَيُلْزِمُهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ.

فَإِنْ رَحَلَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ نُظِرَ فِيهِ: فَإِنْ عَادَ إِلَى عَرَفَةِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ
لَمْ يُلْزَمْهُ دَمٌ. وَإِنْ لَمْ يَعُدْ لَزِمَهُ دَمٌ ^(٢).

(١) نِهَايَةُ اللَّفْطَةِ ٢٧/ب.

(٢) قَالَ الْمَرْذُوقِيُّ: «مَحَلُّ وُجُوبِ الدَّمِ، إِذَا لَمْ يُعُدَّ إِلَى الْمَوْقِفِ قَبْلَ الْغُرُوبِ». هَذَا الصَّحِيحُ =

وعلى الحاج أن يرمي بسبعين حصاة: سبعة منها عند جمرة العقبة يرميها في يوم النحر. وثلاثاً وستين يرميها بعد ذلك في ثلاثة أيام، كل يوم إحدى وعشرين حصاة في ثلاث جمرات، كل جمرة سبع حصيات.

وإذا رماها علاها علواً وكَبُرَ.

ولا يجوز أن يرمي بغير الحصى.

ولا يجوز أن يرمي بما قد رُمِيَ به.

فإن ترك حصاة لم يرمها لزمه مدٌّ من طعام.

وإذا تعجل في يومين رمى بقية الحصى الذي معه، ولا شيء عليه.

فإن ترك الرمي ذبح شاة.

[محظورات الإحرام]^(١)

ومحظورات الإحرام تسعة:

فَسَتْهُ يَسْتَوِي عَمْدُهَا وَخَطْوُهَا. وثلاثة يُفَرَّقُ بَيْنَ عَمْدِهَا وَخَطْوِهَا.

وهو حلق الشعر، وقتل الصيد، وتقليم الأظفار، والنكاح، والوطء في الفرج،

والإنزال عن مباشرة من الوطء فيما دون الفرج.

= مِنَ الْمَذْهَبِ. جَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ»، وَغَيْرِهِمْ. وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ. وَقَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: وَلَمْ يُعَدَّ إِلَى الْمُؤَقَّفِ قَبْلَ الْفَجْرِ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي «مُفْرَدَاتِهِ». فَإِنْ عَادَ إِلَى الْمُؤَقَّفِ قَبْلَ الْغُرُوبِ أَوْ قَبْلَ الْفَجْرِ، عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِهِ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ. عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُهُمْ. الْإِنْصَافُ (١٧٢/٩).

(١) المقنع - باب محظورات الإحرام (ص ١١٣ - ١١٧). زاد المستقنع (ص ١٦٢ - ١٦٣).

وأما الثلاثة التي يُفَرَّقُ بين عمدتها وخطئها^(١):

فالطيب، واللباس، وتظليل المحمل.

وليس شيء من هذه الأشياء يفسد الحجَّ إلا الوطئ قبل جمره العقبة.

واختلفت الرواية في الوطئ فيما دون الفرج إذا اقترن به إنزال على روايتين^(٢).

وسنة يجب بترك كل واحدٍ منها دم:

الإحرام من الميقات.

والجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفات.

والمبيت بمزدلفة.

وليالي منى.

والرمي.

والطواف.

وللحج تحللان: تحلل أول، وتحلل ثاني.

فالتحلل الأول يحصل بالرمي، وبالطواف وبالرمي، والحلاق، وبالحلاق

والطواف؛ فيحل له كل شيء إلا الوطئ.

والتحلل الثاني: يحصل بما بقي من الثلاثة.

(١) نهاية ٢٧/ب.

(٢) قال المَزْدَاوِيُّ: «قوله [أي في المقنع]: وهل يُفسدُ نُسْكُهُ؟ على روايتين. وأُطْلِقُهُمَا فِي

«الْإِزْشَادِ»، وَ«الْإِضْطِحَاجِ»، الْإِنْصَافَ (٨/٣٥٢).

فصل: في جزاء الصيد والفدية^(١)

وإذا حلق المحرم شعرة أو قصَّ ظفرًا لزمه مُدٌّ من طعام.

وفي الشعرتين والظفرين مُدَّان. وفي الثلاثة فما زاد عليها دم.

فإن حلق شعر رأسه وبدنه لزمه دمان.

فإن لبس أو تطيب لزمه خلع الثوب وغسل الطيب، وعليه دم.

فإن كان ناسيًا؛ نُظِرَ فيه: فإن خلع عقيب الذكر لم يلزمه دم. وإن لم يخلع لزمه

دم. ولا فرق بين أن يغطي عضوًا من أعضائه أو جميع بدنه. وكذلك حكم الطيب.

وإحرام الرِّجُل في رأسه ورجليه، وإحرام المرأة في وجهها وكفَّيها^(٢).

وإذا لم يجد المحرم الإزار والتعلين لبس الخفين والسراويل على حالهما؛

ولا فدية عليه.

والصَّيْد على ضربين: ما له مثل. وما لا مثل له.

فما له مثل على ضربين: ضرب قضت الصحابة فيه بالمثل. فيجب ما قضت.

وضرب لم تقض الصحابة فيه بشيء؛ فيردّ إلى أقرب الأشياء شبهًا به.

فأمّا ما قضت الصحابة فيه بالمثل:

فالتَّعَامَةُ قضت فيها بدنة.

(١) المقنع (ص ١١٧ - ١٢٢). زاد المستقنع (ص ١٦٣ - ١٦٧).

(٢) قال المزدائي: «وقال أبو الفرج الشَّيرَازِيُّ في «الإيضاح»: والمرأة إخراجها في وجهها

وكفَّيها». الإنصاف (٨/ ٣٥٦).

وفي حمار الوحش بقرة.

وفي الغزال عنز.

وفي الأرنب عناق.

وفي اليربوع جفرة.

وفي /^(١) الحمام وكل ما عبَّ وهَدَرَ شاة.

وفي العصافير قيمتها.

فإن شاء أخرج المثل، وإن شاء قَوِّم المثل بالدراهم واشترى به طعامًا،
وتصدق به، وإن شاء صام عن كل مُدٍّ يومًا^(٢).

وما لا مثل له يجب فيه قيمته، وهو مختير في إخراج القيمة أو الصَّيام عن كل
مُدٍّ يومًا.

وشجر الحرم حرام، وكذلك حشيشه إلا الإذخر.

فإن قطع شجرة من شجر الحرم؛ نُظِرَ فيه: فإن كانت كبيرة لزمه بقرة. وفي
الصغيرة شاة. وفي الحشيش قيمته.

فإن قتل من الحيوان ما لا يؤكل لحمه، أو قطع من الشجر ما لا منفعة فيه لم
يلزمه جزاء.

(١) نهاية اللقطة ٢٨/ب.

(٢) قال المَرْدَاوِيُّ: «ظاهرُ قولِهِ أيضًا: أو يصومُ عن كُلِّ مُدٍّ يومًا. أَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الْبَرِّ أَوْ مِنَ
غَيْرِهِ. وهو ظاهرُ كلامِ الخَزَنِيِّ أيضًا. وتابَعَهُ فِي «الْإِزْسَادِ»، وَ«الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَ«عُقُودِ
ابْنِ النَّبَّاسِ»، وَ«الْإِيضَاحِ». الإِنْصَافُ (٣٨٦/٨).

وصيد الحرم حرام. فإن قتله قاتل لزمه الجزاء.

وإن كان في الحل ورمى صيداً في الحرم وقتله كان عليه الجزاء.

وإن كان في الحرم ورمى صيداً في الحل ولم يكن محرماً لم يلزمه الجزاء.

فإن كان أصل شجرة في الحرم وأغصانها في الحل، وسقط طائر على غصن من أغصانها وقتله قاتل لزمه الجزاء.

وإذا اشترك جماعة في قتل صيد لم يلزمهم إلا جزاء واحد.

وإذا قتل صيداً مملوكاً لزمه قيمته لمالكه، ولزمه الجزاء لحق الله تعالى.

وإذا دلّ على الصيد لزمه لدلالته جزاء.

ولا يصح عقد شري الصيد من المحرم.

وإذا كان في ملكه صيد قبل الإحرام نُظِرَ فيه: فإن كان في بلده لم يؤمر بإخراجه، وإن كان في يده المشاهدة لزمه تخليته وإحاقه بالوحش.

وإذا اصطاد المحرم صيداً ثم أطلقه وألحقه بالوحش لم يلزمه جزاء.

فإن قتل صيداً في الحرم وهو محرّم لم يلزمه إلا جزاء واحد.

ولا يتزوج المُحْرَمُ، ولا يُزَوَّج؛ فإن فعل فالتكاح باطل.

وهل يجوز له أن يراجع زوجته أم لا؟ على روايتين. والصحيح: أنه لا يجوز^(١).

(١) قال المزدائي: «والزواية الثانية، المنع وعدم الصّحة. نقلها الجماعة عن أحمد. ونصّها القاضي وأصحابه. قال ابن عيّيل: لا يصحّ على المشهور. قال في «الإيضاح»: وهي أصحّ. ونصّها في «المُنْهَجِ». الإنصاف (٨/ ٣٣٠).

وإذا ذبح المحرم صبيداً كان ميتة.

ولا يأكل المحرم ما صُيِّدَ لأجله^(١).

وذكاة المحرم لغير الصَّيْد جائزة.

وإذا قصَّ شعر الصَّيْد أو أتلَف بيضه لزمه ضمان ما نقص.

وكل جزاء تعلق بالإحرام فإن ذبحه وتفرقة لحمه تختص بمساكين الحرم دون غيرهم.

ولا يجوز أكل شيء من الدماء المتعلقة بالإحرام إلا من دمين: دم التمتع، ودم القران. وما عداهما فلا يجوز الأكل منه.

ولا تجب البدنة إلا في موضعين: في قتل النعامة، وفي الوطئ قبل جمرة العقبة.

وإذا أفسد الحجَّ لزمه المضي في الفاسد وعليه الحجَّ من قابل، ولزمه بدنة.

وإذا فاته الحجَّ تحلل بعمره.

فإن أحصر عن الحجَّ فهل يلزمه دم أم لا؟ يُنظر فيه: فإن اشترط في الإحرام فقال: إن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني. لم يلزمه دم.

وإن لم يشترط لزمه دم.

وللصبي حجَّ صحيح. فإن عجز عن الاتيان ببعض أفعال الحجَّ فُعلَ عنه ذلك.

وكذلك الرُّجل إذا أغمى عليه في بعض أفعال الحجَّ فُعلَ عنه أيضاً.

ويصح طواف المحمول إذا كان لعذر. ويقع عنه دون الحامل له.

وإن كان لغير عذر لم يصح.

ويصح تمتع المكي وقرانه.

وإذا بلغ الصبي، وأسلم الكافر، وعُتِقَ العبد قبل الوقوف، أو كانوا بعرفات
أجزأهم ذلك عن فرض الحج.

وإذا رُحِلَ من مكة ولم يطف للزيارة، وكان قد طاف للوداع لم يُجزَّه عن
طواف الزيارة، ولزمه أن يرجع محرماً حتى يطوف طواف الزيارة.

ويجوز الصيام عن دم التمتع.

وَفَذِيهِ الْأَذَى إِمَّا بِمَكَّةَ أَوْ بِلَدِهِ.

وإذا كان الرجل معضوباً، أو زمنًا، أو شيخاً لا يستمسك على الزاحلة جاز له
أن يستتيب من يحج عنه في حال حياته.

ويلزم الأعمى أن يحج بنفسه.

ولا يجوز أن يحج عن غيره من لم يكن حج عن نفسه.

ولا يجوز الاستئجار على الحج.

فإن أخذ حجةً كان ما فضل لورثة الميت.

ولا يلزمه فريضة الحج ببذل الغير، مثل أن يقول/ ^(١) له رجل: أنا أعطيك

مالا تحج به، أو أنا أحج بك. لم يلزمه بهذا البذل فريضة الحج.

(١) نهاية اللقطة ٢٩/ب.

ولا يجوز الطواف إلا بطهارة.

فإن سلك الحجر في طوافه لم يُجْزِهِ.

وإذا طاف خارج المسجد الحرام لم يُجْزِهِ.

فإن ترك شيئاً من الأشواط السبع لم يُجْزِهِ.

وإذا مات الرّجل وعليه حَجَّةُ الإسلام أُخِذَتِ الحَجَّةُ من صلب ماله أو صى
بذلك أو لم يوصِ.

وتكون الحَجَّةُ من دويرة أهله. فإن أخرج حَجَّةً ميقانية لم تُجْزِهِ.

وإذا مات وعليه ذَيْنٌ وَحِجٌّ؛ ضُرِبَ الْحَجُّ مع الذَّيْنِ بحصته.



كتاب البيوع^(١)

لا يصحُّ البيعُ إلا بوجود خمس شرائط^(٢):

الإيجاب: وهو قوله: (بِغْتُ).

والقبول: وهو قوله: (قَبِلْتُ).

وأن يكون العوضان معلومين (الثَّمَنُ والمُثَمَّن).

وأن يكون من مالك جائر التصرف.

وأن يكون ممّا يجوز العقد عليه.

فإن اختل شرط منها لم يصح البيع.

[أنواع البيوع]

والبيوع على ثلاثة أضرب:

بيع عين حاضرة مشار إليها فيصحُّ بيعها؛ ويلزم بالفرق.

وبيع عين غائبة أو حاضرة مستورة؛ فهذا يُنظر فيه: فإن وجد من البائع الصفة؛

فالببيع صحيح، ولا خيار للمشتري مع وجودها. فإن لم تُجد الصفة فالمشتري

بالخيار بين الفسخ والإمضاء.

(١) المقنع (ص ١٥١). زاد المستقنع (ص ١٨٧).

(٢) المقنع (ص ١٥١ - ١٥٥).

وبيعُ موصوف في الذمة: وهو السَّلَمُ فيصَحُّ إذا ضُبِطَتْ صفاته.

وخيار المجلس ثابتٌ في عقود المعاوضات اللازمة التي يُقصدُ منها المال؛ كالبيع، والصَّرَف، والسَّلَم، والإجارة.

ولا يثبت في الجائزة؛ كالشُّركة، والمضاربة، والوكالة، والجمالة. ولا في اللازمة التي لا يقصد منها المال؛ كالخُلْع، والنكاح.

[أسباب رد المبيع]

والذي يُردُّ به المبيع على أربعة أضرب:

أحدها: كل نقص ينقص لأجله الثمن؛ كالجنون، والجذام، والبرص.

الثاني: أن يشترط شرطاً يزيد لأجله /^(١) الثمن، ثم بان بخلافه؛ مثل أن يشترط كاتباً فبان أمثياً، أو ذا صنعة ثم بان بخلافه.

الثالث: أن يدلس المبيع بما يزيد لأجله الثمن؛ مثل أن يُحمَرَّ وجه الجارية، أو يُسَوَّد شعرها، أو يصري اللبن في ضرع الشاة؛ فيكون المشتري بالخيار إن شاء ردَّ وأخذ جميع الثمن، وإن شاء أمسك وأخذ أرض النقص.

الرابع: أن يجد به عيباً؛ كالسَّرَق، والزَّنا، والإباق، والبول في الفراش؛ فهذا يُنظر فيه: فإن كان صغيراً فليس بعيب. وإن كان كبيراً؛ نُظِرَ فيه: فإن تكرَّر فهو عيب. وإن لم يتكرَّر فليس بعيب.

وإذا وجد بالسلعة عيباً وقد غيَّر السلعة بأن صبغ الثوب أو فصله؛ ففيه روايتان: أحدهما: يملك الردَّ. والأخرى: لا يملك إلا أخذ الأرض.

والأرش: هو أن يقال: كم قيمة هذا الثوب معيًّا، وكم قيمته صحيحًا؟ فيأخذ ما بينهما.

وبجوز خيار الشرط أكثر من ثلاث.

[الشروط في عقد البيع]^(١)

والشروط في عقد البيع على أربعة أضرب:

شرط هو من موجب العقد ومقتضاه؛ فلا يؤثر فيه. كالبيع بشرط التقابض في الحال. فهذا الشرط وجوده كعدمه؛ لأن إطلاق العقد يقتضيه.

الشرط الثاني: ليس من موجب العقد ولا مقتضاه، لكن من مصلحته. كالبيع بشرط الخيار، والرهن، والضمين. فهذا شرط لازم.

الثالث: لا من موجب العقد ولا مقتضاه، إلا أنه لا ينافي مقتضاه. كاشتراط منفعة المبيع والبائع والمشتري. فهذا شرط صحيح.

الرابع: ما ينافي مقتضى البيع، وهو على ضربين:

ما بُني على التغليب والسرّاية. وما لم يُبنَ على التغليب والسرّاية.

فأما ما بُني على التغليب والسرّاية: فهو كالبيع بشرط العتق. فالبيع صحيح، وهل يلزم الوفاء بالعتق أم لا؟ على روايتين.

وما لم يُبنَ على التغليب والسرّاية: فالبيع بشرط أن لا يطاء، ولا يهب، ولا يعتق/^(٢)؛ فالشرط باطل رواية واحدة.

(١) المقنع (ص ١٥٧ - ١٥٨). زاد المستقنع (ص ١٩٣ - ١٩٤).

(٢) نهاية اللقطة ٣٠/ب.

وهل يبطل عقد البيع أم لا؟ على روايتين^(١).

[البيع المنهي عنها]

وقد نهى النبي ﷺ عن خمسة وعشرين خصلة في البيع:

(نهى عن تلقى الرُّكبان)^(٢): وهو أن يتلقى الرجلُ الباديةَ؛ فيأخذ منهم ويسع لهم؛ فنهى ﷺ عن ذلك، وقال: (دعوا النَّاسَ يرزق الله بعضهم من بعض).

(نهى عن بيع حاضرٍ لباد)^(٣): وهو أن يتلقى البدوي قبل دخوله البلد ومعرفته بالسَّعر، فيشتري منه ويغبنه غبنًا يخرج عن العادة.

(نهى عن النجش)^(٤) وهو: أن يزيد في السلعة وهو غير مُشتري لها؛ فيغُرُّ بذلك المشتري. هذا إذا لم يكن في سوق البيع، فإن كانوا في سوق البيع وتزايدوا على عادة التجار فالبيع صحيح. فإن قصدوا بذلك إضرار المشتري ولم يكن عالمًا فالبيع باطل^(٥). وفيه رواية أخرى: أن النجش صحيح.

(١) قال المَرْدَاوِيُّ: «وهل يُبطلُ البَيْعُ؟ على رِوَايَتَيْنِ. وأُطْلِقَهُمَا في «الهِدَايَةِ»، و«الْإِصْحَاحِ»، الإنصاف (١١/٢٣٣).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٩/٣) برقم: (٢١٤٠)، ومسلم في «صحيحه» (٤/١٣٥) برقم: (١٤٠٨) من حديث أبي هريرة.

(٣) جزء من الحديث السابق، وقد ورد من حديث جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ). أخرجه مسلم في «صحيحه» (٥/٥) برقم: (١٥٢٢).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٩/٣) برقم: (٢١٤٢)، (٢٤/٩) برقم: (٦٩٦٣) ومسلم في «صحيحه» (٥/٥) برقم: (١٥١٦) من حديث ابن عمر.

(٥) قال المَرْدَاوِيُّ: «وقال في «الْإِصْحَاحِ»: يُبطلُ مع عَلْمِهِ». الإنصاف (١١/٣٤١).

ونهى عن الحصة^(١)، والمناذرة، واللامسة^(٢)؛ وهي: ثلاثة بيوع كانت

اليهود من أهل خيبر تفعلها.

فكان إذا نبذ البائع السلعة إلى المشتري فقد لزمته وتم البيع.

وإذا لمس المشتري السلعة فلا يملك أحد الزيادة عليه.

وإذا ألقى أحدهم على السلعة حجرًا فقد تم البيع.

و(نهى عن بيع حبَل الحبلَة)^(٣) وهو: ولد الولد، وقيل: نِتَاج النِّتَاج.

و(نهى عن بيع وثنِي)^(٤) وهو: أن يبيع الحيوان ويشترط الحمل.

و(نهى عن بيع وشرط)^(٥): وهو محمول على الشروط الفاسدة التي تقدم ذكرها.

(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَزْرِ).

أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٣٩/٤) برقم: (١٤١٦).

(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ، وَعَنْ لَيْسَتَيْنِ، وَعَنْ صَلَاتَيْنِ: نَهَى

عَنِ الصَّلَاةِ بِنَدِّ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبِنَدِّ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ الشَّمْسُ، وَعَنِ اسْتِمَالِ

الصَّمَاءِ، وَعَنِ الْإِخْتِيَاءِ فِي نَوْبٍ وَاحِدٍ، يُفْضِي بِفَرْجِهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَعَنِ الْمُنَابَذَةِ، وَالْمَلَامَةِ.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢٠/١) برقم: (٥٨٤)، ومسلم في «صحيحه» (٢/٥)

برقم: (١٥١١).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٠/٣) برقم: (٢١٤٣)، ومسلم في «صحيحه» (٣/٥)

برقم: (١٥١٤) من حديث ابن عمر.

(٤) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَخَاقِلَةِ، وَالْمُرَاتَبَةِ،

وَالْمُعَاوَمَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ... قَالَ أَخْلَعُهَا: بَيْعُ السَّيْنِ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ... وَعَنِ الثَّيَابِ، وَرَخَصَ

فِي الْفَرَايَا). أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٢/٥) برقم: (١٥٣٦).

(٥) قال الألباني: «ضعيف جدا». قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (٦٣/١٨) حديث

باطل ليس في شيء من كتب المسلمين وإنما يروى في حكاية منقطعة، وقال فيها أيضًا =

(ونهى عن بيع ما لم يقبض)^(١) وهذا في المكيل والموزون.

(ونهى عن ربح ما لم يُضمن): وهو يحتمله أيضًا.

(ونهى عن بيع وسلف): وهو أن يقول: بعثك هذه السلعة على أن تقرضني قرضًا، أو تُسلفني سلفًا؛ فقد بطل البيع والقرض. على وجهين.

(ونهى عن بيعتين في بيعة): وهو أن يقول: بعثك هذه السلعة بعشرة صحاح، أو بخمسة/^(٢) عشر مكسرة.

(ونهى عن بيع الطير في الهواء، والسّمك في الماء)^(٣).

(٢٩/١٣٢)، وفي (٣/٣٢٦): يروى في حكاية عن أبي حنيفة وابن أبي سلمة وشريك، ذكره جماعة من المصنفين في الفقه، ولا يوجد في شيء من دواوين الحديث، وقد أنكره أحمد وغيره من العلماء. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٧٠٣/١) برقم (٤٩١).

(١) أخرج الإمام أحمد في «مسنده» (١١/٢٠٣) برقم (٦٦٢٨) عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ، وَعَنْ بَيْعٍ وَسَلْفٍ، وَعَنْ رِبْحٍ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَعَنْ بَيْعٍ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ). وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (٢/٧٣٧) برقم (٢١٨٨)، والذّارمي في «مسنده» (٣/١٦٦٧) برقم (٢٦٠٢)، والنّسائي في «المجتبى» (٧/٢٩٥) برقم (٤٦٢٩). وقال الألباني: حسن صحيح. وهو يشمل الأحاديث الثلاثة التي تليه.

(٢) نهاية اللقطة ٣١/أ.

(٣) لم يرد بلفظه ولكن يندرج تحت بيع الغرر، وبيع الغرر يدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة: كبيع الأبق، والمعدوم، والمجهول، وما لا يقدر على تسليمه، وما لم يتم ملك البائع عليه، وبيع السمك في الماء الكثير، واللبن في الضرع، وبيع الحمل في البطن، ونظائر ذلك. وقد أخرج مسلم في «صحيحه» (٣/١١٥٣) برقم (١٥١٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْخَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ).

(ونهى عن بيع الآبق).

(ونهى عن بيع الثمرة حتى تزهو)^(١): والزهو أن يظهر فيها النضج. وهذا محمول على شرط التبقية. فإن باعه بشرط القطع في الحال صح.

وظهور الصّلاح في شجرة من البستان صلاح في جميعه.

وإذا باع الثمرة بعد بدو صلاحها كان له قطعها على الوجه المعتاد، ولم يُؤخذ بقطعها في الحال.

(ونهى عن بيع ما لم يُسر)^(٢) وهذا محمول على ما لم يوجد فيه صفة. فإن ضُبط بالصفة فوجده المشتري على الصفة فلا خيار له في فسخ البيع.

فإن وجد بعض الصفة كان المشتري بالخيار بين الفسخ والإمضاء.

(ونهى عن بيع الحبّ حتى يُفرك، وحتى يشتدّ)^(٣) وهذا محمول على شرط التبقية. فإن باعه بشرط القطع في الحال صح.

(ونهى عن بيع الحنطة في سنبليها)^(٤) وهذا محمول عليه قبل أن يشتدّ.

(ونهى عن بيع اللبن في الضرع، والصوف على الظّهر)^(٥)، والحمل في

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٢٢/٢١) برقم (١٣٦١٣)، وابن ماجه في «سننه» (٧٤٧/٢) برقم (٢٢١٧). وقال الألباني: صحيح.

(٢) لم يرد بهذا اللفظ، وهو يدخل تحت (بيع الغرر)، و(بيع ما ليس عندك).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٨٤/٢٠) برقم (١٢٦٣٨)، وقال شعيب الأرناؤوط: صحيح.

(٤) لم يرد حديث بهذا اللفظ، ومعناه صحيح يدخل تحت الحديث السابق: (نهى عن بيع الحبّ حتى يُفرك)، والمقصود به اجتناب الغرر.

(٥) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٠١/٤) برقم (٣٧٠٨)، (١٠١/٤) برقم (٣٧١٣)، =

البطن^(١)، والحيوان باللحم^(٢)، والرطب بالتمر^(٣)، والنوى في التمر، والحنطة بالزراع).

فجميع هذه البيوع باطلة، إلا تلقى الرُكبان فإنه لا يبطل من أصله، بل يكون البائع فيه الخيار إذا غُبِنَا يُخْرُجُ عن العادة بين الفسخ والإمضاء.

والبيع المشروط فيه الخيار ينتقل المِلْكُ فيه إلى المشتري سواءً كان الخيار للبائع أو المشتري أو لهما جميعاً.

وإذا اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن تحالفا^(٤)؛ فإن شاء المشتري أخذ السلعة بالثمن الذي ذكره البائع، وإلا انفسخ البيع.

= والبيهقي في «سننه الكبير» (٣٤٠ / ٥) برقم: (١٠٩٦٨)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٧٥ / ٨) برقم: (١٤٣٧٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦٠٧ / ١٠) برقم: (٢٠٨٨٢)؛ عن ابن عباس قال: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُبَاعَ ثَمْرَةٌ حَتَّى تُطْعَمَ، وَلَا صُوفٌ عَلَى ظَهْرٍ، وَلَا لَبَنٌ فِي ضَرْعٍ).... وَلَا يُزَوَّى هَذَا اللَّفْظُ: «وَلَا صُوفٌ عَلَى ظَهْرٍ، وَلَا لَبَنٌ فِي ضَرْعٍ»، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(١) يدخل تحت بيع الغرر.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٩٤٧ / ١) برقم: (٥٦٧ / ٢٤١٤)، والحاكم في «مستدرکه» (٣٥ / ٢) برقم: (٢٢٦٥)، والبيهقي في «سننه الكبير» (٢٩٦ / ٥) برقم: (١٠٦٨٠)؛ عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِاللَّخْمِ، وَهُوَ مَرْسَلٌ.

(٣) وهو بيع المزابنة، وقد أخرج مسلم في «صحيحه» (١٣ / ٥) برقم: (١٥٣٩)؛ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُرَابَنَةِ وَالْمُخَافَلَةِ)، وَالْمُرَابَنَةُ: أَنْ يُبَاعَ ثَمْرُ النَّخْلِ بِالثَّمْرِ، وَالْمُخَافَلَةُ: أَنْ يُبَاعَ الزُّرْعُ بِالْقَمْحِ، وَاسْتِكْرَاءُ الْأَرْضِ بِالْقَمْحِ.

(٤) قال المزداوي: «وقال في «الإيضاح»: يتحالقان، كالحلِفِ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ». الإنصاف (٤٢٥ / ١١).

فإذا اختلفا في صفة السلعة؛ فالقول قول المشتري مع يمينه.

وإذا باعه حيواناً بالبراءة من كل عيب لم يُبر بحال سواء علم البائع بمكانه أو لم يعلم. فإن علم بمكانه المشتري لم يملك الرّد. فإن أمكن حدوثه عندهما تحالفا.

وإذا اشترى سلعة بعشرة دراهم، ثم باعها/ ^(١) بخمسة عشر درهماً، ثم اشتراها بعشرة دراهم أخبر شراها خمسة دراهم. فإن أخبر بزيادة عن رأس المال؛ نُظِرَ فيه: فإن كان عالمًا بذلك حال ابتداء العقد فالبيع باطل. وإن لم يعلم بذلك حطّ الزيادة، وحطّها من الرّبح، وكان البيع صحيحاً.

وإذا اشترى سلعة بثمن مؤجل لم يجز أن يُخَبَّرَ بذلك الثمن حالا.

باب ما يجري فيه الزيا^(٢)

وعلة الزيا زيادة كيل في جنس، وزيادة وزن في جنس.

ويجوز بيع الذهب بالذهب وزناً بوزن يداً بيد، ولا يجوز بزيادة. وسواءً في ذلك المعمول وغيره.

ويجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلاً يداً بيد، ولا يجوز نسيئة.

فإن وُجد في أحد العوضين عيباً؛ نُظِرَ فيه: فإن كان من جنس المعقود عليه؛ كالوضوح في الذهب، والسواد في الفضة؛ فهو مختير إن شاء أمسك ولا بدل، وإن شاء ردّ. وسواءً في ذلك قبل التفرق أو بعده.

فإن كان من غير جنس المعقود عليه كالنحاس والرصاص؛ فهذا يُنظر فيه:

(١) نهاية اللقطة ٣١/ ب.

(٢) المقنع - باب الزيا والصرف (ص ١٦٧ - ١٧٢). زاد المستقنع (ص ٢٠٢ - ٢٠٥).

فَإِنْ كَانَ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَلَكُ الْبَدَلِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فَالْصَّرْفُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُمَا تَفَرَّقَا عَنْ غَيْرِ قَبْضٍ.

وَيَجُوزُ بَيْعُ الْحَنْظَةِ بِالشَّعِيرِ مَتَفَاضِلًا يَدًا بِيَدٍ، وَلَا يَجُوزُ نَسِيئَةٌ.

وَيَجُوزُ بَيْعُ الْمَأْكُولِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ يَدًا بِيَدٍ، وَلَا يَجُوزُ نَسِيئَةٌ.

وَيَجُوزُ بَيْعُ اللَّحْمِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ إِذَا تَنَاهَا جَفَافًا، وَنَزَعَ مِنْهُ الْعِظَامَ.

وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي اللَّحُومِ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ جَمِيعَهَا جَنْسٌ وَاحِدٌ. فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا مَتَفَاضِلًا.

الرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهَا ثَلَاثَةُ أَجْنَاسٍ: بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ جَنْسٌ، وَالطَّيْرِ جَنْسٌ، وَبَنَاتِ الْمَاءِ جَنْسٌ.

الرِّوَايَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّهَا أَجْنَاسٌ كَثِيرَةٌ. فَعَلَى هَاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ مَتَفَاضِلًا.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ السُّمُسُمِ بِالشَّيْرَجِ^(١)، وَلَا الزَّيْتُونُ بِالزَّيْتِ، وَلَا الرُّطْبُ^(٢) /

بِالثَّمَرِ. وَقَدْ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْعَرَايَا^(٣)، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعَ الرَّجُلِ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَرِ فَيَبِيعُهُ بِخَرْصِهِ رَطْبًا.

(١) وَهُوَ (السَّيْرَجُ) زَيْتُ السَّمْسَمِ.

(٢) نَهَايَةُ اللَّقْطَةِ ٣٢/أ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٤/٣) بِرَقْمٍ: (٢١٧٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣/٥)

بِرَقْمٍ: (١٥٣٤) مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا

بِخَرْصِهَا).

ولا يجوز ذلك إلا بوجود ثلاث شرائط:

أن يكون الثمر دون خمسة أوسق.

وأن يكون به حاجة إلى الرطب.

وأن لا يكون معه ما يشتري رطباً.

فإن اختلف شرط منها لم يجز له ذلك.

وإذا باعه سلعة بثمن مؤجل لم يجز أن يشتريها بأقل ممّا باعها؛ لأنه ربا.

ويجري الربا في القليل والكثير. فعلى هذا لا يجوز بيع الفحمة بالفحمتين،

ولا التمرة بالتمرّتين.

وكل أجناس مختلفة يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً يجوز بيع فروعها

متفاضلاً؛ لأنها فروع لأصول هي أجناس فجاز بيع بعضها ببعض متفاضلاً؛

كالأدقّة والأخباز.

ولا يجري الربا فيما عدا المكيل والموزون من المعدودات والمذروعات.

وإذا باع شيئاً بجنسه ومعه من غير جنسه؛ كمُدّ تمر ودرهم بمُدّ تمر، أو بمُدّي

تمر؛ فهل يصح أم لا؟ على روايتين. والصحيح أنه لا يجوز.

ولا يجوز بيع الذهب والفضّة بتبيّره متفاضلاً.

ويجوز قرض الخبز والخمير؛ لما فيه من الحاجة.



كتاب السَّلم^(١)

ولا يصحُّ السَّلم إلا بوجود خمس شرائط؛ شرطان في الثَّمن، وثلاثة في المَثْمَن. فأما اللذان في الثَّمن:

فهو أن يكون معلومًا بالصفة. وأن يقبض في المجلس.

وأما الثلاثة التي في المَثْمَن:

فهو أن يكون معلومًا بالصفة. وأن يكون بأجل معلوم. وأن يكون عام الوجود في محله. فإن اختلف شرط منها لم يصحُّ السَّلم.

ويصحُّ السَّلم في كل ما يُضبط بالصفة، إلا الجواهر والقماقم.

وفي الخضراوات روايتان.

وفي القسيِّ والشَّباب احتمال.

ويذكر كل صفة يختلف باختلافها الثَّمن.

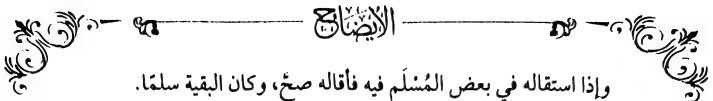
ولا يصحُّ السَّلم في ثمرة بستان بعينه. فإن أسلم فالسَّلم باطل^(٢).

ويجوز اشتراط الإيفاء في مكان السَّلم.

والسَّلم الحال غير جائز.

(١) المقنع (ص ١٧٢ - ١٧٦). زاد المستقنع (ص ٢٠٩ - ٢١٢).

(٢) نهاية اللقطة ٣٢/ب.



وإذا استقاله في بعض المُسَلَّم فيه فأقاله صحَّ، وكان البقية سلماً.

ولا يجوز أن يسلم فيما أسلم فيه.

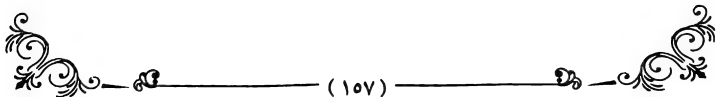
ولا يجوز أخذ الرهن بما في الذمة من مال السِّلْم؛ لأن السِّلْم مأخوذ من الاستسلام؛ فإن أخذ منه الرهن لم يستسلم إليه.

وإذا أسلم في شيء واحد على أن يقبضه أجزاء معلومة في أوقات متفرقة فجائز.

ولا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه، ولا هبته، ولا هديته، ولا عطيته، ولا صدقته.

وإذا حلَّ أجل السِّلْم وتعدَّر المسلم فيه فصاحب المال مختار بين الصبر على المسلم إليه وبين أخذ رأس ماله. ولا يملك أن يصرفه في غيره ولا يحيل به. والعقود التي تفتقر إلى القبض تسعة:

البيع، والصَّرف، والمسلم، وما يجري منه الرِّبا، والقرض، والرَّهن، والصَّدقة، والهبة والهدية، والعطية.



كتاب الرهن^(١)

ولا يصح أخذ الرهن بسبعة أشياء:

بما في الذمة من مال المسلم.

وبمال الكتابة.

وبديّة الخطأ من العاقلة.

وبالجُعل في الجعالة.

وبالجُعل في السبق والرّمي.

وبالمنافع المعيّنة، مثل أن يقول: أجرتك داري وعبدي هذا أشهرًا.

وضمنان عهدة المبيع.

وما عدا ذلك يجوز أخذ الرهن به.

ونماء الرهن يكون رهناً.

ونفقة الرهن تلزم الرّاهن؛ فإن امتنع من الإنفاق عليه أُجبرَ على ذلك.

فإن لم يكن معه ما يتفق أنفق المرتهن، وأخذ نماء الرهن بقدر نفقته.

ويصح رهن المشاع.

(١) المقنع (ص ١٧٦ - ١٨٠). زاد المستقنع (ص ٢١٣ - ٢١٦).

وَيَصْحُ رَهْنٌ مَا يُسْرَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ كَالْهَرِيسَةِ وَالشَّوَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَإِنْ خِيفَ عَلَيْهِ التَّلَفُ بَيْعٌ وَكَانَ ثَمَنُهُ رَهْنًا.

وَيَصْحُ عَقْدُ الْعَبْدِ الْمَرْهُونِ فِي إِحْدَى الرَّوَائِثِ، وَيَلْزَمُ سَيِّدُهُ قِيَمَتَهُ [و] تَكُونُ رَهْنًا.

وَإِذَا وَطِئَ الرَّاهِنُ الْأُمَّةَ الْمَرْهُونَةَ وَأَوْلَدَهَا؛ لَزِمَهُ قِيَمَتُهَا، وَقِيَمَةُ أَوْلَادِهَا، وَصَدَاقٌ مِثْلُهَا يَكُونُ رَهْنًا^(١).

وَإِذَا تَلَفَتِ الْعَيْنُ الْمَرْهُونَةُ سَقَطَ حَقُّ الْمَرْتَهَنِ مِنَ الْوُثِيقَةِ.

وَإِذَا رَهَنَهُ رَهْنًا بَذَيْنٍ أَوْ بَذَيْنَيْنِ، وَقَضَاهُ بَعْضُهُ؛ كَانَ رَهْنًا عَلَى مَا بَقِيَ.

وَإِذَا جَنَى الْعَبْدُ الْمَرْهُونَ؛ فَإِنْ فَدَاهُ سَيِّدُهُ بَقِيَ رَهْنًا.

وَإِنْ لَمْ يُفْدِهِ سَيِّدُهُ وَأَخَذَهُ وَلِيُّ الْمُجَنَّى عَلَيْهِ سَقَطَ حَقُّ الْمَرْتَهَنِ مِنَ الْوُثِيقَةِ.

وَإِذَا تَلَفَ الرَّهْنُ تَحْتَ يَدِ الْمَرْتَهَنِ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ فِيهِ لَمْ يَضْمَنْ؛ لِأَنَّهُ فِي يَدِهِ أَمَانَةً.

فَإِنْ اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالْمَرْتَهَنُ؛ فَالرَّاهِنُ يَقُولُ: تَعَدَّيْتُ، وَالْمَرْتَهَنُ يَقُولُ: لَمْ أَتَعَدَّ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْتَهَنِ مَعَ يَمِينِهِ.

وَإِذَا حُلَّ أَجَلُ الدَّيْنِ وَامْتَنَعَ الرَّاهِنُ مِنَ الْإِيفَاءِ بَاعَ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ الرَّهْنَ وَوَفَا الْمَرْتَهَنَ.

وَإِذَا رَهَنَهُ رَهْنًا بَذَيْنِ، ثُمَّ أَدَانِ مِنْهُ دَيْنًا آخَرَ؛ لَمْ يَكُنْ رَهْنًا إِلَّا بِالَّذِينَ الْأَوَّلِ.

وَإِذَا كَانَ الرَّهْنُ مِمَّا يُتَقَلُّ وَيَحُولُ؛ فَلَا يَلْزَمُ إِلَّا بِالْقَبْضِ.

وإن كان ممّا لا يُنتقل ويحوّل؛ فقبض المرتهن له وضع يده عليه بعد دفع يد

الزّاهن عنه.

١ وإذا شرط أن يكون الزّاهن على يد رجل فقبضه له صحّ.

بعضه

بعضه

الزّاهن على يد رجل

بعضه

من الزّاهن فقبضه له صحّ

بعضه

بعضه

بعضه

بعضه

بعضه

بعضه

بعضه

بعضه

بعضه

كتاب التفليس

والمُفْلِس الذي يكون عليه دُيُونٌ ويدَّعي أنه لا وفاء معه، فيبحث الحاكم عن باطن أمره؛ فإن وجد له مالا أخذه وَوَفَّى به الغرماء، وإن لم يجد له مالا أوقفه الحاكم في موضع يُشْهَرُهُ فيه، ونُوْدِيَ عليه: أن الحاكم قد فُلِّسَ فلانًا؛ فمن عامله بعد التفليس لم يملك مطالبته عند الحاكم.

ولا يُباع ثوب المُفْلِس، ولا داره، ولا فرسه، ولا عبده الذي لا غناء له عنه.

وَيُنْفَقُ عليه من ماله إلى أن يُوفي الغرماء، وَيُجَبَّرَ على الكسب.

وإذا وجد البائع عين ماله فهو أحقُّ به بوجود أربع شرائط:

أن يكون المشتري حيًّا.

وأن لا يكون تلف من السلعة جزءً.

وأن لا يكون قبض البائع / (١) من الثمن شيئًا.

وأن لا تكون السلعة زادت زيادة متصلة؛ كالسفن، والكبر، وتعليم القرآن.

وإذا أقرَّ المحجور عليه لِفُلْسٍ بحقٍّ في حال فَلْسِهِ لم يشارك المُقَرُّ له الغرماء،

بل يَتَّبَعُهُ به بعد فكِّ الحجر عنه.

(١) نهاية اللقطة ٣٣/ب.

وإذا كان على المفلس دين مُؤَجَّلٌ لم يحل بِفُلَيْسِهِ، وكذلك إذا كان على الميت دينٌ مُؤَجَّلٌ لم يحل بموته.

وإذا كان للمفلس حقٌ بشاهد ولم يحلف لم يملك الغرماء الحلفان.



كتاب الحجر^(١)

والحجر على ضربين:

حَجَرٌ لحق الغرماء. وحجر لحق نفسه.

فأما الحجر لحق الغير: فالفلس، والمرض، والعبد المأذون له في التجارة، والمكاتب. فالحجر على هؤلاء حجر خاص؛ لأنهم ممنوعون من التصرف في أعيان أموالهم، دون ذمهم.

والمرضى محجور عليه فيما زاد على الثلث، وله التصرف في الثلث كيف شاء؛ وهذا في التبرعات. فأما في الملاذ، والشهوات، والتزويج فله التصرف في جميع ماله.

وإذا حابا المريض بما يخرج عن العادة احتسب من ثلثه.

وكذلك المكاتب لا يمنع من التزويج، ويُمنع من التبرعات والمحابة.

وأما المحجور عليه لحق نفسه: فلصغر؛ والصغير على ضربين: مميز وغير مميز. فغير المميز لا يصح تصرفه بحال.

ويجوز قبول الهدية من يده، وإذنه في دخول الدار إذن صحيح. هذا إذا كان مرسلًا بذلك.

(١) المقنع (ص ١٨٦ - ١٩١). زاد المستقنع (ص ٢٢٢ - ٢٢٥).

والمميز على ضربين: مأذون له في التجارة، وغير مأذون له.

فالمأذون له يصح تصرفه وعقوده جميعها.

وغير المأذون له لا يصح تصرفه بحال.

وإذا أقر المحجور عليه صح إقراره بحقوق الأبدان والأموال. فحقوق الأبدان تُستوفى منه في الحال. وحقوق الأموال لا تُستوفى منه إلا بعد فك الحجر عنه.

وإذا بلغ الصبي رشيداً^(١) في ماله غير رشيد في دينه سلم إليه ماله. فإن عاود السفه أعيد الحجر عليه.

والبلوغ يحصل بأحد أسباب خمسة: ثلاثة يشترك فيها الرجال والنساء، واثنان تختص بالنساء.

فأما الثلاثة التي يشترك فيها الرجال والنساء: فإنزال المني، وإنبات الشعر موضع العانة، وبلوغ خمس عشرة سنة.

وأما الاثنان التي تختص بالنساء: فالحيض والحمل.

ولا تكون المرأة رشيدة حتى تبلغ، وتزوج، وتقيم مع الزوج سنة^(٢).

ويُنْفَذ نكاح المحجور عليه، وطلاقه، وتديره، ووصيته.

وهل ينفذ عتقه المنجز أم لا؟ على روايتين.

(١) نهاية اللقطة ٣٤/أ.

(٢) قال المزدائي: «وعنه: لا يدفع إلى الجارية مالها، ولو بعد رُشدها، حتى تزوج وتلد، أو

تقيم في بيت الزوج سنة. اختاره جماعة من الأصحاب؛ منهم أبو بكر، والقاضي، وابن عقيل في «التذكرة»، والشيرازي في «الإيضاح».... الإنصاف (١٣/٣٦٦).

كتاب الحوالة والضمان^(١)

والحوالة تفتقر إلى ثلاثة أشياء: مَحِيلٌ، ومُحَالٌ عليه، ومُخْتَالٌ.

فالمَحِيلُ: من يتحوَّل عنه الحقُّ.

والمُحَالُ عليه: من يتحوَّل عليه الحقُّ.

والمُخْتَالُ: من يَتَحَوَّلُ له الحقُّ.

وإذا أُحيل على ملِّي لزمه القَبُول، ولا يعتبر في القَبُول رضا.

وإنَّما يكون ملِيًّا إذا كان عليه من جنس حقِّه، وكان لا يُمَطَّلُ به.

والحوالة تَنَقُّلُ الحقَّ من ذمَّة إلى ذمَّة.

فإن مات المُحَالُ عليه، أو أفلس لم يملك الرجوعُ على المُحيل.

[الضمان]

والضَّمان يفتقر إلى ثلاثة أشياء:

ضامن، ومضمون له، ومضمون عنه.

والضَّمان لا ينقل الحقَّ من ذمَّة إلى ذمَّة، بل يملك مُطالبُهُ أيُّهما شاء؛ فأَيُّهما

قضاه حقُّه سقطت المطالبة عن الآخر.

(١) المقنع (ص ١٨٠ - ١٨٣). زاد المستقنع (ص ٢١٦ - ٢١٩).

والضمان يحصل بأحد أربعة ألفاظ:

أنا ضامن لك مالك عن فلان، وأنا كفيل، وأنا زعيم به، وقيل به.
وكل حق يصح أخذ الرهن به يصح أخذ الضمين به إلا ثلاثة أشياء:
ضمان عهدة المبيع.

الثاني: ضمان ما لم يجب.

الثالث: ضمان مال الكتابة.

فهذه تجوز أخذ الضمين بها، ولا يجوز أخذ الرهن بها.
ويصح ضمان المجهول.

كتاب الكفالة^(١)

ولا تصحُّ الكفالة بأربعة أشياء:

يبدن من عليه حدٌّ، وبمن قتل عمدًا، وبالعبد، وبالأمانات.

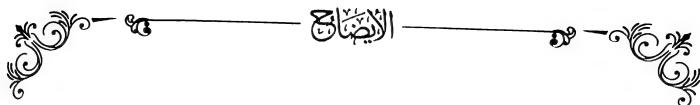
وتصحُّ فيما عدا ذلك من الحقوق.

والكفالة تتضمَّن إحضار الشخص المكفول عنه؛ فإن تعذَّر عليه إحضاره

لغير موت لزمه ما عليه.

ولا فرق بين أن يقول: أنا كفيل بوجهه، أو ببدنه، أو بعضو من أعضائه.

(١) نهاية اللقطة ٣٤/ب. وانظر المقنع (ص ١٨١ - ١٨٢). زاد المستنقع (ص ٢١٧ - ٢١٨).



كتاب الصلح^(١)

والصلح على خمسة أضرب:

صلح بين المسلمين.

وصلح بين أهل العدل وأهل البغي.

وصلح بين الزوجين.

وصلح بين الزوجتين.

وصلح في الأموال؛ وهو على أربعة أضرب:

معاقدة، وإبراء، وحطيطة، وهبة.

أمّا المعاقدة: فهو أن يعترف له بعين في يده، ثم يسأله أن يصالحه منها على شيء؛ فهذا يصح. فإن كان بشرط القضاء لم يصح. وهذا في معنى البيع في أنه يثبت فيه خيار الثلاث، وخيار الرّد بالعيب، وتثبت فيه الشفعة.

وأمّا الإبراء: فهو أن تكون البراءة عن بعضه مطلقاً، مثل أن يعترف له بألف؛ فيقول: قد أبرأتك عن خمسمئة فأعطني ما بقي. فإن كان بشرط القضاء لم يصح. وأمّا الحطيطة والهبة: فهو أن يحطّ عنه بعض الدّين، أو يهب له بعض العين.

(١) المقنع (ص ١٨٣ - ١٨٥). زاد المستقنع (ص ٢١٩ - ٢٢٠).

ولا تصحُّ الهبة إلا فيما كان عيناً^(١).

ويصحُّ الصلح على الإقرار والإنكار.

ويصحُّ الصلح على المجهول.

وإذا قال: أُلقي متاعك في البحر وعليّ ثمنه صحَّ الصلح عليه.

(١) قال المَزْدَاوِيُّ: «وفي «المَوْجِزِ»، و«الإيضاح»: لا تصحُّ هِبَةٌ في عَيْنٍ». الإنصاف (٢٨/١٧).

وهذا خطأ؛ ولعله من الناشر. ويؤكدُه ما نقله ابن مفلح قال: «وفي «المَوْجِزِ»، و«الإيضاح»:

لا تصحُّ هِبَةٌ إلَّا في عَيْنٍ». الفروع (٣٣٩/٦). والله أعلم.

كتاب الشركة^(١)

والشركة على أربعة أضرب:

شركة العنان، وشركة الوجوه، وشركة الأبدان، وشركة المفاوضة.

فأما شركة العنان: فهو أن يتساويا في رأس المال، والربح، والعمل.

فإن لم يتساويا؛ فالشركة صحيحة، والربح على ما اصطلاحا^(٢) عليه.

وأما شركة الوجوه: فهو أن يشتري كل واحد منهما بجاهه، ويأخذ في ذمته؛ فهذه شركة صحيحة أيضًا.

وأما شركة الأبدان: فهو أن يشتركا في الخياطة، والقصارة، وغير ذلك من الصنائع، وسواء إن اتفقا في الصنعة أو اختلفا، أو تساويا في العمل أو اختلفا؛ فالشركة صحيحة^(٣).

وأما شركة المفاوضة: فهو أن يشتركا فيما لم يكن موجودًا حال العقد من إرث أو لقطه أو قيمة مُتْلَفٍ وأرش جنائية.

فجميع الشركة صحيحة إلا المفاوضة.

وليس من صحة شرط الشركة اختلاط المالين.

(١) المقنع (ص ١٩٥ - ٢٠١). زاد المستقنع (ص ٢٢٩ - ٢٣٢).

(٢) نهاية اللقطة ٣٥/أ.

(٣) قال المَرَدَاوِيُّ: «قال في «الفروع»: ويصح مع اختلاف الصناعات، في الأصح.... وجزم به في: «الرجز»، و«المُنَوَّر»، و«النهاية»، و«الإيضاح»....». الإنصاف (١٤/١٦١).

كتاب المضاربة^(١)

وتصحُّ المضاربة بالدرهم والدنانير والثقرة^(٢) والفُلوس، ولا تصحُّ بالعُرُوض.

فإن دفع إليه عُرُضًا فقال: بعها وضارب بثمانها؛ صحَّ.

ولا يجوز أن يجعل للمضارب دراهم معلومة؛ مثل أن يقول: لك عشرة دراهم، وغير ذلك؛ لم يصح.

فإن جعل له الثلث أو الربع مطلقًا؛ صحَّ.

فإن شرط عليه شيئًا من الوضعية كانت المضاربة فاسدة، ويستحقُّ المُسَمَّى من الربح.

ولا يجوز للمضارب أن يبيع بنسيئة، ولا يأخذ بالمال سَفْتَجَةً^(٣) إلا أن يأذن له رب المال في ذلك.

وجوز أن يسافر بمال المضاربة إذا كان الغالب من الطريق السلامة. فإن عطب المال لم يضمن.

فإن كان الغالب من الطريق العَطَب؛ نُظِرَ فيه: فإن كان قد أذن له ربُّ المال فلا ضمان عليه. وإن لم يأذن له ربُّ المال ضمن.

(١) المقنع (ص ١٩٧ - ١٩٨). زاد المستقنع (ص ٢٣٠ - ٢٣١).

(٢) الثقرة: القطعة المذابة من الذهب أو الفضة. المعجم الوسيط (ص ٩٤٥).

(٣) السفتجة: هي أن يعطي آخر مالًا، وللآخر مال، في بلد المعطي، فيوفيه إياه هناك، فيستفيد أمن الطريق. المعجم الوسيط (ص ٤٣٢).

ونفقة المضارب على نفسه إلا أن يشترط ذلك على ربّ المال.

ولا يجوز أن يجعل للمضارب دراهم فضلة عما جعل له.

وإذا ادّعى المضارب تلف المال؛ فالقول قوله مع يمينه.

وإذا ربح في سلعة وخسر في أخرى؛ فالوضيعة من الربح حتى يقضي^(١)

المال.

وإذا كان له على رجل دين لم يجز أن يقول: ضارب بما عليك من الدين.

فإن كان له في يده وديعة جاز أن يقول: ضارب بها، ولا يستحق المضارب

شيئا من الربح حتى يُسلم رأس المال على حاله. وكذلك الشريك.

(١) نهاية اللقطة ٣٥/ب.

كتاب الوكالة^(١)

والوكالة عقدٌ جائز.

وتصحُّ الوكالة في جميع الحقوق التي يتولاها الموكل بنفسه من: بيع، وشراء، ونكاح، وطلاق، وغير ذلك.

والعقود على ثلاثة أضرب:

لازم الطرفين: كالبيع، والصرف، والسلم، والإجارة، والنكاح؛ فليس لأحد المتعاقدين أن يفسخ إلا بغير رضا صاحبه.

وجائز من الطرفين: كالشركة، والمضاربة، والوكالة، والجُعالة. ولكل واحد من المتعاقدين أن يفسخ بغير رضا صاحبه.

ولازم من أحد الطرفين: كالكتابة، والرهن؛ فليس للسيد أن يفسخ دون العبد، وللمرته أن يفسخ دون الزَّاهن.

ولا يجوز للوكيل أن يوكل فيما وُكل فيه.

وإذا ادَّعى الوكيل تلف المال؛ فالقول قوله مع يمينه.

وأصل هذا: أن كل من أمسك شيئاً لا للتفرد بمنفعته فالقول قوله مع يمينه.

وهذا في الأمانات.

(١) المقنع (ص ١٩١ - ١٩٤). زاد المستقنع (ص ٢٢٥ - ٢٢٩).

وبيع الوكيل وشراؤه من نفسه غير جائز. وكذلك الوصي.

وإذا أمر وكيله أن يدفع إلى رجل مالا، فادّعى أنه قد دفعه إليه لم يُقبل قوله على الأمر إلا ببيّنة.

وإذا وكله في شراء شيء بعينه فاشتري غيره صحّ الشراء للوكيل، ودفع عن الموكل.

وفسخ الوكالة لا يقفُ على علم الموكل ولا الوكيل.

وكل ما فعله الوكيل بعد الفسخ فهو باطل.

وإذا وكله في طلاق زوجته فهو بيده إلا أن يفسخ أو يظأ.

وإذا فسخ الوكيل من غير إذن لزمه ردُّ المال على حاله. وكذلك الشريك/ (١).

كتاب الإقرار^(١)

ولا يصحُّ إقرار من ليس بمُمَيِّزٍ، كالصَّبي، والمجنون.
والمُمَيِّز على ضربين: محجور عليه، وغير محجور عليه. وقد استوفى ذلك
في كتاب الحجر.

ولا يصحُّ إقرار المريض لوارثه.
وهل يصحُّ إقراره لزوجته أم لا؟ على روايتين:
أحدهما: لا يصح.
والثاني: يصحُّ بصداق المثل، ولا يجوز بزيادة عليه.
وإذا أقرَّ بشيء واستثنى من غير جنسه؛ لم يصحَّ استثناءه.
فإن استثنى عيناً من ورق، أو ورقاً من عين؛ فاختلف أصحابنا: فقال الخِرَقي:
يصحُّ^(٢). وقال غيره: لا يصحُّ.

فإن قلنا يصحُّ؛ فوجهه: أنَّ الذهب والفضة يجريان مجرى واحداً في قيم
المتلفات، وأروش الجنایات، ويُضَمُّ بعضها إلى بعض في الزُّكُوات.

(١) المقنع (ص ٥١٥ - ٥٢٥). وهو آخر كتاب في المقنع. زاد المستقنع (ص ٤١٠ - ٤١٣).

(٢) قال الخِرَقي: «ومن أقرَّ بشيء واستثنى من غير جنسه كان استثناءه باطلاً إلا أن يستثنى
عيناً من ورق أو ورقاً من عين». مختصر الخِرَقي (ص ٧٦).

وإن قلنا: لا يصح؛ فوجهه: أنهما جنسان.

وإذا أقر بشيء واستثنى بعضه؛ فإن استثنى الأكثر لم يصح.

وإن استثنى الأقل صح.

فإن استثنى النصف فهل تصح أم لا؟ على روايتين^(١).

وإذا فصل بين الاستثناء والإقرار بكلام أو بسكوت يمكنه فيه الكلام لم يصح استثناءه.

وإذا ادعى عليه شيئاً فقال: قد كان له عليّ وقبضه. لم يكن ذلك إقراراً منه بالحق.

وأربعة يصح إقرارهم على غيرهم: الشريك على شريكه بدين في الشركة.

والمضارب بذّين في المضاربة.

والمأذون له في التجارة بذّين في المال.

والمكاتب بذّين في كتابته.

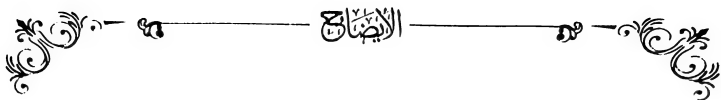
وإذا خلف الرجل ولدين فأقر أحدهما بأخ ثالث؛ نُظِرَ فيه: فإن كان معروف النسب لم يصح إقراره.

وإن كان غير معروف النسب، وصدّقه الآخر ثبت نسبه، وشاركهم في جملة الميراث.

وإن لم يصدّقه الآخر لم يثبت نسبه، ولزم المقر أن يدفع إليه ثلث ما في يده.

(١) قال المزدائي: «قوله: وفي استثناء النصف وجهان. وحكماهما في الإيضاح» روايتين....

وأطلقهما. الإنصاف (٣٠/٢٣٣ - ٢٣٤).



كتاب العارِية/ (١)

والعارِيةُ مضمونةٌ تعدَّى فيها المستعير أو لم يتعدَّ.

ولا يجوز للمستعير أن يُعير؛ فإن أعار كان متعدِّيًا.

وإذا تلف جزء من العين المُعارَة؛ نُظِرَ فيه: فإن كان مأذونًا له في إتلافه مثل حَمَلِ الْمَنَشَفَةِ، وَزَيْبَةِ الطُّنْفُسَةِ لم يضمن.

وإن كان غير مأذونًا له كالقطعة من السطل، والقصعة ضَمِنَ.

وإذا ادَّعى المستعير تلف العارِيةِ ضمن بكل حال.

فإن ادَّعى المستعير ردَّ العارِيةِ، وأنكره المُعير؛ فالقول قول المُعير مع يمينه دون المستعير.

فإن اختلفا في قيمة العين المُعارَة؛ فالقول قول المستعير مع يمينه.

كتاب الغصب^(١)

والأموال على ضربين: ما له مثل، وما لا مثل له.

فما له مثل: كالمكيل والموزون.

وما لا مثل له: فما عدا ذلك.

فإن غصب غاصب ما له مثل؛ نُظِرَ فيه: فإن كان باقياً ردّه.

وإن كان تالفاً رجع إلى مثله.

فإن تعذر المثل رجع إلى قيمته حين التّعذر لا حين الغصب.

وإن غصب ما لا مثل له؛ نُظِرَ فيه: فإن كان باقياً ردّه.

وإن كان تالفاً رجع إلى قيمته حين التّلف لا حين الغصب.

وإذا غصب شيئاً وشغله بملكه أخذ بقلعه سواء لحقه ضررٌ أو لم يلحقه ضرر، مثل أن غصب خشبةً أو حجارةً فجعلها في أسّ حائطه فإنه يؤخذ بقلعه إلا في موضعين:

أحدهما إذا غصب خيطاً فخط به جرحه، أو جرح عبده فإنه لا يجبر على قلعه بل يؤخذ منه قيمته.

الموضع الثاني: إذا غصب لوحاً فخط به مركباً فإنه يؤخذ منه قيمته؛ فإن لم

(١) المقنع (ص ٢١٦ - ٢٢٣). زاد المستقنع (ص ٢٤٠ - ٢٤٦).

الْإِصْبَاحُ

يَكُن فِيهِ غِيْرُهُ، أَوْ كَانَ لَا يُغَطَّبُ الْمَرْكَبُ بِقَلْعِهِ؛ فَإِنَّهُ يَقْلَعُهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ جَمِيعًا.

فَإِنْ غَضِبَ ثَوْبًا فَصَبْغُهُ، أَوْ زَيْتًا فَخَلَطَهُ بِزَيْتِهِ كَانَ الْغَاصِبُ شَرِيكًا/ (١)

لِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ.

فَإِنْ غَضِبَ أَرْضًا فَزَرَعَهَا، وَجَاءَ صَاحِبُ الْأَرْضِ فَوَجَدَ الزَّرْعَ قَائِمًا؛ فَهُوَ مَخْيَرٌ إِنْ شَاءَ أَقْرَ الزَّرْعَ عَلَى مِلْكِ الْغَاصِبِ، وَأَخَذَ مِنْهُ أَجْرَةَ الْأَرْضِ أَوْ يَأْخُذُ الزَّرْعَ وَيُرَدُّ عَلَى صَاحِبِهِ قِيَمَةُ الْبَذْرِ وَمَا غَرَمَ.

فَإِنْ غَضِبَ أَرْضًا فَغَرَسَهَا أَخَذَهُ الْمَالِكُ بِقَلْعِ الْغِرَاسِ وَأَرْشٍ مَا نَقَصَ مِنَ الْأَرْضِ وَكَذَلِكَ الْبِنَاءُ.

وَإِذَا تَصَرَّفَ فِي الْعَيْنِ الْمَغْصُوبَةِ مِثْلُ أَنْ شَوَى الشَّاةَ، أَوْ غَضِبَ عَسَلًا وَنَشَأَ وَشِيرَجًا فَجَعَلَهُ حَلَاوَةً فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ بِذَلِكَ، وَيَلْزِمُهُ رَدُّهُ وَأَرْشُ النَّقْصِ.

وَإِذَا غَضِبَ عَيْنًا فَزَادَتْ فِي يَدِهِ مِثْلُ أَنْ غَضِبَ جَارِيَةً فَتَعَلَّمَتْ الْخَطَّ وَالْقُرْآنَ، أَوْ صَنَعَةً فَزَادَتْ قِيَمَتَهَا بِذَلِكَ أَضْعَافًا، ثُمَّ نَسِيَتْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يَلْزِمُ الْغَاصِبَ رَدُّهَا وَأَرْشُ النَّقْصِ.

وَإِذَا غَضِبَ طَعَامًا، وَقَدَّمَهُ إِلَى الْمَغْصُوبِ مِنْهُ فَأَكَلَهُ؛ لَمْ يَزَلْ عَنْهُ بِذَلِكَ ضَمَانُ الْغَضَبِ.

فَإِنْ غَضِبَ حَنْطَةً فَبَلَّهَا لَزِمَهُ رَدُّهَا وَأَرْشُ النَّقْصِ.

كتاب الشُّفْعَةِ^(١)

ولا تجوز الشُّفْعَةُ إلا بوجود أربع شرائط:

أن يكون الشُّفْعُ شريكًا.

وأن يكون الشُّفْعُ مِمَّا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ.

وأن يكون قد ملكه بعوض غَيْرِ النِّكَاحِ.

وأن تكون المطالبة على الفور عند علمه بالبيع.

والأشياء التي تجب فيها الشُّفْعَةُ على ثلاثة أضرب:

ما يجب فيه متبوعًا، ولا يجب فيه تبعًا كالذَّور، والعِرَاص، والأراضي،
والذَّكَاكِين، وغير ذلك.

ومنه ما يجب فيه تبعًا، ولا يجب فيه متبوعًا كالتَّخْل، والغِرَاس. فإن أفرَد
الشَّجَر لم تجب فيه الشُّفْعَةُ.

ومنه ما لا يجب فيه تبعًا ولا متبوعًا كالمطعمومات، والحيوان، وغير ذلك.

ولا^(٢) تجب الشُّفْعَةُ بالجوار، ولا بالملاصقة.

وإذا بلغه بيعُ الشُّفْصِ وهو في السَّفَر، أو كان في الحضر ولا شيء معه يشتري

(١) المقنع (ص ٢٢٣ - ٢٢٧). زاد المستقنع (ص ٢٤٦ - ٢٤٩).

(٢) نهاية اللُّقْطَة ٣٧ ب.

به أشهد على نفسه بالمطالبة عند علمه بالبيع وله المطالبة بالشُّفْعَة متى شاء.

وإن لم يطالب بحقه من الشُّفْعَة عند علمه بالبيع سقط حَقُّه.

ولا يستحق الذمي على المسلم شُفْعَة، ويستحقها المسلم عليه.

وإذا قال الشَّفِيعُ للمشتري: امضِ فاشترِ فقد أسقطت حقي من الشُّفْعَة لم يسقط حَقُّه؛ لأنه لا يسقط قبل استقراره.

وإذا كان الشَّقْصُ بين ثلاثة فباع أحدهم فكل واحد من الشريكين مخيَّرُ إن شاء يأخذ الجميع، أو يترك الجميع، ولا يأخذ بقدر حصَّته.

والشَّفِيعُ أحقُّ بأخذ الشَّقْصِ بالثمن الذي وقع عليه العقد إن كان حالا فحالا، وإن كان مُؤَجَّلًا فمُؤَجَّلًا. وبه قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله عليه في أحد قوليهِ.

والموهوب، والموروث، والمأخوذ عن دم العمد لا شُفْعَة فيه.

ولا تسقط الشفعة بالحيلة بحال.



كتاب المزارعة والمساقاة^(١)

وتصحُّ المساقاة في النخل، والكرم، وجميع الشجر بجزء من الثمرة معلوم كالثُلث، والرُّبع.

ولا يجوز برطلٍ معلوم، ولا دراهم معلومة.

والخراج على ربِّ الأرض.

فإن شرطه أو شيئاً منه على العامل بطلَّت المساقاة، واستحقَّ أجره المثل.

ويُلزَمُ العاملُ ما كان مُستزاداً في الثمرة: كالثلثيِّح، والتأبير، وقطع الحشيش المضّر بالشجر، وكذا السواقي.

وعلى ربِّ الأرض إدارة الدُولاب، والبقر الذي يُدير الدُولاب، وشراء الماء إن كان يُشترى.

والمزارعة عقدٌ جائز، وتصحُّ بجزء من الزرع معلوم كالثُلث والرُّبع، ولا يجوز بَقْفِيٍّ معلوم. بِشَرَطٍ أن يكون^(٢) البذرُ من ربِّ الأرض. فإن كان البذر من العامل بطلَّت المزارعة، وكان الزرع له، وعليه أجره الأرض. وكذلك إن شرط عليه ربُّ الأرض الرجوع بالبذر أو بشيء منه أو بالخراج.

(١) المقنع (ص ٢٠١ - ٢٠٣). زاد المستقنع (ص ٢٣٢ - ٢٣٣).

(٢) نهاية اللقطة ٣٨/أ.

كتاب الإجارة^(١)

والإجارة على ضربين: مُعَيَّنَةٌ، وموصوفة في الذمة معلومة.

فأما المُعَيَّنَةُ: فهو أن يستأجره شهراً بعينه؛ فهذا يستحق الأجرة بمضي المدة عمل أو لم يعمل إذا كان مُمَكَّنًا ومتى تَقَدَّرَت المدة لم يَتَقَدَّر العمل.

وهذا لا يضمن ما تلف تحت يده، ولا ما ضاع من حِرْزِه.

وأما الموصوفة في الذمة: فهو أن يستأجره لعمل شيء بعينه؛ فهذا لا يستحق الأجرة إلا بتحصيل العمل.

وهذا يضمن ما تلف تحت يده، ولا يضمن ما ضاع من حِرْزِه.

وكل ما أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه جازت إجارته: كالدُّور، والأراضي، والدُّكاكين، وغير ذلك.

وأما السَّمْع، وكل ما يتلف بالانتفاع فلا تصح إجارته.

والحيوان على ثلاثة أضرب:

ما يُنْتَفَعُ بظهوره ودَرَّه كالأبل، والبقر.

وما يُنْتَفَعُ بظهوره دون دَرَّه كالحمير، والبغال؛ فيجوز إجارته ظهراً.

(١) المقنع (ص ٢٠٣ - ٢١٠). زاد المستقنع (ص ٢٣٣ - ٢٣٨).

وما لا يُتَنَفَّعُ بظهره، ولا دَرَه؛ ولا يجوز إجارته كالكلب ونحوه.

ويجوز أن يستأجر ظفراً لثُرَضَ ولده بالمؤنة، والكسوة، وغير ذلك.

والأجير على ضربين: مشترك، ومنفرد.

فالمشترك: هو أن يستأجره لعمل شيء بعينه - وقد تقدّم شرحه - ولا يذكر مدة معلومة؛ فهذا لا يستحق الأجرة إلا بتحصيل العمل.

والمنفرد هو أن يستأجره مدة معلومة.

ويجوز أن يستأجره سنة وستين.

فإن شاء قَسَطَ الأجرة على كل شهر ودفعها/ ^(١) إليه، وإن شاء عند انتهاء المدة.

وللمستأجر أن يُؤَجَّرَ العين المستأجرة لمن يُتَنَفَّعُ بها على الصِّفَةِ التي كان يتنفع بها المستأجر الأول؛ فإن اختلفا في صفة الانتفاع كان للمؤجر الاعتراض عليه.

وإذا استأجر دابةً لحمل شيء معلوم، وتلفت تحت الحمل لم يضمن.

فإن زاد على المذكور شيئاً وتلفت ضمن قيمتها، وأجرة ذلك القدر الزائد.

وكذلك إذا استأجرها لقطع مسافة معلومة فتعدها.

وإذا استأجر عقاراً مدة معلومة فقبل تَقْضِيَّهَا بدا له فقد لزمته جميع الأجرة.

ولا يتنفع مالك العقار به إلا عند انقضاء المدة.

فإن حوَّله المالك لم يستحق أجرة لما سكن.

فإن جاء أمرٌ غالبٌ يُخْرِجُ المستأجرَ عن منفعة ما وقع العقد عليه لزمه من الأجرة بمقدار ما سكن.

ولا تبطل الإجارة بموت المستأجر ولا المؤجر.

وإذا استؤجر الرجل لعمل شيء بعينه، ثم مرض أو مات أُقيم مقامه من يعمل العمل.

ويجوز استئجار الأرض بجزءٍ من الخارج منها معلوم كالثلث والرُّبُع ونحوه.

كتاب إحياء الموات^(١)

والأراضي على ضريين: بلاد إسلام، وبلاد شرك.
 وبلاد الإسلام على ضريين: عامر، وغير عامر.
 فالعامر لأهله، وفي حكمه ما جاور الأملاك.
 وغير العامر على ضريين: ما جرى عليه ملك مالك، وما لم يجرِ عليه
 ملك مالك.

فما جرى عليه ملك مالك؛ فإن كان ملكه باقياً فهو أحق به.
 وإن كان ميتاً ولم يُعَرَفْ له مالك؛ فلكل من أراد أن يُخَيِّئَ أحياء من غير
 إذن الإمام.

وإحياء الأرض يحصل بأحد ثلاثة أشياء:
 إما أن يُخَوِّطَ عليها حائطاً، أو يُجْرَى إليها ماء، أو يحفر فيها بئراً.
 فإن حفر فيها بئراً كان له حريمها من كل ناحية خمسة وعشرون ذراعاً.
 فإن سبق إلى بئر عادية/^(٢) كان له حريمها من كل ناحية خمسون ذراعاً.
 فإن حَوَّطَ عليها حائطاً ملك ما استدار عليه الحائط.

(١) المقنع (ص ٢٣٠ - ٢٣٢). زاد المستقنع (ص ٢٥١ - ٢٥٢).

(٢) نهاية اللقطة ٣٩/أ.

وأما بلاد الشرك فعلى ضريين:

ما فُتِحَ صلحاً؛ فهو لجماعة المسلمين، لا يجوز لأحد أن يتفرد به.

وما فُتِحَ غنوةً فاختلف فيه:

فروي: أنه يُقسم بين الغانمين.

وروي: أن الإمام مُخَيَّرٌ فيه إن شاء قَسَمَهُ بين الغانمين، وإن شاء وقفه على جماعة المسلمين.



كتاب الوقف^(١)

والذي يجوز وقفه ما جاز بيعه وكان أصلاً يبقى، ويمكن الانتفاع به مع بقاء عينه.

فأما الدّراهم والدّنانير والمطعمات فلا يجوز وقفها.

وألفاظ الوقف ستة: ثلاثة صريحة، وثلاثة كناية.

فأما الصريحة فقولها: وَقَفْتُ، وَأَبْذْتُ، وَحَبَسْتُ؛ فهذه لا تحتاج إلى النية فيها، بل يكون الشيء موقوفاً بمجرد اللفظ.

وأما الكناية فقولها: صدقة موقوفة، أو صدقة مؤبدة، أو صدقة لا تباع، ولا توهب، ولا تورث؛ فهذه الألفاظ إن نوى بها الوقف كان وقفاً، وإن لم ينو بها الوقف؛ فإنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى.

ويُنْتَقَلُ الْمِلْكُ الْمَوْقُوفُ عَنِ الْوَاقِفِ إِلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ بِمَجْرَدِ اللَّفْظِ.

وإذا وقف شيئاً على رجلٍ وأولاده وعقبه، ثم إلى المساكين؛ فقد زال ملكه عنه، ولا يملك الانتفاع بشيء منه إلا أن يشترط الانتفاع به في حال حياته.

وإذا انْقَرَضَ عَقْبُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ انْتَقَلَ إِلَى الْمَسَاكِينِ.

فإن لم يجعل آخره إلى المساكين، ولم يَبَيِّنْ مِمَّنْ وَقَفَ عَلَيْهِ أَحَدٌ رَجَعَ إِلَى وَرَثَةِ

(١) المقنع (ص ٢٣٨ - ٢٤٢). زاد المستقنع (ص ٢٥٧ - ٢٦٠).

الوقوف في إحدى الروايتين. والرواية الأخرى أنه يرجع إلى أقرب عصبة الواقف.

فإن قال: هذا وقفٌ بعد موتي؛ نُظِرَ فيه: فإن كان يخرج من الثلث كان جميعه وقفًا بعد وفاته. وإن كان يزيد/ ^(١) على الثلث وُقِفَ منه بمقدار الثلث إذا لم يُجَزَّ الورثة ذلك.

وإذا وقف على أهل قرية لم يكن لمن فيها من الكُفَّار منه شيء.
ولا تصحُّ الوقوف على المحرمات كالوقوف على الماخور، وبيت النار، وغير ذلك.

وإذا خرب الوقف جاز أن يباع، ويُشْتَرَى بشمته ما يكون وقفًا.
وكذلك المسجد إذا كان في الخراب ولا يُصَلَّى فيه جاز نقضه وبنائه مسجدًا بقرب العِمَارَةِ.

وإذا وقف أرضًا على الفقراء والمساكين لم يجب في الخارج منها العُشْر.
فإن كان على غيرهم وجب فيها العُشْر.

وإذا قال: وَقَفْتُ على أهل بيتي؛ كان الذكر والأنثى فيه سواء.

فإن قال على بُني كان للذكور دون الإناث.

ويصحُّ وقف المُشَاع.

كتاب الهبة^(١)

ولا تصحُّ الهبة والصَّدقة فيما يُكال ويوزن إلا بقبضه.

ويقبض للصبي الطفل أبوه، أو وصيُّه، أو الحاكم.

وإذا فاضل بين أولاده في العطية لم يُقبل ذلك، وأُمرَ برَّده كما فعل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولا يحل لواهب أن يرجع في هبته إلا الوالدان^(٢).

ولا لمهدي أن يرجع في هديته.

وإذا قال: أَرَقَبْتُكَ داري، أو أَعْمَرْتُكَ داري، فهي له ولورثته من بعده؛ لأنها هبة.

فإن قال: سُكِنِي لك عُمْرُكَ كله، كان له أخذها متى شاء؛ لأنَّ السُّكْنَى ليست كالرُّقْبَى والعُمْرَى، وإنما هي إباحة المنفعة.

(١) المقنع - باب الهبة والعطية (ص ٢٤٣ - ٢٤٨). زاد المستقنع (ص ٢٦٠ - ٢٦٢).

(٢) قال المزداوي: «وقيل [عن الأم]: هي كالآبِ في ذلك. وجزَمَ به في «المُبْهَج»، و«الإيضاح». الإنصاف (١٧/٨٨).

كتاب اللقطة واللقيط^(١)

وَمَنْ وَجَدَ لَقْطَةً؛ نَظَرَ فِيهِ: فَإِنْ كَانَتْ دُونَ الْقِرَاطِ جَازَ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا مِنْ غَيْرِ تَعْرِيفٍ^(٢). وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا.

وَأِنْ كَانَتْ قِرَاطًا فَمَا زَادَ لَهُ يَجُزُّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُعْرِفَهَا سَنَةً كَامِلَةً؛ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا تَصَرَّفَ فِيهَا الْمُتَلَقِّطُ عَلَى /^(٣) طَرِيقِ الضَّمَانِ أَيُّ وَقْتُ جَاءَ صَاحِبُهَا ضَمِنَهَا لَهُ.

وَيُضْمَنُ مُجَرَّدُ الْعَيْنِ دُونَ النَّمَاءِ.

وَالْحَيَوَانُ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

مَا يَمْتَنِعُ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ كَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْحَمِيرِ؛ فَلَا يَجُوزُ التَّقَاطُ هَذَا النُّوعِ بِحَالٍ.

وَأِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَمْتَنِعُ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ كُفْضُلَانِ الْإِبِلِ، وَعُجَاجِيلِ الْبَقَرِ، وَالْغَنَمِ؛ فَهَلْ يَجُوزُ التَّقَاطُ هَذَا النُّوعِ أَمْ لَا؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ.

وَأَمَّا غَيْرُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَأَوَانِي النُّحَاسِ، وَالثِّيَابِ، وَنَحْوِهِ؛ فَلَا يَجُوزُ التَّقَاطُ بِحَالٍ.

(١) المقتنع (ص ٢٣٣ - ٢٣٧). زاد المستقنع (ص ٢٥٤ - ٢٥٦).

(٢) المغني لابن قدامة (٧٦/٦ - ٧٧).

(٣) نهاية اللقطة ٤٠/أ.

الْإِصْبَاحُ

فإن التقطها فهو مخير بين تعريفها أبداً إلى أن يجي صاحبها، وبين أن يدفعها إلى الحاكم.

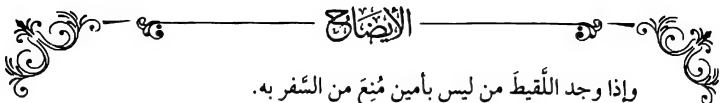
والأفضل ترك اللقطة، وقال الشافعي رحمه الله عليه: الأفضل التقاطها. دليلنا: أن في التقاطها عزر، ولا يأمن أن يلحقه الطمع فيها فلا يعرفها. وما كان فيه أمن من العزر كان تركه أولى. ألا ترى أنا أجمعنا على أن الأفضل في الإحرام من الميقات؛ لأن فيه أمن من العزر. وإذا وجد في البحر ما يملكه الآدميون فهو لقطة يعرفه حولا. وإذا جاء رجل فذكر صفة اللقطة ووزنها جاز دفعها إليه من غير بيئة. وإذا كانت اللقطة مع فاسق أقرها الحاكم في يده، وضم إليه أمينا.

[اللقيط]

واللقيط حر. وولاؤه لجميع المسلمين. ويحكم بإسلام الصبي بغيره في أربعة مواضع: بإسلام أبويه، أو أحدهما. أو بموت أبويه، أو أحدهما. وبالسباي. وبالذار. وإذا أقر اللقيط بعد البلوغ أنه عبد قبل إقراره في ثبوت الرق، ولم يقبل إقراره في بطلان البيع والشراء.

وينفق على اللقيط من بيت مال المسلمين. ويحكم بإسلامه قطعاً.

(١٩٢)



وإذا وجد اللقيط من ليس بأمين مُنِعَ من السفر به.

وإذا ادّعاه مسلمٌ وكافرٌ أَرِىَ للقاءةٍ فبأئهِمُ الحَقُّوه لِحقِّ/ ^(١).

* * *

كتاب الوصايا^(١)

ولا تصح الوصية لأربعة: للوارث، والقاتل، والمرتد، والميت.

ولا وصية لوارث، إلا أن يجيز ذلك.

ومن أوصى لغير وارث بأكثر من الثلث؛ فإن لم يُجزِ الورثة ذلك رُدَّ إلى الثلث. وإن أجاز الورثة ذلك فهل يكون تنفيذاً لما وصَّى به الميت، أم لا؟ على روايتين.

وإذا أوصى لمن هو في الظاهر وارث فلم يمت الموصي حتى صار الموصى له غير وارث فالوصية له ثابتة؛ لأن اعتبار الوصية بالموت فإن مات الموصى له قبل موت الموصي بطلت الوصية.

ولا تلزم الوصية إلا بوجود شرطين: موت الموصي، وقبول الموصى له.

والأمراض على ضربين: ممتدة، وغير ممتدة.

فالممتدة: التي لا يُرجى بُزؤها كالفالج، والجذام، ونحوهما.

فإن كان صاحب هذه الأمراض صاحب فراش فعطاياه من الثلث.

وإن كان يمشي ويخرج فعطاياه من جميع المال.

فأما ما يخاف معه التلف فعطاياه من الثلث.

(١) المقنع (ص ٢٤٩ - ٢٦٤). زاد المستقنع (ص ٢٦٤ - ٢٦٩).

وَإِذَا قُدِّمَ الرَّجُلُ لَضَرْبِ الرِّقْبَةِ، أَوْ كُسِرَ بِهِ مَرْكَبٌ، أَوْ ضَرَبَ الْمَرْأَةُ الطَّلُقُ؛
فَعَطَايَاهُم مِّنَ الثَّلَثِ.

وَإِذَا مَاتَ الْمَوْصَى لَه قَبْلَ أَنْ يَقْبَلَ الْوَصِيَّةُ، أَوْ يُرَدَّ؛ قَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ فِي الْقَبُولِ
وغيره.

وَإِذَا أَوْصَى لَه بِسَهْمٍ مِّنْ مَّالِهِ أُعْطِيَ السُّدُسُ. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ
عَلَيْهِ رَوَايَةٌ أُخْرَى أَنَّهُ يُعْطَى سَهْمًا مِّمَّا تَصَحَّحَ مِنْهُ الْفَرِيضَةُ.

وَإِذَا أَوْصَى لَه بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدٍ وَرِثَتُهُ وَلَمْ يَسْمَهُ كَانَ لَه مِثْلُ مَا لَأَقْلَهُم.

وَإِذَا كَانَ لَه عَبْدَانِ لَا مَالَ لَه غَيْرَهُمَا، وَقِيَمَةُ الْوَاحِدِ ثَلَاثُمِثَّةٌ، وَالْآخَرُ مِثَّتَانِ،
فَإِنْ قَالَ عِنْدَ وَفَاتِهِ عَبْدَيْ أَحْرَارٍ؛ فَإِنْ أَجَازَ الْوَرِثَةُ ذَلِكَ عُتِقَ الْجَمِيعُ، وَإِنْ لَمْ يَجِزْ
الْوَرِثَةُ ذَلِكَ عُتِقَ مِنْهُمَا الثَّلَثُ، وَيَكْمَلُ الثَّلَثُ مِنْ/ ^(١) أَحَدِ الْعَبْدَيْنِ؛ فَيُقَرَّرُ بَيْنَهُمَا؛
فَإِنْ وَقَعَتِ الْقِرْعَةُ عَلَى الَّذِي قِيَمَتُهُ ثَلَاثُمِثَّةٌ أَعْتَقْنَا مِنْهُ خَمْسَةَ أَتْسَاعِهِ، وَهُوَ ثُلُثُ
الْجَمِيعِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا ضَرَبْتَ ثَلَاثُمِثَّةً فِي مَخْرَجِ الثَّلَثِ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ، وَكَانَ تِسْعُمِثَّةً،
وَنَسَبَتْ قِيَمَةُ الْعَبْدَيْنِ مِنْ تِسْعُمِثَّةً، فَإِذَا هِيَ خَمْسَةُ أَتْسَاعِهِ، وَهُوَ ثُلُثُ الْجَمِيعِ.

وَإِذَا وَقَعَتِ الْقِرْعَةُ عَلَى الَّذِي قِيَمَتُهُ مِثَّتَيْنِ ضَرَبَتْهُ فِي مَخْرَجِ الثَّلَثِ أَيْضًا، وَهُوَ
ثَلَاثَةٌ فَصَارَتْ سِتْمِثَّةً، وَنَسَبَتْ الْخَمْسُمِثَّةَ الَّتِي هِيَ قِيَمَةُ الْعَبْدَيْنِ فَكَانَتْ خَمْسَةَ
أَسْدَاسِهِ، وَهُوَ ثُلُثُ الْجَمِيعِ.

وَالْوَصِيَّةُ بِالْحَمَلِ وَلِلْحَمَلِ جَائِزَةٌ.

وَإِذَا أَوْصَى لِرَجُلٍ بِرَبْعِ مَالِهِ، وَلْآخَرَ بِنِصْفِ مَالِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِزْ الْوَرِثَةُ ذَلِكَ كَانَ

الثُّلُثُ بينهما على ثلاثة أسهم، لصاحب النِّصْف سهمان، ولصاحب الرُّبْع سهم.

وإذا أوصى لولد فلان كان الذَّكَرُ والأنثى فيه سواء.

وإن قال: لبني فلان فهو للذَّكَر دون الأنثى.

وإذا قال: ما وصَّيْتُ به لبُكر فهو لبُكر كان رجوعًا من الأول إلى الثَّاني. فإن

وصَّى به لكل واحد منهما فهو بينهما.

وإذا وصَّى بكل ماله ولم يكن له ورثة فجائز.

وتصحُّ وصية الصَّبِيِّ الْمُمَيَّزِ المجاوز عشر سنين.

ولا تصحُّ الوصية إلا إلى من يجتمع فيه أربع خصال:

الإسلام، والبلوغ، والعقل، والعدالة.

ويجوز للوصي أن يأكل من مال اليتيم بالمعروف إذا قَدَّر له الحاكم ذلك^(١).

فإن كان غير محتاج لم يأكل.

ومن أوصى لبعده بثُلث ماله فإن كان العبد يخرج من الثُّلث عُتَقَ، وإن فضل

من الثُّلث شيء بعد العتق فهو له.

وإذا قال: أحد عبدي حُرٌّ أُفْرِغَ بينهما، فمن وقعت عليه القرعة فهو حرٌّ إذا

كان يخرج من الثُّلث.

وإذا وصَّى بأن يُشْتَرى عبد فلان بخمسمئة فاشترى بأقل من ذلك كان ما

فضل للورثة.

(١) قال المَزْدَاوِيُّ: «وقال في الإيضاح»: يَأْكُلُ إِذَا قَدَّرَهُ الْحَاكِمُ، وَالْأَفْلَاحُ. الإنصاف

وكذلك إن التمسوا شراءه ولم يبعه صاحبه كانت (١) الخمسمئة لهم.

وإذا أوصى بعد لا يملك غيره من العبيد وقيمته مئة درهم، ولآخر بثُلث ماله وفي ملكه غيرُ العبد مئة درهم فإن أجاز الورثة ذلك فللموصى له بالثُلث ثُلث المتين وربع العبد، ولمن وصَّى له بالعبد ثلاثة أرباعه.

وإن لم يجز الورثة ذلك فلمن أوصى له له بالثُلث سُدُس المتين وسُدُس العبد؛ لأنَّ وصيَّته في الجميع، ولمن أوصى له بالعبد نصف العبد لأنَّ وصيَّته في العبد.

ومن أوصى لقرباته كان الذَّكر والأنثى فيه بالسَّوِيَّة. ولا يجاوز به أربعة آباء.

وإذا قال: لأهل بيتي؛ أعطي لمن هو من قَبْلِ أبيه وأُمِّه.

وإذا أوصى إلى رجل، ثمَّ من بعده إلى آخر فهما وصيَّان.

وإذا كان الوصي خائناً جعل معه أمين.

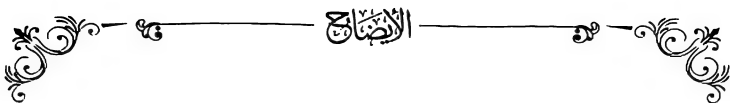
وذكر شيخنا القاضي أبو يَغْلَى رحمة الله عليه في (الخلاف): أن الوصِيَّة لا تصحُّ إليه. وهو الصَّحيح.

وإذا كان وصيَّان فمات أحدهما أقيم مقام المَيِّت أَمِيناً.

وإذا قال: حجُّوا عني حَجَّةً بخمسمئة؛ فما فضل فهو للورثة.

وإن قال: حَجَّةً بخمسمئة فما فضل لمن يُحجُّ.

وإن قال: يُحجِّج عَنِّي بخمسمئة؛ ردَّ ما فَضَّلَ في الحجِّ.



كتاب الوديعة^(١)

وليس على مودع ضمان إلا أن يتعدى، والتعدي يكون بأحد أسباب خمسة:

أحدها: أن يجحدها، ثم يُقرُّ بها.

وأن لا يحرزها بحرز مثلها.

وأن يأخذ منها شيئاً، ثم يرده.

وأن يخرجها من جززها إلى غير جززها.

وأن يخالف في حفظها مثل أن يقول: ضَعَهَا في هذا البيت فيضعها في غيره.

وأن يمتنع من تسليمها مع الإمكان.

فإذا خشي على الوديعة التلُّف فنقلها من ذلك الموضع إلى غيره لم يضمن.

ويجوز أن يسافر بالوديعة إذا كان الغالب من الطريق السَّلامة.

وإذا خلط الوديعة بماله؛ نُظِرَ فيه/ ^(٢): فإن كانت تتميزُّ من ماله مثلُ إن كانت

فُطِرَعا فخلطها في صحاح، أو صحاحاً فخلطها في قطع وتلفت لم يضمن.

وإن كانت لا تتميزُّ من ماله ضَمِنَ.

(١) انظر المقنع (ص ٢٢٨ - ٢٢٩). زاد المستقنع (ص ٢٤٩ - ٢٥١).

(٢) نهاية اللقطة ١/٤٢.

وَإِذَا ادَّعى الْمُودِعُ التَّلَفَ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ.

فَإِنْ أَتَتْهُمْ حَلْفٌ.

وَكَذَلِكَ إِذَا ادَّعى تَسْلِيمَهَا إِلَى صَاحِبِهَا، فَإِنْ طَالَبَهُ بِالْوَدِيعَةِ فَقَالَ: مَا أَوْدَعْتَنِي شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ: ضَاعَتْ. ضَمِنَ؛ لِأَنَّهُ بِجُحْدَانِهَا خَرَجَ عَنِ الْأَمَانَةِ.

فَإِنْ قَالَ: مَا لَكَ عِنْدِي شَيْءٌ، ثُمَّ قَالَ: ضَاعَتْ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ.

وَإِذَا ادَّعى الْوَدِيعَةَ نَفْسَانِ، فَقَالَ: هِيَ لِأَحَدِهِمَا لَا أَعْرِفُهُ عَيْنًا أُفْرِعَ بَيْنَهُمَا؛ فَمَنْ وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْقَرْعَةُ حَلَفَ أَنَّهَا لَهُ وَأَخَذَهَا.

كتاب الفرائض^(١)

وإذا نزل بالمَرءِ حَدَّثَ الموت الذي كبه الله على خلقه يَدِيْ بكَفِّهِ، ثم يموت
دفنه، ثم بقضاء دينه، ثم بوصيته، وما بقي قُسِمَ على فرائض الله تعالى.

والأسباب التي يُسْتَحَقُّ بها الميراث ثلاثة: نسب، ونكاح، وولاء.

والأسباب التي تمنع الميراث ثلاثة: رِقٌّ، وكفر، وقتل.

والمجمع على توريثهم من الذكور عَشْرَةٌ: الابن، وابن الابن وإن سَقَلَ، والأب
والجدُّ وإن عَلَى، والأخ وابن الأخ، والعمُّ وابن العم، والزَّوج، ومولى النعمة.

ومن الإناث سَبْعٌ: البنت، وبنت الابن وإن سَقَلَتْ، والأمُّ والجدَّة وإن عَلَتْ،
والأخت، والزَّوجة، ومولاة النعمة.

ومن لا يرث بحال سِتَّةٌ: العبد، والمُدَبَّر، وأمُّ الولد، والقاتل، والمرتدُّ،
وأهل مَلَّتَيْن.

والفروض المحدودة في كتاب الله تعالى سِتَّةٌ: النَّصْفُ، والرُّبُعُ، والثُّمْنُ،
والثُّلُثَانُ، والثُّلُثُ، والسُّدُسُ.

فالنَّصْفُ من ذلك فرض خمسة:

هو للبنت، وبنت الابن إذا لم يكن بنت.

(١) المقنع (ص ٢٦٥ - ٢٧٠). زاد المستنقع (ص ٢٧٠ - ٢٧٤).

وهو للأخت من الأب والأم، وللأخت من الأب إذا لم يكن أخت لأب وأم.

وهو للزوج إذا لم^(١) يكن للميتة ولد ولا ولد ابن.

والرُّبُعُ فرض اثنين:

هو للزوج إذا كان للميتة ولد أو ولد ابن.

وهو للزوجات إذا لم يكن للميت ولد أو ولد ابن.

والثُّلُثان فرض كُلِّ اثنين فصاعداً ممن فرضه النِّصف، إلا الزوج.

وإذا استكمل البنات الثلثين سقط بنات الابن إلا أن يكون معهنَّ أو بإزائهنَّ ذكر فيعصِّبهنَّ فيما بقي للذكر مثل حظ الانثيين. وكذلك حكم الأخوات من الأب مع الأخوات من الأب والأم.

والثُّلُثُ فرض اثنين هو للأم إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن، ولا اثنان فصاعداً من الإخوة والأخوات.

وهو للاثنتين فصاعداً من الإخوة والأخوات من الأم ذكرهم وأنثاهم فيه سواء.

والسُّدُسُ فرض سبعة:

هو لبنت الابن مع ابنة الصُّلب.

وهو للأخت من الأب مع الأخت من الأب والأم.

وهو لكل واحد من الأبوين مع الولد، وولد الابن.

(١) نهاية اللقطة ٤٢/ب.

وهو للواحد من الإخوة والأخوات مع^(١) الأم.
وهو للجدِّ أيضًا مع الولد وغيره. وهو للجدَّات.

باب الحجب^(٢)

والحجب على ضربين:
حجب ذوي الفروض، وحجب العصبات.
فأما حجب ذوي الفروض فعلى ضربين:
ضربٌ يُحجبون عن بعض فروضهم، وضربٌ يحجبون عن جميعه.
فأما الضرب الذين يحجبون عن بعض فروضهم:
فالبنات: تحجب بنت الابن من النصف إلى السُدُس، والبنات من الثلثين إلى السُدُس.
والأخت من الأب والأم تحجب الأخت من الأب من النصف إلى السُدُس، والأختين من الثلثين إلى السُدُس.
والولد وولد الابن يَحْجُبَانِ الأم من الثلث إلى السُدُس.
وكذلك/ ^(٣) الاثنان فصاعدًا من الأخوة والأخوات.
والولد وولد الابن يَحْجُبَانِ الزَّوج من النصف إلى الرُّبُع، والزَّوجات من الرُّبُع إلى الثُّمْن.

(١) المقصود: للواحد من الإخوة لأم.

(٢) المقنع (ص ٢٦٩). زاد المستقنع (ص ٢٧٤).

(٣) نهاية اللقطة ٤٣/أ.

وأما الضربُ الذين يُحبَّبون عن جميعه:

فالجذات يسقطن بالأم.

والأجداد يسقطون بالأب.

والإخوة والأخوات من الأب والأم يسقطون بثلاثة: بالابن، وابن الابن،
والأب.

والأخوة والأخوات من الأب يسقطون بأربعة: بهاؤلاء الثلاثة، وبالأخ للأب
والأم.

والإخوة والأخوات من الأم يسقطون بأربعة: بالولد ذكرًا كان أو أنثى، وبولد
الابن ذكرًا كان أو أنثى، وبالأب، والجدة.

وأما حجبُ العصبات:

فالميراثُ لأقرب العصبات.

وأقربُ العصبات:

البنون، ثم بنوهم وإن سفلوا.

ثم الأب، وله ثلاثة أحوال:

حالٌ ينفرد بالفرض: وهو مع البنين، وبني البنين.

وحالٌ ينفرد بالتعصيب: وهو مع الأخوة والأخوات.

وحالٌ يجتمع له الفرض والتعصيب: وهو مع البنات، وبنات الابن.

ثم الجدة.

ثُمَّ الْإِخْوَةَ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، أَوْ الْأَبِ، ثُمَّ بَنُوهُمْ وَإِنْ سَقَلُوا.

ثُمَّ الْأَعْمَامَ، ثُمَّ بَنُوهُمْ وَإِنْ سَقَلُوا.

ثُمَّ أَعْمَامَ الْأَبِ، ثُمَّ بَنُوهُمْ وَإِنْ سَقَلُوا.

ثُمَّ أَعْمَامَ الْجَدِّ، ثُمَّ بَنُوهُمْ وَإِنْ سَقَلُوا.

وَالْإِخْوَةَ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ، أَوْ الْأَبِ عَصَبَاتِ الْبَنَاتِ؛ لَهُمْ مَا فَضَّلَ، وَلَيْسَتْ لَهُمْ مَعَهُنَّ فَرِيضَةٌ مُسَمَّاءٌ.

وَحُكْمُ الْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ: أَنَّا نُنْزِلُهُ بِمَنْزِلَةِ أَخٍ؛ فَإِنْ كَانَتْ الْمُقَاسِمَةُ خَيْرًا لَهُ مِنْ سُدُسِ جَمِيعِ الْمَالِ، وَمِنْ ثُلُثِ مَا بَقِيَ أُعْطِيَ الْمُقَاسِمَةُ.

وَإِنْ كَانَ ثُلُثُ مَا بَقِيَ خَيْرًا لَهُ مِنَ الْمُقَاسِمَةِ، وَمِنْ سُدُسِ جَمِيعِ الْمَالِ أُعْطِيَ ثُلُثُ مَا بَقِيَ.

وَإِنْ كَانَ سُدُسُ جَمِيعِ الْمَالِ خَيْرًا لَهُ مِنَ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا أُعْطِيَهُ.

هَذَا إِذَا كَانَ مَعَ الْجَدِّ وَالْأَخَوَةِ وَالْأَخَوَاتِ أَصْحَابُ فَرَائِضَ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ أَصْحَابُ فَرَائِضَ أُعْطِيَ ثُلُثُ جَمِيعِ الْمَالِ/ ^(١)، أَوْ الْمُقَاسِمَةُ.

بَابُ أَصُولِ حِسَابِ الْفَرَائِضِ ^(٢)

وَأَصُولُ حِسَابِ الْفَرَائِضِ سَبْعَةٌ: أَرْبَعَةٌ لَا تَعُولُ، وَثَلَاثَةٌ تَعُولُ.

فَأَمَّا الْأَرْبَعَةُ الَّتِي لَا تَعُولُ:

فَمَا كَانَ فِيهِ نَصْفٌ وَنَصْفٌ، أَوْ نَصْفٌ وَمَا بَقِيَ؛ فَأَصْلُهُ مِنْ اثْنَيْنِ.

(١) نِهَآيَةُ اللَّقْطَةِ ٤٣/ب.

(٢) الْمَقْنَعُ (ص ٢٧١). زَادَ الْمُسْتَقْنَعُ (ص ٢٧٦ - ٢٧٧).

وما كان فيه ثُلُثٌ وما بقي، أو ثُلُثٌ وثلثان؛ فأصله من ثلاثة.

وما كان فيه رُبُعٌ وما بقي، أو رُبُعٌ ونصف؛ فأصله من أربعة.

وما كان فيه ثُمْنٌ وما بقي، أو ثُمْنٌ ونصف؛ فأصله من ثمانية.

وأما الثلاثة التي تعول:

فما كان فيه: نصفٌ وسُدُسٌ، أو نصفٌ وثلثٌ، أو نصفٌ وثلثان؛ فأصله من ستة وتعول إلى عشرة، ولا تعول إلى أكثر من ذلك.

وما كان فيه رُبُعٌ وسُدُسٌ، أو رُبُعٌ وثلثٌ، أو رُبُعٌ وثلثان؛ فأصله من اثني عشر، وتعول إلى سبعة عشر، ولا تعول إلى أكثر من ذلك.

وما كان فيه ثُمْنٌ وسُدُسٌ، أو ثُمْنٌ وثلثان؛ فأصله من أربعة وعشرين، وتعول إلى سبعة وعشرين، ولا تعول إلى أكثر من ذلك.

باب تصحيح المسائل^(١)

وإذا انكسرت السهام على مُسْتَحَقِّهَا فلا يخلو الكسر إمّا أن يكون على جنسٍ واحد، أو على جنسين، أو على ثلاثة، أو على أربعة.

فإن كان الكسر على جنس واحد فالباب فيه: أنك تَضْرِبُ عَدَدَ رُؤُوسِ الْمُتَكْسِرِ عليهم سهامهم في أصل المسألة وعُولها - إن كانت عاتلة -، ومنه تَصِيحُ.

وإن كان الكسر على جنسين، أو ثلاثة، أو أربعة؛ فلا تخلو الرُّؤُوس إمّا أن تكون مُتَبَايِنَةً، أو مُتَمَاثِلَةً، أو مُتَنَاسِبَةً.

(١) المقنع (ص ٢٧٢ - ٢٧٣). زاد المستقنع (ص ٢٧٧ - ٢٧٨).

فإن كانت الرُّؤوس مُتَبَايِنَةً كأربع زوجات، وثلاث جدَّات، وخمس بنات؛ فالباب فيه: أَنَّكَ تَضْرِبُ عَدَدَ رُؤُوسِ الْأَوَّلِ فِي عَدَدِ رُؤُوسِ الثَّانِي، وَالْمُجْتَمِعِ/ (١)
ففي عدد رُؤُوسِ الثَّالِثِ، وَالْجَمِيعِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، وَعَوْلَهَا - إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً -
وَمِنْهُ تَصِحُّ.

وإن كانت الرُّؤوس مُتَمَاثِلَةً كأربع زوجات، وبناتٍ، وأربع بناتٍ ابن، وأربع أخواتٍ لأبٍ وأمٍّ؛ فالباب فيه: أَنَّكَ تَجْتَزِّي بِضَرْبِ أَحَدِ رُؤُوسِ الْأَجْنَاسِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، وَعَوْلَهَا - إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً -، وَمِنْهُ تَصِحُّ.

وإن كانت الرُّؤوس مُتَنَاسِبَةً كزوجتين، وأربع جدَّات، وأختٍ لأبٍ وأمٍّ، وثمان أخواتٍ لأبٍ؛ فالباب فيه: أَنَّكَ تَجْتَزِّي بِضَرْبِ أَكْثَرِ الرُّؤُوسِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، وَعَوْلَهَا - إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً -، وَمِنْهُ تَصِحُّ.

فصل في الرَّدِّ (٢)

فإذا بقي شيءٌ من المال رُدَّ عَلَى أَصْحَابِ الْفَرَائِضِ، إِلَّا الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةَ.
وَيُرَدُّ عَلَى قَدْرِ السَّهَامِ لَا عَلَى قَدْرِ الرُّؤُوسِ، كَبْنَتٍ وَبْنَتِ ابْنٍ؛ يُرَدُّ الْمَالُ عَلَى أَرْبَعَةٍ، لِلْبْنَتِ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ، وَلِبْنَتِ الْإِبْنِ سَهْمٌ؛ فَإِنْ صَحَّ عَلَيْهِمْ فَلَا كَلَامَ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ عَلَيْهِمْ جُعِلَتْ مَسْأَلَتُهُمْ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَمِنْهُ تَصِحُّ.

فإن كان في الْمَسْأَلَةِ مَنْ تَنَكَّسَ عَلَيْهِمْ سَهَامُهُمْ، كَبْنَتٍ وَثَلَاثَ بَنَاتِ ابْنٍ؛ جُعِلَتْ مَسْأَلَتُهُمْ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَضُرِبَتْ رُؤُوسُ بَنَاتِ الْإِبْنِ فِي الْأَرْبَعَةِ، وَكُلٌّ مِنْ لَهْ شَيْءٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ يَأْخُذُهُ مَضْرُوبٌ فِي ثَلَاثَةٍ.

(١) نِهَآيَةُ اللَّقْطَةِ ١/٤٤.

(٢) الْمَقْنَعُ (ص ٢٧١ - ٢٧٢).

باب تَوْرِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ^(١)

وَإِذَا عُذِمَ أَصْحَابُ الْفَرَائِضِ وَالْعَصَبَاتِ انْتَقَلَ الْمِيرَاثُ إِلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ؛
فَيُجْعَلُ مَنْ لَمْ تُسَمَّ لَهُ فَرِيضَةٌ بِمَنْزِلَةٍ مِنْ سُمِّيَتْ لَهُ:

فَبِنْتُ الْبَنْتِ بِمَنْزِلَةِ الْبَنْتِ.

وَبِنْتُ بَنْتِ الْإِبْنِ بِمَنْزِلَةِ بَنْتِ الْإِبْنِ.

وَبَنَاتُ الْأَخَوَةِ وَالْأَخَوَاتِ بِمَنْزِلَةِ آبَائِهِمْ وَأُمَّهَاتِهِمْ.

وَالْخَالَاتُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ.

وَالْعَمَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِّ.

وَرُوِيَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ رَوَايَةٌ أُخْرَى: بِأَنَّ الْخَالَاتُ بِمَنْزِلَةِ
الْخَالِ، وَالْعَمَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْعَمِّ^(٢)، وَالْجَدُّ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ.

وَلَيْسَ فِي ذَوِي الْأَرْحَامِ مَنْ يَحْجُبُ الزَّوْجَ مِنَ النِّصْفِ إِلَى الزُّبْعِ، وَلَا الزَّوْجَاتُ
مِنَ الزُّبْعِ إِلَى الثُّمْنِ.

وَذَكَورُ ذَوِي الْأَرْحَامِ وَإِنَائِهِمْ فِي الْمِيرَاثِ سَوَاءٌ، إِلَّا الْخَالَ وَالْخَالَاتُ؛ فَإِنَّ
لِلْخَالَ سَهْمَانِ وَلِلْخَالَاتِ سَهْمٌ.

وَذَوِي الْأَرْحَامِ أَحَدَ عَشَرَ صِنْفًا:

أَبُو الْأُمِّ، وَأُمُّ أَبِي الْأُمِّ، وَأَوْلَادُ الْأَخَوَةِ مِنَ الْأُمِّ، وَالْخَالَ وَأَوْلَادُهُ، وَالْخَالَاتُ

(١) الْمُقَنَّنُ (ص ٢٧٥ - ٢٧٧). زَادَ الْمُسْتَقْنَعُ (ص ٢٧٩ - ٢٨٠).

(٢) نِهَاجَةُ اللَّفْظَةِ ٤٤/ب.

وأولادها، والعمَّةُ وأولادها، وأولاد البنات، وأولاد الأخوات، وبنات العم، وبنات الأخ، وبنات بنات الابن، والعمُّ للأُمِّ وهو أخو أبي الميِّت لأُمِّه.

باب حساب المناسخات^(١)

والمناسخة: هو أن يموت الرَّجل، ويُخلف ورثة؛ ولا تقسم تركته حتى يموت بعض ورثته؛ فالباب فيه: أنَّك تبدأ بقسمة التَّركة الأوَّلة وتَنْظُرُ ما يَصِحُّ للشخص الميِّت في الثَّاني؛ فإنَّ صَحَّ على ورثته وافقَتَ بين ما صَحَّ للميِّت من المسألة الأوَّلة، وبين ما صَحَّتْ منه المسألة الثَّانية، ورَدَدْتَ كُلَّ واحدٍ منهما إلى وفَّقِهِ، وضَرَبْتَ وَفَقَ المسألة الثَّانية فيما صَحَّتْ منه المسألة الأوَّلة، ومنه تَصِحُّ، وكُلُّ من له شيء من المسألة الأوَّلة مَضْرُوب في وَفَقِ المسألة الثَّانية، ومن له شيء من المسألة الثَّانية مَضْرُوب في وَفَقِ ما صَحَّ للميِّت من المسألة الأوَّلة ومنه تَصِحُّ.

باب ميراث الخنثى^(٢)

والخنثى يُعْتَبَرُ بِالْمَبَال؛ فإنَّ بَال من خِثْي يَبُولُ الْبُولُ فهو رجلٌ.

وإنَّ بَال من حيث يَبُولُ المرأة فهو امرأة.

وإنَّ بَال من الموضوعين جميعاً اعتبر بأسبقهما.

وهل يُعْتَبَرُ السَّبْقُ بالانقطاع أم لا؟ على روايتين.

فإنَّ تساوا المخرجان بالسَّبْقِ والانقطاع فهو خُنْثَى مُشْكِلٌ؛ يُدْفَعُ إليه نصفُ

ميراثِ ذَكَرٍ، ونصفُ ميراثِ أُنْثَى.

(١) المقنع (ص ٢٧٣ - ٢٧٤). زاد المستقنع (ص ٢٧٨).

(٢) المقنع (ص ٢٧٨ - ٢٧٩). زاد المستقنع (ص ٢٨٠ - ٢٨١).

[ميراث ابن الملاعنة، وولد الزنا]

وابن الملاعنة ترثة^(١) أمه وعصبتها دون أبيه. وكذلك ولد الزنا.

فإن خَلَفَ أمه وخاله؛ فَلأمه الثلث، وما بقي فللخال.

[ميراث الرقيق]^(٢)

والعبد لا يرث، ولا له مالٌ فيورث عنه.

ومن كان بَعْضُهُ حُرًّا وبعضه عبدًا؛ فإنه يُرثُ بِقَدْرِ ما فيه من الحرِّية،
ويُخْجَبُ أيضًا.

وإذا خَلَفَ الرَّجُلُ وَلَدَيْنِ فَأَقْرَأَهُمَا بَاخَ ثَالِثٍ؛ نُظِرَ فِيهِ: فإن كان معروف
النَّسَبِ لم يَصْحُ إقراره. وإن كان غير معروف النَّسَبِ صَحَّ إقراره؛ وَلَزِمَ الْمُقَرَّرُ أَنْ
يدفع إليه ثُلُثُ ما في يده.

فإن أَقْرَأَ بِأَخْتٍ؛ فَلَهَا خُمُسُ ما في يده.

[ميراث القاتل]^(٣)

والقاتلُ لا يرث المقتول عمدًا كان القتلُ أو خطأ.

[ميراث الكافر والمرتد]^(٤)

ولا يَرِثُ كافرٌ مسلمًا، ولا مسلمٌ كافرًا؛ إلا أن يكون مُعْتَقًا له فيأخذُ ماله بالولاء.

(١) نهاية اللقطة ٤٥/أ.

(٢) المقنع - باب الميراث المعتق بعضه (ص ٢٨٤).

(٣) المقنع - باب ميراث القاتل (ص ٢٨٤). زاد المستقنع (ص ٢٨٤ - ٢٨٥).

(٤) المقنع - باب ميراث أهل الملل (ص ٢٨٠). زاد المستقنع (ص ٢٨٢ - ٢٨٣).

والمزنتُ لا يرث أحدًا إلا أن يَزَجَعَ قبل قسمة الميراث.

ومن أسلم على ميراث قبل أن يُقَسَمَ قُسِمَ له.

ومتى قُتِلَ المرتدُّ على رِدَّتِهِ فماله فَنِيءٌ.

[ميراث الغرقى والهدمى]^(١)

وإذا غَرِقَ المتوارثان، أو ماتا تحت هَدمٍ؛ وَجُهِلَ أَوْلُهُمَا موتًا وَرِثَ بعضهم من بعض من تِلَادِ ماله مِمَّا وَرِثَهُ عنه.

[قاعدة في الحجب]

ومن لم يرث لم يَحْجُبْ.

باب الميراث بالولاء^(٢)

والولاء لمن أعتق وإن اختلف دينهما.

ومن أعتق سائبة لم يكن له عليه الولاء. فإن أخذ من ميراثه شيئًا جعله في مثله.

ومن مَلَكَ ذا رحمٍ مَحْرَمٍ عَتَقَ عَلَيْهِ، وكان له ولاؤه.

وولاء المُكَاتَبِ المُدْبَرِ لِسَيِّدِهِمَا.

وولاء أُمِّ الولد إذا ماتت لِسَيِّدِهَا.

ومن أعتق عَبْدَهُ عن رَجُلٍ حَيٍّ بلا أمره، أو عن مَيِّتٍ؛ فالولاء للمُعْتِقِ.

(١) المقنع - باب ميراث الغرقى ومن عمي موتهم (ص ٢٧٩). زاد المستقنع (ص ٢٨٢).

(٢) المقنع (ص ٢٨٥ - ٢٨٧). زاد المستقنع (ص ٢٨٥).

فَإِنْ أُعْتَقَهُ عَنْهُ بِأَمْرِهِ؛ فَالْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ عَنْهُ بِأَمْرِهِ.

وَإِذَا قَالَ: أُعْتِقْتُ عَبْدَكَ عَنِّي وَعَلَيَّ ثَمَنُهُ فَأَعْتَقَهُ؛ صَارَ الْعَبْدُ حُرًّا، وَكَانَ عَلَيْهِ الثَّمَنُ، وَالْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالَ: أُعْتِقْتُ عَبْدَكَ وَعَلَيَّ الثَّمَنُ؛ كَانَ عَلَيْهِ الثَّمَنُ، وَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتِقِ.

وَمَنْ أُعْتِقَ عَبْدًا لَهُ أَوْلَادٌ مِنْ مَوْلَاةٍ^(١) لِقَوْمٍ جَزَّ مُعْتِقُ الْعَبْدِ وَلَاءُ أَوْلَادِهِ.

وَلَا يَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ شَيْئًا إِلَّا مَنْ أُعْتَقْنَ، أَوْ أُعْتِقْنَ، أَوْ كَاتِبَتْنِ، أَوْ كَاتَبَ مِنْ كَاتِبَتْنِ، إِلَّا فِي بَنَاتِ الْمُعْتِقِ خَاصَّةً؛ فَإِنْ فِيهَا رَوَايَتَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمَا تَرِثُ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ وَرَثَ ابْنَتَهُ حَمْرَةَ مِنَ الَّذِي أُعْتَقَهُ حَمْرَةَ^(٢).

وَيُورَثُ الْوَلَاءُ كَمَا يُورَثُ الْمَالُ.

وَأَمَّا يَرِثُ السَّيِّدُ بِالْوَلَاءِ إِذَا لَمْ يَخْلِفِ الْعَبْدُ وَرَثَةً، فَإِنْ خَلَفَ وَرَثَةً فَوَرِثَتُهُ أَحَقُّ بِمِيرَاثِهِ.

❖

(١) نِهَاجُ اللَّفْطَةِ ٤٥/ب.

(٢) أَخْرَجَ الثَّوْرَمِذِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٩٦١/٤) بِرَقْمٍ: (٣٠٥٦)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي «سُنَنِهِ» (٣٥/٤) بِرَقْمٍ: (٢٧٣٤)، وَالْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» (٦٦/٤) بِرَقْمٍ: (٧٠١٨)، وَالتَّنَاسُطِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٢٩/٦) بِرَقْمٍ: (٦٣٦٥)؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ: أَنَّ ابْنَتَهُ حَمْرَةَ أُعْتِقَتْ عَبْدًا لَهَا، فَمَاتَ وَتَرَكَ ابْنَتَهُ وَمَوْلَاتَهُ بَنَاتِ حَمْرَةَ، فَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِيرَاثَهُ بَيْنَ ابْنَتِهِ وَمَوْلَاتِهِ بَنَاتِ حَمْرَةَ بَصْفَتَيْنِ.

وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: حَسَنٌ.

كتاب النكاح^(١)

وَالنَّكَاحُ غَيْرُ وَاجِبٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾^(٢)، وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ أَحَبَّ فِطْرَتِي فَلَيْسَتْ بِسُئْتِي، أَلَا وَهِيَ النِّكَاحُ، أَلَا وَهِيَ النِّكَاحُ)^(٣)؛ فَعَلَّقَهُ (بِمَحَبَّتِنَا)، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمْ يُعَلِّقْهُ (بِمَحَبَّتِنَا).

وَأَيْضًا فَإِنَّهُ اسْتَبَاحَهُ يُضَعُّ بِمَالٍ؛ فَلَمْ يَجِبْ عَلَى الْمُسْتَبِيحِ.
الدَّلِيلُ عَلَيْهِ شِرْكَ الْأُمَةِ.

وَلَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ إِلَّا بِوُجُودِ خَمْسِ شُرَاطٍ:

الْوَلِيُّ، وَالشَّاهِدَانِ، وَعَدَالَةُ الْوَلِيِّ وَالشَّاهِدِ، وَإِذْنُ الْمُؤَلَّى عَلَيْهَا، وَوُجُودُ
إِحْدَى اللَّفْظَتَيْنِ: (أَنْكَحْتُ، وَزَوَّجْتُ)، وَجَوَابُ عَنْهُمَا وَهُوَ: (قَبِلْتُ هَذَا النِّكَاحَ،
وَرَضِيْتُ).

فَإِنْ قَالَ: (قَبِلْتُ) وَلَمْ يَقُلْ: (هَذَا النِّكَاحُ) انْعَقَدَ النِّكَاحُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ:

(١) المقنع (ص ٣٠١ - ٣١٧). زاد المستقنع (ص ٢٨٨).

(٢) سورة النساء، الآية: ٣.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٦٩/٦) برقم: (١٠٣٧٨)، وسعيد بن منصور في «سننه» (١٦٣/٦) برقم: (٤٨٧)، والبيهقي في «سننه الكبير» (٧٨/٧) برقم: (١٣٥٨١)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٣٣/٥) برقم: (٢٧٤٨).

وقال الألباني: ضعيف. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٢/٦) برقم (٢٥٠٩).

رحمة الله عليه: لا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ حَتَّى يَقُولَ: (قَبِلْتُ هَذَا النِّكَاحَ).

دَلِيلُنَا: أَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ فَلَمْ تَقْفِ صَحَّةُ الْعَقْدِ عَلَى ذِكْرِهِ فِي الْإِجَابِ.

الدَّلِيلُ عَلَيْهِ: التَّبَيُّعُ؛ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: (بَعْتُ)، وَقَالَ الْمُشْتَرِي: (قَبِلْتُ)، وَلَمْ يَقُلْ: (هَذَا الْبَيْعُ)؛ كَانَ الْعَقْدُ صَحِيحًا. كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا.

وَلَا يَمْلِكُ إِجْبَارَ الْبَكْرِ الصَّغِيرَةِ، وَلَا الْكَبِيرَةِ أَحَدٌ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ إِلَّا الْأَبُ.

فَأَمَّا الثِّبْتُ لَا يَمْلِكُ أَحَدٌ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ إِجْبَارَهَا صَغِيرَةً كَانَتْ أَوْ كَبِيرَةً؛ لِأَنَّهَا قَدْ اخْتَبَرَتْ الْمَقْصُودَ.

وَمِنْ ذَهَبَتْ / ^(١) بَكَارَتُهَا بِقَفْزَةٍ أَوْ نَحْوِهِ لَمْ يُعْتَبَرْ نُطْقُهَا فِي النِّكَاحِ.

فَإِنْ ذَهَبَتْ بِكَارَتِهَا بَزْنًا اعْتَبِرَ نُطْقُهَا.

وَيَجُوزُ أَنْ تَرَوِّجَ الْيَتِيمَةَ إِذَا كَانَتْ بِنْتُ تِسْعِ سَنِينَ، وَيَصَحُّ إِذْنُهَا فِي النِّكَاحِ لِمَنْ لَا يَمْلِكُ إِجْبَارَهَا.

وَإِذَا كَانَ الْأَقْرَبُ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ غَائِبًا، أَوْ حَاضِرًا إِلَّا أَنَّهُ فَاسِقٌ زَوَّجَهَا الْأَبْعَدُ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ.

وَلَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ.

وَفَسَادُ الصَّدَاقِ لَا يُوجِبُ فُسَادَ النِّكَاحِ.

وَإِذَا عَقَدَ الْوَلِيُّ عَلَى وَلِيِّتِهِ مِنْ غَيْرِ كُفُوٍ كَانَ النِّكَاحُ بَاطِلًا إِذَا كَانَ عَالِمًا بِذَلِكَ حَالَ ابْتِدَاءِ الْعَقْدِ.

(١) نَهَايَةُ اللَّقْطَةِ ٤٦/أ.



فإن لم يكن عالمًا بذلك حال ابتداء العقد كانت الزَّوْجِيَّةُ بحالها، ومَلَكَتِ
المرأةُ فَسَخَ النِّكَاحُ في إحدى الروايتين.

وشروط الكفاءة خمسة:

النَّسَبُ، والدِّينُ، والبَسَارُ، والحرِّيَّةُ، والصَّنَاعَةُ.

وفي رواية أخرى: أنها شرطان: وهو الدِّينُ والنَّسَبُ. وبها قال الشَّافِعِيُّ
رحمة الله عليه.

ومن له أبٌ في الإسلام كُفُوٌ لمن له أبوان.

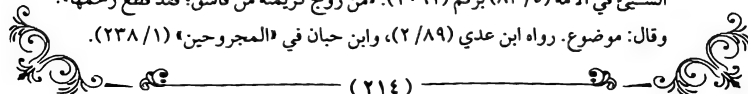
والدَّلِيلُ على أن فقد الكفاية يبطل النِّكَاحُ؛ قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لا تُنكِحُوا
النِّسَاءَ إِلَّا الْأَكْفَاءَ، وَلَا يُزَوَّجُهُنَّ إِلَّا الْأَوْلِيَاءُ)^(١). وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (من زَوَّجَ
كريمته من فاسق فكأنما قادهَا إلى الزَّنا وهو لا يعلم)^(٢).

ولا يجوز لأحد من الأولياء أن يُزَوَّجَ بدون صداق المثل إلا الأب. وهذا فيما
يُتَغَابَنُ النَّاسُ بمثله. فأما فيما لا يُتَغَابَنُ النَّاسُ بمثله فهو جائز في حق بَقِيَّةِ الأولياء.
وللابن ولاية على أمِّه في النِّكَاحِ، والأب مُقَدَّمٌ عليه.

واختلفت الرواية هل الجدُّ مُقَدَّمٌ على الأخ، أم الأخ مُقَدَّمٌ؟ على روايتين.

(١) أخرجه البيهقي في «سننه الكبير» (١٣٣/٧) برقم: (١٣٨٧٣)، والذَّارِقُطْنِي في «سننه»
(٣٥٨/٤) برقم: (٣٦٠١)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٢/٤) برقم: (٢٠٩٤)، والطبراني
في «الأوسط» (٦/١) برقم: (٣).

(٢) لم أقف عليه، وقد ذكر الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها
السَّيِّئِ في الأمة (٨٣/٥) برقم (٢٠٦٢): «من زَوَّجَ كريمته من فاسق؛ فقد قطع رحمها».
وقال: موضوع. رواه ابن عدي (٢/٨٩)، وابن حبان في «المجروحين» (١/٢٣٨).



ثمَّ الولاية لأقرب العصبات. وأقرب العصبات من تقدَّم ذكرهم في الفرائض.

والولاية تُستفَّادُ بأربعة أشياء:

بالتعصيب، والملِّك، والحكم، والولاء.

ولا يكون المسلم وليًّا لكافرة؛ إلا في أربعة مواضع:

في حق/ (١) ابنته، وأمته، وأمَّ ولده، والحاكم.

ولا يكون الكافر وليًّا لمسلمة إلا في موضعين:

في حق ابنته، وأمَّ ولده (٢).

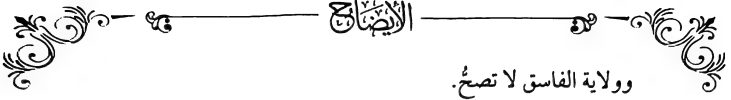
والأشياء التي يُمَلِّكُ بها فَسْخُ النِّكَاحِ سَبْعَةُ عَشَرَ خَصْلَةً:

العِثَّةُ، والإغسار بالمهر، والإغسار بالثِّقَّة، والعجز عن الفَيْقَةِ في حقِّ المؤلَّى، وعنتى الأمة تحت العبد، وإذا غَرَّثَ مِنْ تَزَوُّجِهَا عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ، وإذا غَرَّ الزَّوْجُ مِنْ نَفْسِهِ عَلَى أَنَّهُ حُرٌّ، وحصول الشَّقَاقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، والرِّضَاعُ، وَالزَّوْطَى لَأَمِّ الزَّوْجَةِ وَإِبْنَتَيْهَا، وَالْقُبْلَةُ لَهَا بِشَهْوَةٍ عَلَى إِحْدَى الزَّوْائِطَيْنِ، وإسلام أحد الزوجين، وإسلام أحد الأبوين وإزْدَادُهُ، وإسلامه وتحتة أكثر من أربع زوجات، وَمِلْكُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ الْآخَرِ، وَالخُلْعُ، وَالطَّلَاقُ.

وإذا زُوِّجَتْ الكُبيرة بدون صداق مثلها بإذنها لم يملك الأولياء الاعتراض عليها.

(١) نهاية اللَّقْطَةِ ٤٦/ ب.

(٢) قال المَزْدَاوِيُّ: «قوله: ولا يلي كافرٌ نِكَاحَ مُسْلِمَةٍ بحالٍ - يغني، لا يكونُ وليًّا لها - إلا إذا أَسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدِهِ، في وَجْهِ. وهذا الوجهُ هو المذهبُ. جرَّم به في «الإيضاح»». الإنصاف (٢٠/ ١٩٢ - ١٩٣).



وولاية الفاسق لا تصح.

وإذا تزوج المسلم ذمّية بولاية أبيها الكافر لم يصح النكاح. وقال الشافعي رحمه الله عليه: يصح.

دليلنا: أنه عقد يقف صحته على شهادة مسلمين فلم يجز أن يكون العاقد فيه كافراً كما لو كانت الابنة مسلمة.

وإذا قال لأمه: جعلت عنتك صداقك، أو قال: عنتت أمي وجعلت عنتها صداقها، وكان ذلك بحضرة شاهدين صحح النكاح، وكان العتق صداقها. وفيه رواية أخرى: أنه لا يصح. وبه قال بقية الفقهاء.

دليلنا على المقالة الأولى: ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه (أعتق صفيّة وجعل عنتها صداقها)^(١). ولم يستأنف بها عقداً ثانياً.

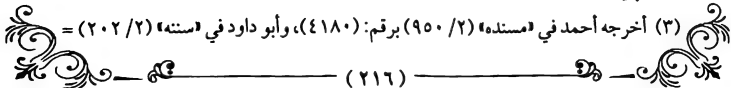
ولا يجوز للولي أن يتزوج المرأة من نفسه، بل يؤكل وكيلا له يزوجه. وإذا قال الأب: كنت زوّجت ابني الصغير، أو ابنتي الصغيرة بالأمس. قيل منه. ولا يملك أن يزوّج الصغير والمجنون إلا والدهما، أو وصي ناظر لهما في^(٢)

.... مسعود رضي الله عنه في المفوضة قال: لها مهر نساؤها، لا وكيس فيه ولا شطط. فقام الأشجعيون فقالوا: نشهد بالله لقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل قضائك هذا في تزويج ابنة واشق^(٣).

(١) أخرجه البخاري في 'صحيحه' (٨٣/١) برقم: (٣٧١)، ومسلم في 'صحيحه' (٣/٢) برقم: (٣٨٢).

(٢) نهاية اللقطة ٤٧.

(٣) أخرجه أحمد في 'مسنده' (٩٥٠/٢) برقم: (٤١٨٠)، وأبو داود في 'سننه' (٢٠٢/٢) =



وأيضاً: فإنَّ كُلَّ موضع قام الموت مقام الدُّخول في إيجاب العدة قام مقام الدُّخول في استحقاقها مهر المثل.

الدَّلِيل عليه:

إذا كان ثَمَّ مَهْرٌ مَسْمُومٌ؛ فإن طَلَّقَهَا قبل الدُّخول استَحَقَّتِ الْمُتَعَّةُ، أعلاها خادماً، وأدناها كسوة تجزئ الصَّلَاةَ فيها.

وأما مُتَوَضَّعَةُ الْبُضْعِ: فهو أن يَغْدِيَ النِّكَاحَ بلا مهر، مثل أن يقول: زَوَّجْتُكَ ابْتِي، ولا يَذْكُرُ مَهْرًا. فإن طَلَّقَهَا قبل الدُّخول استَحَقَّتِ الْمُتَعَّةُ، أعلاها خادماً، وأدناها كسوة تجزئ الصَّلَاةَ فيها. وبعد الدُّخول يجب مَهْرُ المثل.

هذا إذا حَكَمْنَا بِصَحَّةِ الْعَقْدِ. وقد رُوِيَ عن أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ عليه رواية أخرى: أن النِّكَاحَ باطلٌ.

وَأَقْلُ الصَّدَاقِ غَيْرُ مَقْدَرٍ، بل يجزئ ما تراضينا عليه.

وَالصَّدَاقُ يَجِبُ بِالْعَقْدِ، وَيَسْتَقَرُّ بِالدُّخُولِ.

وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا مِنَ الْوَطْئِ حَتَّى تَسَلِّمَ جَمِيعَ صَدَاقِهَا.

وَلَوْ أَسْقَطَتْ حَقَّهَا مِنَ الصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ لَمْ يَسْقُطْ؛ لِأَنَّهُ إِسْقَاطُ حَقٍّ قَبْلَ اسْتِقْرَارِهِ فَلَمْ يَسْقُطْ، كَالشَّفِيعِ إِذَا أَسْقَطَ حَقَّهُ قَبْلَ الشَّرْطِ.

برقم: (٢١١٤)، والترمذي في «جامعه» (٤٣٦/٢) برقم: (١١٤٥)، والدارمي في «مسنده»

(١٤٤١/٣) برقم: (٢٢٩٢)، وابن ماجه في «سننه» (٨٦/٣) برقم: (١٨٩١)، والنسائي

في «المجتبى» (٦٦٢/١) برقم: (١/٣٣٥٤).

وقال الألباني: صحيح.

وَإِذَا أَصْدَقَهَا عَصِيرًا؛ فَبَانَ خَمْرًا بَطَلَ الْمُسَمَّى، وَكَانَ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا^(١).

وَقَالَ الْخَرَقِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا: تَسْتَحِقُّ قِيَمَةَ الْعَصِيرِ. وَهُوَ الصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ صَحِيحَةٌ.

فصل^(٢)

وَمَهْرُ الْمِثْلِ يَجِبُ فِي أَرْبَعِ مَوَاضِعَ:

إِذَا تَزَوَّجَهَا مُقَوَّضَةً، أَوْ بِمَهْرٍ فَاسِدٍ، أَوْ وَطِأَهَا بِشُبْهَةٍ، أَوْ أَكْزَرَهَا عَلَى الْوَطْءِ.

وَالْخُلُوءَةُ تَقُومُ مَقَامَ الدُّخُولِ فِي أَرْبَعَةِ أَحْكَامَ:

فِي كِمَالِ الصَّدَاقِ. وَوَجُوبِ الْعِدَّةِ. وَوَجُوبِ الرَّجْعَةِ لِلْمُطَلَّقةِ أَقْلَ مِنْ ثَلَاثٍ. وَتَخْرِيمِ الرَّبِيبَةِ وَغَيْرِهِ فَلَا يَبْتُئُّ بِهِ.

.... الْحَرُّ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صَدَاقًا فِي الصَّحِيحِ مِنَ الزَّوَائِنِ.

وَإِذَا أَصْدَقَهَا/ ^(٣) غَنَمًا فَتَوَالَدَتْ عِنْدَهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِنِصْفِ الْأَصْلِ دُونَ التَّمَاءِ.

وَإِذَا أَصْدَقَهَا عَبْدًا مَجْهُولًا كَانَ لَهَا عَبْدًا وَسَطًا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ: يَبْطُلُ الْمُسَمَّى وَتَرْجِعُ عَنْهُ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ.

(١) قَالَ الْعَزْدَاوِيُّ: «وَقِيلَ: لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ. وَقَدَّمَهُ فِي «الْإِصْبَاحِ». الْإِنْصَافُ (٢١/ ١٣٤).

(٢) الْمُقَنَعُ - كِتَابُ الصَّدَاقِ (ص ٣١٨ - ٣٢٥). زَادَ الْمُسْتَقْنَعُ (ص ٣٠٢ - ٣٠٤).

(٣) نِهَاجَةُ اللَّفْقَةِ ٤٨.

الإيضاح

دليلنا: أن هذا المُسمى يمكن تسليمه، وهو أن يرجع إلى عبدٍ وسط، فهو كما لو أصدقها عبدًا بعينه.

ويجوز للأب قبض صداق ابنته، ولا يجوز ذلك لغيره من الأولياء.

وإذا وجدَ بالمرأة عتيًّا؛ فإن كان قبل الدخول فلا مهر لها.

وإن كان بعد الدخول وحلف أنه لم يكن عالمًا بذلك لزمه الصَّدَاقُ، ويَزْجَعُ بذلك على من غَرَّه.

وإذا أصدقها عبدًا بعينه أُجْبِرَ على تسليمه إليها؛ فإن لم يَبْعْهُ صاحبه لَزِمَتْهُ قيمته.

والقُرْآنُ لا يجوز أن يكون صداقًا في الصَّحِيح من الرِّوَايَتَيْنِ.

وإذا أصدقها عبدًا، أو ثوبًا؛ فتلف قبل قَبْضِهِ رَجَعَتْ عليه بقيمته.

وقال الشَّافِعِيُّ رحمة الله عليه: يَزْجَعُ إلى مهر المثل.

دليلنا: أنه عقدٌ وجب عليه تسليم العِوَضِ فيه إلى الزَّوْجَةِ.

فإذا تلف قبل أن يبطل سبب الاستحقاق رجع فيه إلى القيمة.

الدَّلِيلُ عليه: الغصب.

وإذا أصدقها خمرًا، أو خنزيرًا، ثم طَلَّقَهَا قبل الدُّخُولِ؛ ففيه روايتان:

أحدهما: يجب لها المتعة.

والثَّانِيَّةُ: يجب لها نصف مهر المثل.

فإن قُبِلَ زوجته بحضور جماعة لزمه جميع الصَّدَاقِ.

والنِّكَاحُ الفاسد يوجب الصَّدَاقَ المُسَمَّى.

وإذا دفع الرَّجُلُ زوجته فأذهب بكارتها وجب عليه نصف الصَّدَاق.

فإن دفعها أجنبيًّا وجب عليه مهر المثل.

وإذا تزَّوجها على ألفٍ لها، وألفٍ لأبيها كان ذلك جائزًا.

فإن طَلَّقها قبل الدُّخول رجع عليها بنصف الألفين، ولم يكن على الأب شيءٌ.

فإن اختلفا في قدر الصَّدَاق بعد العقد ولا يَبَيِّنُهُ على مَبْلَغِهِ؛ فالقول قول

الرَّوْجَةِ ما لم يُجَاوِز مهر المثل. وسواءًا كان قبل الدخول أو بعده.

وإذا خلا بها في العقد وقال [لم]/^(١) أَطَّأَهَا وَصَدَّقْتَهُ لَمْ يُلْتَقِثْ إِلَى قَوْلِهَا،

وكان حُكْمُهَا حُكْمُ الْمَذْخُولِ بِهَا فِي جَمِيعِ أُمُورِهَا، إِلَّا فِي الرَّجْعَةِ إِلَى زَوْجِ

طَلَّقَهَا ثَلَاثًا.

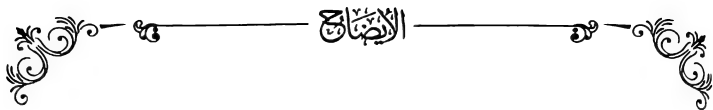
وفي الزَّنا؛ فَإِنَّهُمَا يُجْلَدَانِ وَلَا يُرْجَمَانِ، وَسَوَاءٌ كَانَا صَائِمَيْنِ، أَوْ مُخْرَمَيْنِ، أَوْ

كَانَتْ هِيَ حَائِضًا.

وَالزَّوْجُ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ.

وإذا تزَّوَّجَ بِصَدَاقَيْنِ سَرًّا، وَعِلَانِيَةً أَخِذَ بِالْعِلَانِيَةِ؛ وَإِنْ ائْتَمَدَّ النِّكَاحُ بِالسِّرِّ.





كتاب الوليمة^(١)

والنثار مكروه^(٢).

والوليمة ليست بواجبة.

وتجب الإجابة في وليمة العُرس. ولا تجب في غيرها. وقال الشافعي:
لا تجب الإجابة.

دليلنا: ما روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّاعِيَ فَقَدْ عَصَا اللَّهَ وَرَسُولَهُ)^(٣).

ووليمة الختان، ومقدّم الغائب ليستا مُستحبّة؛ لما روي عن عمرو بن العاص أَنَّهُ قَالَ: (كُنَّا عَلَى عَهْد رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَدْعُوا إِلَى خَتَانٍ، وَلَا نَجِبُ إِلَيْهِ)^(٤).

(١) المقنع (ص ٣٢٥ - ٣٢٦). زاد المستقنع (ص ٣٠٦ - ٣٠٧).

(٢) قال المَزْدَاوِيُّ: «وَالنَّثَارُ وَالتَّقَاطُفُ مَكْرُوهٌ. هَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ؛ فِيهِمْ الْقَاضِي، وَالشَّيرَازِيُّ». الإنصاف (٣٤٨/٢١).

(٣) أخرج البخاري في «صحيحه» (٢٥/٧) برقم: (٥١٧٧)، ومسلم في «صحيحه» (١٥٣/٤) برقم: (١٤٣٢)؛ وَالْفَلْظُ لَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُنْتَعَمُ مِنْ بَنَاتِهَا، وَيُدْعَى إِلَيْهَا مِنْ بَنَاتِهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ).

(٤) أخرج أحمد في «مسنده» (٤٠٤٤/٧) برقم: (١٨١٩١)، الطبراني في «الكبير» (٥٧/٩) =

كتاب عشرة النساء^(١)

على الرجل أن يُساوي بين زوجاته في القَسَم.

وعِماد القَسَم اللَّيْلُ.

ولو وطِئَ واحدةً ولم يطأ الأخرى فليس بعاصٍ.

وَيُقَسِّمُ لِرَؤُوسِهِ الأَمَّةَ لَيْلَةً، وَلِلْحُرَّةِ لَيْلَتَيْنِ.

وَإِذَا تَزَوَّجَ بِكَرٍّ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَعِنْدَ الثَّيِّبِ ثَلَاثًا.

وَإِذَا سَافَرَتْ زَوْجَتَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا وَلَا قَسَمَ. فَإِنْ كَانَ هُوَ الَّذِي أَشْخَصَهَا كَانَتْ عَلَى حَقِّهَا مِنْ ذَلِكَ.

وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُسَافِرَ بِوَاحِدَةٍ مِنْ زَوْجَاتِهِ أَفْرَعَ بَيْنَهُنَّ.

فَإِنْ سَافَرَ وَخَالَفَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

وَإِذَا نَشَرَتْ.... لَمْ يَضُرُّهَا زَوْجُهَا إِلَّا بَعْدَ الْوَعْظِ فِي الْمَرَّةِ الثَّلَاثَةِ.

وَإِذَا وَقَعَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.... بَعَثَ الْحَاكِمَ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ، وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا....
رَأْيَاهُ، إِنْ رَأَى/ ^(٢) الْإِصْلَاحَ أَصْلَحًا، وَإِنْ رَأَى الْفُرْقَةَ فَرَّقَا بِأَمْرِهِمَا.

(١) المقنع (ص ٣٢٦ - ٣٢٧). زاد المستقنع (ص ٣٠٨ - ٣١١).

(٢) نهاية اللقطة ٤٩/ ب.

كتاب الخلع^(١)

والخُلْعُ على ثلاثة أضرِبٍ: مُباحٌ، ومحظورٌ، ومكروهٌ.

فالمحظور: هو أن يُكرهها، ويُعْظَلَّها بغير حقٍّ، ويُمْنَعَهَا حَقُّها؛ لتَقْدِي نفسها منه؛ فالخُلْعُ باطلٌ، والعَوْضُ مَزْدُودٌ، والطَّلَاقُ واقعٌ، والرَّجْعَةُ ثابتةٌ.

والمباح: هو أن يخافا أن لا يُقيما حُدُودَ الله في أنْفُسهما، مثل أن تَكْرَهُ المرأةُ زَوْجَهَا لِدَيْتِيَّةٍ، أو لِخُلْقِيٍّ، ونحو ذلك؛ فتخاف أن لا تُجِيبَهُ فيما هو حقٌّ له عليها؛ فيحلُّ لها أن تَقْدِي نَفْسَهَا منه.

والمكروه: هو أن يكون الحال بينهما عامرَةً؛ فبذلت له شيئًا على طلاقها، كُرِهَ لها ذلك، ووقع الخُلْعُ.

وألفاظ الخُلْعِ على ضربين: صريحٌ، وكنايةٌ.

فالصريح: ثلاثة أَلْفَاظٍ؛ فَادِّيتُكَ، وَخَالَعْتُكَ، وَفَسَخْتُ نِكَاحَكَ، فهذه الألفاظ صريحةٌ في الفسخ، وما عدا ذلك كناية؛ مثل: فَادِّيتِي، وَبَارِّيتِي، وَأَبْدَيْتِي، فهذه كنايةٌ في الخُلْعِ، وليس بصريح، فهو يجري مجرى الطلاق له صريحٌ وكنايةٌ.

والخُلْعُ فيه روايتان:

أحدهما: يكون فسحًا. والثانية: يكون طلاقًا.

(١) المقنع (ص ٣٣٠ - ٣٣٣). زاد المستقنع (ص ٣١٢ - ٣١٥).

وفائدة الخلاف: إذا قلنا أنه فسح، ثم عاد فتزوّجها بقيت معه بالطلاق الثلاث.

فإن قلنا: إنه طلاق، ثم عاد فتزوّجها بقيت معه بتطليقتين.

ولا يجوز للزوج أن يأخذ منها أكثر ممّا أعطاه.

فإن خالعه على خمرٍ أو خنزير لم يستحقّ عليها شيئاً؛ لأنّه رضي بإخراج البضع عن يده بغير عوض، ثم يكون فسحاً في الصحيح من الروايتين.

فإن طلقها طلقاً بعوض كانت بائنة كالخلع أيضاً.

وإذا خالعه على حملِ الأمة، وولد الشاة، وثمرة الشجرة صحّ ذلك.

فإن مات الحمل.... وتلّفت الشجرة لم يكن له شيء.

وإذا خالعه على ما في البيت؛ ولم يكن في البيت شيء^(١)؛ فإنه يزجّع عليها بما أعطاه.

وإذا خالعه على ما تستحقّه من الثّقة والسكّنى صحّ ذلك، وسقط حقّها.

وإذا خالعه بشرط الرجعة فالخلع صحيح، والشرط باطل.

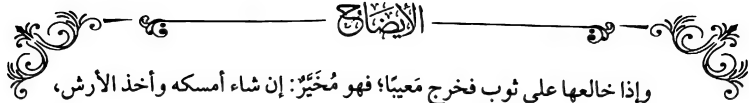
وإذا قالت له: طلقني ثلاثاً بألف؛ فطلقها واحدة لم يستحقّ إلا ثلث الألف.

وإذا خالعه بعوض، واختلفا على قدره؛ فالقول قول الزوجة.

وإذا بارأها وخالعه لم يسقط مهر.

وإذا خالعه على عيدٍ فخرّج حرّاً، أو مُستحقّاً؛ فله عليها قيمة العبد.

(١) نهاية اللقطة ٥٠/أ.



وَإِذَا خَالَعَهَا عَلَى ثَوْبٍ فَخَرَجَ مَعِينًا؛ فَهُوَ مُحَيَّرٌ: إِنْ شَاءَ أَمْسَكَه وَأَخَذَ الْأَرْضَ،
وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ وَأَخَذَ قِيَمَتَهُ.

وَإِذَا خَالَعَهَا فِي مَرَضٍ مَوْتَهَا بِأَكْثَرِ مِمَّا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ مِيرَاثِهَا أُخْتَسِبَ مِنْ ثُلُثِهَا.



كتاب الطلاق^(١)

والطَّلَاقُ على أربعة أضربٍ: واجبٌ، ومحظورٌ، ومندوبٌ إليه، ومكروهٌ.

فالواجب: طلاقُ المؤلَّى بعدَ التَّربُّصِ إذا لم يَفِ.

وطلاقُ الحَكَمَيْنِ في الشَّقَاقِ بينَ الزَّوجَيْنِ إذا رأيا الفِرقة.

ومحظورُ الطَّلَاقِ في الحَيْضِ إذا كانت مدخولا بها، أو في طهرٍ جَامَعَهَا فيه قبل أن تغتسل.

والمندوب إليه: إذا كانت الحال بينهما فاسدةً بالشَّقَاقِ، وبُعدِ الاتِّفَاقِ، وكل واحد منهما يعجز عن القيام بما يجب عليه لصاحبه.

والمكروه: إذا كانت الحال بينهما عامرةً.

والطَّلَاقُ على ضربين: طلاقُ سُنَّةٍ، وطلاقُ بدْعَةٍ.

فطلاقُ السُّنَّةِ: هو أن يتركها حتى تَطْهُرَ من حيضها، وتغتسل، ولا يَطْأَهَا حتى يُطْلَقَهَا طَلْقَةً واحدة. وكذلك الطَّلْقَةُ الثَّانِيَّةُ والثَّالِثَةُ.

وطلاقُ البدْعَةِ: هو أن يُطْلَقَهَا في الحيض.

وطلاقُ الثَّانِيَّةِ في الحالة الواحدة واقعٌ إلا أنه منهي عنه.

(١) المقنع (ص ٣٣٤ - ٣٥٦). زاد المستقنع (ص ٣١٦ - ٣٣٠).

والطلاق على ضربين: صريح، وكناية.

فالصريح ثلاثة ألفاظ: الطلاق، والسراح، والفراق^(١).

والكناية على ثلاثة أضرب:

ظاهرة، وخفية، ومختلف فيها.

فالظاهرة اثنا عشر لفظاً تسعة منصوص عليها، وثلاثة على قياسها.

فأما التسعة المنصوص عليها: فحليّة، وبريّة، وبائن، وبئة، وحبلك على غاربك، وألحقي بأهلك، وأنت حرة، وأنت طالق لا رجعة لي عليك؛ فهذه تسعة منصوص عليها.

وأما التي على قياسها: لا سبيل لي عليك، ولا سلطان، وأنت الحرج؛ فهذه إن نوى بها الطلاق، أو كانت جواباً عن سؤالها الطلاق؛ فهي ثلاث نوى الثلاث، أو لم ينو.

وإن لم ينو شيئاً، ولا كانت جواباً عن سؤالها لم يقع بذلك شيء، وسواء في ذلك حال الغضب والرضا.

وأما المختلف فيها فهي: اغتدي، واستبري رحمك، وتزوجي، وحللت للأزواج، وأنكحي من شئت؛ فهذه على روايتين: أحدهما: أنها من الكنايات الظاهرة.

والأخرى: أنها من الخفية.

(١) نهاية اللقطة ٥٠/ب.

وَأَمَّا الْخَفِيَّةُ فَهِيَ أَكْثَرُ مَنْ أَنْ تُخْصَى، كَقَوْلِهِ: أَذْهَبِي، وَتَجَزَّيْ، وَذَوْقِي،
وَأَنْتِ مُخَلَّاةٌ، وَأَنْتِ وَاجِدَةٌ، وَاخْتَارِي، وَأَمْرُكَ بِيَدِكَ؛ فَهَذِهِ إِنْ نَوَى بِهَا الطَّلَاقَ فَهُوَ
طَلَاقٌ إِنْ نَوَى الثَّلَاثَ فَهُوَ ثَلَاثٌ، وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَهُوَ وَاحِدَةٌ.

وَإِذَا عَلِقَ الطَّلَاقَ بِمَا هُوَ مُتَّصِلٌ بِهَا اتَّصَالَ خَلْقِهِ إِلَّا فِي السِّنِّ وَالشَّعْرِ وَالظُّفْرِ.
وَالْمُطَلَّقَاتُ عَلَى صَرِيحَيْنِ: مَنْ لَمْ يُدْخَلْ بِهَا فَلَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ لَا عِدَّةَ
لَهُ عَلَيْهَا.

وَمَدْخُولٌ بِهَا؛ فَلَهُ مَرَاغِعَتُهَا فِي الْعِدَّةِ.

فَإِنْ كَانَ طَلَاقُهَا ثَلَاثًا، أَوْ طَلَاقُهَا بَعُوضٍ لَمْ يَمْلِكْ مَرَاغِعَتُهَا إِلَّا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ.

وَإِذَا اعْتَقَدَ الطَّلَاقَ بِقَلْبِهِ وَلَمْ يَنْوِهِ بِلِسَانِهِ لَمْ يَقَعْ بِهِ شَيْءٌ.

وَإِذَا أَتَى بِصَرَاحِ الطَّلَاقِ؛ فَقَالَ: لَا، وَأَرَادَ الْكَذْبَ؛ لَمْ يَقَعْ بِهِ الطَّلَاقُ.

فَإِنْ قَالَ: قَدْ طَلَّقْتُهَا، وَأَرَادَ الْكَذْبَ؛ وَقَعَ بِهِ الطَّلَاقُ.

وَإِذَا وَهَبَ زَوْجَتَهُ لِأَهْلِهَا: فَإِنْ قَبِلُوهَا؛ فَهِيَ طَلَّقَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَإِنْ لَمْ يَقْبَلُوهَا: لَمْ يَقَعْ بِهِ شَيْءٌ.

وَإِذَا قَالَ لَهَا: إِذَا طَلَّقْتُكَ وَاحِدَةً فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ طَلَّقَهَا^(١)؛ وَقَعَ
بِهَا الثَّلَاثُ.

وَقَالَ ابْنُ شَرِيحٍ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ.

دَلِيلُنَا: أَنَّهُ أَكْثَرُ مَا فِيهِ أَنَّهُ عَلِقَ الطَّلَاقَ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ؛ وَهَذَا لَا يَمْنَعُ مِنْ وَقُوعِ

الطلاق بها. كما لو قال لها: إذا طَلَّقْتُكَ واحدةً فأنت طالقٌ قَبْلَها اثْنَتَيْنِ، ثُمَّ طَلَّقَها وقع بها الثلاث.

فإن اِخْتَجَّجُوا: بأن ما أدَّى ثبوته إلى نَفْيِهِ ونَفْيِ غيره؛ انتفى من نفسه.
فالجواب: أنه باطل؛ لأنه إذا قال لأُمته: إذا صَلَّيْتُ مكشوفة الرأس فأنت حُرَّةٌ قبل الصَّلَاة؛ فإن الحُرِّيَّةَ تحصل لها.

وإن كان ثبوت الحرِّيَّةِ يمنع من صحَّة الصَّلَاة وهي مكشوفة الرأس.
وإذا طَلَّقَ امرأة من نِسائه لا يُعَيِّنُها، أو امرأةً بَعَيْنِها، ثم أنَسِيها؛ فإن المطلقةَ تخرجُ بالقرعة.

وإذا قال لها: أنت طالقٌ مثل الجبل، أو ملؤُ المدينة؛ فهي واحدة.
فإن قال لها: أنت طالقٌ مثل البحر؛ وقع به واحدة.
فإن قال لها: أنت طالقٌ مثل مياه البحر وقع بها الثلاث؛ لأن المياه تتعدَّدُ.
وإذا قال لها: إذا طَلَّقْتُكِ فأنت طالقٌ، ثم طَلَّقَها؛ وقع بها طَلْقَتان، طلقةٌ بالشَّرط، وطلقةٌ بالمواجهة.

فإن وقفت في ماءٍ جارٍ فقال: أنت طالقٌ إن وَقَفْتُ في هذا الماء، أو خَرَجْتُ منه، ثم وقفت فيه، أو خرجت منه لم يقع بها شيء؛ لأن الماء المَحْلُوف عليه قد زال، ولكل جَزْئِيَّةٍ حُكْمُها.

فإن سقط طائرٌ على موضعٍ فاختَلَفَ فيه رجلان؛ فقال أحدهما: زوجته

طالقٌ أنه غرابٌ، وقال الآخر: زوجته طالقٌ أنه ليس بغراب، ثم طار الطائر،

ولم يُعلم هل هو غرابٌ أو غيره فإنه يُقرعُ بينهما؛ فمن وَقَعَتْ عليه القرعةُ كانت زَوْجَتُهُ المطلقة^(١).

وإذا قال لها: أنت طالقٌ إن دخلتِ الدَّارَ إلَّا بإذني؛ احتاجتُ في كُلِّ دخول إلى إذن.

وإذا حَلَفَ على شيءٍ لا يُتَنَفَّعُ به؛ لم يُجْزَ له أن يتنفع به، ولا أحدٌ ممن هو في كنفه إذا قصد قطع المائَةِ كرجل تمننٌ عليه بِغَزَلٍ فحلف لا يلبسه؛ فلا يجوز له لبسه، ولا ما كان من بذله؛ لأنَّ بَذَلَ الشيء يقوم مقامه.

فإن حلف بالطلاق ليأكلن الرغيفَ لم/^(٢) يُبْزَ حتى يأكله جميعه.

وكذلك في دخول الدَّارِ، وشرب الماء، وكل ما كان في معناه من الإثبات.

فإن كانت يمينه على نفسي مثل: لا أكلتُ الرغيفَ، ولا دخلتُ الدَّارَ، فأكل بعض الرغيف، ودخل بَعْضُ الدَّارِ حَتَّى في أحد الوجهين.

فإن حَلَفَ بالطلاق لا يدخل الدَّارَ فصعد إلى سطحها حَتَّى؛ لأنَّ السطح تابع الدَّارِ.

فإن قال لها: أنت طالقٌ إن شاء الله؛ وقع به الطلاق، ولا ينفعه الاستثناء. وبه قال مالكٌ. وقال الشافعي: لا يقع به الطلاق.

(١) قال المزداوي: «واختار أبو الفرج في «الإيضاح».... وقوع الطلاق.... فيقرع». الإنصاف (٦٢/٢٣). وقال ابن رجب: «وهو اختيار الشيرازي في (الإيضاح) وابن عقيل: أنه تخرج المطلقة منهما بالقرعة». تقرير القواعد وتحرير الفوائد (١١١/١ - ١١٢)، (٣/٢٢٥).

(٢) نهاية اللقطة ٥١/ب.

دليلنا: أنه علّق الطّلاق بمشيئة من لا يتوصل إلى معرفة مشيئته فوقع الطّلاق، كما لو علّق الطّلاق بمشيئة إبليس.

وإذا قال: نصفك طالق ثلاثة أنصاف تطليقتين وقع بها الثلاث؛ لأنه بقوله: ثلاثة أنصاف طَلَقْتُ بكل نصف طَلَقَةً؛ لامتناع التّبعض في الطّلاق.

وكذلك إذا قال لها: رُبُوعك، أو ثلثك طالق فإنه يقع به طَلَقَةٌ كاملة.

فإن قال: شَعْرِك، أو ظُفْرِك، أو سنُّك طالق لم يقع الطّلاق؛ لأنّ الشَّعر، والظُّفر، والسِّنَّ يزولان ويرجع مكانهما.

وإذا طرح تمرّة بين جماعة نسائه في جماعة تَمَر، وقال: أَيُتَكُنُّ أَكَلَتْهَا فهي طالق، ولم تُعَلَمَ عَيْنُ التَّمرة؛ فلا يقع الطّلاق حتى يُؤْكَلَ جميع التَّمَر. فإذا أُكِلَ جميعه أقرع بَيِّنَه؛ فمن وقعت عليها القُرْعَةُ كانت المَطْلَقَةُ.

وإذا شك هل طَلَّق أم لا؟ يَقَعُ الطّلاق.

فإن طَلَّق ولم يَذَرِ هل طَلَّق واحدة أم ثلاثاً؟ فهي واحدة.

وإذا قال لامرأة أجنبيّة: إذا تزوّجتك فأنت طالق لم يقع الطّلاق؛ لأنّ الطّلاق لا يقع إلا في المِلْك.

وإذا قال لها: أمرك بيدك؛ فهو بيدها إلا أن يَفْسَحَ، أو يَطَأ.

وإذا قال لها: طَلَّقِي نفسك؛ لم تملك أن تُطَلِّق نفسها إلا واحدة، إلا أن يجعل إليها أكثر من ذلك.

فإن طَلَّقَهَا قبل الدُّخول بانّت بذلك، وله أن يَتَزَوَّجَهَا بعقد جديد.

ولا يَقَعُ بالمُعْتَدَةِ من الخُلْعِ طلاقٌ. وكذلك المطلقةُ طَلَقَةً بعوضٍ.

والطلاق/ ^(١) مُعْتَبَرٌ بالرجال.

وطلاق الصبي إذا عَقَلَ الطلاق واقعٌ.

وإذا كتب الطلاق إلى زَوْجَتِهِ؛ فهو واقعٌ.

كتاب الرجعة^(١)

والألفاظ التي تَحْصُلُ بها الرَّجْعَةُ ثلاثةٌ: راجعتكِ وازتجعتكِ، ورددتكِ وأمسكتكِ.

والاحتياط أن يقول: ازتجعتكِ إلى زوجتي لما وقع عليك من طلاقي، أو من الطلاق، أو راجعتكِ إلى زوجتي. ولو حذف ذلك بأن قال: نكحتكِ، أو تزوجتكِ، أو وطئها، أو لمِسَهَا لشهوة؛ فأصحُّ الزَّوَاتَيْنِ: أنه يحصل بذلك الرَّجْعَةُ.

ولا تفتقر الرجعة إلى وليٍّ وشهود.

فإن انقضت عدتها مع عدم ما ذكرنا لم تُبَحِّ له إلا بعقد جديد، ووليٍّ، وشهود. وإذا قال: ازتجعتكِ. فقالت: انقضت عدتي قبل ارتجاعك إياي. فإن كان ما ذَكَرْتَهُ ممكناً؛ فالقول قولها مع يمينها؛ فلا رجعة بينهما إلا بعقد جديد.

وإذا كان الطلاق قبل الدُّخُول، أو طلاق بعوض؛ فلا رجعة بينهما.

وإذا أَقْرَئَتْ بانقضاء عدتها؛ فقال: كُنْتُ راجعتها قبل ذلك؛ فالقول قوله.

وإذا كانت حاملاً باثنين، فوضعت واحداً؛ فله مراجعتها ما لم تَضَعِ الآخر.

وإذا طلقها ثلاثاً، ثم ادَّعَتْ أَنَّهَا تَزَوَّجَتْ بِزَوْجٍ ودخل بها ثم طلقها، وانقَضَتْ

(١) المقنع (ص ٣٥٧-٣٥٩). زاد المصنوع (ص ٣٣٠-٣٣٢).

الأضاح

عَدَّتْهَا مِنْهُ؛ فَإِنْ كَانَ مَا ذَكَرْتَهُ مُمْكِنًا، وَكَانَ يُعْرِفُ مِنْهَا الصَّدَقَ؛ قَبْلَ مِنْهَا، وَجَازَ لَهُ تَزْوِيجُهَا.

وَإِذَا طَلَّقَهَا طَلِّقَةً، وَلَمْ تَنْقُضِ عَدَّتْهَا حَتَّى طَلَّقَهَا طَلِّقَةً أُخْرَى بَنَتْ عَلَى مَا مَضَى مِنَ الْعِدَّةِ.

* * *

كتاب الإيلاء^(١)

وَأَلْفَاظُ الْإِيلَاءِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ: مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي الْحُكْمِ وَفِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ قَوْلُهُ وَاللَّهِ لَا أَفْتَضُّضْتُكَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَلْفَاظِ الْوَطْءِ، وَبَقِيَّةِ أَسْمَائِهِ.

الثَّانِي/ ^(٢): مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي الْحُكْمِ، وَيَدِينُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ سِتَّةُ أَلْفَاظٍ نَحْوُ قَوْلِهِ: وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ، وَلَا بَاشَرْتُكَ، وَلَا بَاضَعْتُكَ، وَلَا جَامَعْتُكَ، وَلَا أَصْبَنْتُكَ. فَهَذَا صَرِيحٌ فِي الْحُكْمِ، وَيَدِينُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى.

الثَّالِثُ: مَا هُوَ كِتَابَةٌ فِيهِمَا، وَهُوَ سَبْعَةُ أَلْفَاظٍ: لَا جَمَعَ رَأْسِي وَرَأْسُكَ مَخْدَةً، لَا جَمَعَ رَأْسِي وَرَأْسُكَ شَيْءً، لَا طِيلَنْ غَيْبَتِي عَنْكَ، لَيْطُولَنْ تَزْكِي لِحِمَائِكَ، لَا دَخَلَتْ عَلَيَّ وَلَا دَخَلْتُ عَلَيْكَ، وَلَا كُنْتُ مَعِي وَلَا كُنْتُ مِنْكَ. فَهَذَا إِنْ نَوَى بِهِ الْجَمَاعَ كَانَ مُؤَلِيًا، وَلَا يَكُونُ مُؤَلِيًا إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ بِاللَّهِ، أَوْ بِاسْمِ مَنْ أَسْمَاءُهُ، وَأَنْ يَذْكُرَ مَدَّةَ تَزِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَلَا يَجْعَلُ ذَلِكَ بِمَكَانٍ مَعْرُوفٍ.

فَإِذَا وَجَدْتَ هَذِهِ الشَّرَاطِطَ، وَمَضْتَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، وَلَا يَطَّأُهَا؛ رَافَعْتُهُ إِلَى الْحَاكِمِ. فَإِنْ وَطِئَ وَقَدْ انْقَضَتْ الْمَدَّةُ الْمَذْكُورَةُ فَلَا كِفَارَةَ عَلَيْهِ، وَالتَّكَاحُ بَاقٍ بِحَالِهِ. وَإِذَا لَمْ يَطَّأُهَا؛ نُظِرَ فِيهِ:

(١) المقنع (ص ٣٦٠ - ٣٦٤). زاد المستقنع (ص ٣٣٣ - ٣٣٤).

(٢) نهاية اللقطة ٥٢/ب.

الإيضاح

فإن كان لعذرٍ من مرضٍ أو غيره كان النكاح باقٍ بحاله، ويقول الزوج: متى

قدَرْتُ جامعتُها، ويكون ذلك فيئةً في حقِّه.

وإن لم يكن له عذرٌ وامتنع من وطئها: أَمَرَ بالطلاق، فإن طَلَّقَ وإلا طَلَّقَ عليه الحاكم.

وإن شاء طَلَّقَ واحدةً، أو ثلاثاً.

ولو أوقفهُ الحاكم بعد الأربعة أشهر فقال: قد وطئها؛ فإن كانت ثيباً كان القول قوله.

وإذا آلى منها، ثم طَلَّقَها، ولم يُصِبْها؛ فأنقَضَتْ عِدَّتُها، ثم نَكَحَها وقد بقي أكثر من أربعة أشهر: وَقَّتْ لها كما وَصَفْنَا.

ولو آلى منها؛ واختلفا في مُضَيِّ الأربعة أشهر: فالقول قوله أنها لم تَمُضِ مع يمينه.

وإذا آلى من أربع نسوة بلفظة واحدة كان مُولِياً مِنْهُنَّ.

كتاب الظهار^(١)

وصريحُ الظَّهار لفظتان: أنت علي حَرَامٌ، أو قد حَرَّمْتُكَ، أو ما أحلَّ الله علي حرام، أو.... علي حرام، أو.... حرام^(٢).

واللَّفْظَةُ الثَّانِيَّةُ: أن يقول: أنت علي كظهر امرأة يحرمُ نِكَاحُهَا عليه، وَوَطْئُهَا؛ كالأُمِّ، والأُخْتِ، والأُجْنَبِيَّةِ.

ولا فَزَقَ أن يقول: كيد أمه، أو كفرج أمه؛ فَإِنَّهُ بِذَاكَ مُظَاهَرٌ فلا يطأها حتى يأتي بالكفَّارة.

فإن مات، أو ماتت، أو طَلَّقَهَا فلا كفَّارة عليه.

فإن تزَوَّجَهَا فلا يطأها حتَّى يُكْفِّرَ؛ لأنَّ الحَنْتَ بِالْعَوْدِ - وهو العَزْمُ على الوطءِ - فإن قال: شعرك، أو ظفرك، أو سنُّك علي كظهر أُمِّي لم يكن بذلك مظاهراً. ولو قال لامرأة أجنبية أنت علي كظهر أُمِّي، ثم تزَوَّجَهَا؛ لم يطأها حتَّى يكفِّرَ كفَّارة الظَّهار.

وإذا ظاهر من أربع نسوة بلفظة واحدة كان مظاهراً، ولم يلزمه إلا كفَّارة واحدة. وظهارُ الذَّمِّي، والصبي صحيح.

وإذا ظاهر من أمته لَزِمَتْهُ الكفَّارة كفَّارة يمين.

(١) المقنع (ص ٣٦٥ - ٣٧٠). زاد المستقنع (ص ٣٣٥ - ٣٣٨).

(٢) نهاية اللُّقْطَة ١/٥٣.

وَكَفَّارَةُ الظَّهَارِ عَتَقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ سَالِمَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ
مُتَابِعِينَ. لَا يَطَأُ فِي لَيْلٍ مِنْهَا وَلَا نَهَارًا. فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامَ سِتِينَ مَسْكِينًا؛ لِكُلِّ
مَسْكِينٍ مُدٌّ مِنْ بُرٍّ^(١).

وإذا تخلَّلَ صوم الظَّهَارِ يومَ عِيدٍ أو مَرَضٍ لَمْ يَبْطُلْ ذَلِكَ....

وإذا قالت المرأة لزوجها: أنت علي كظهر أبي، أو أنت علي حرام؛ لزمها
الكفَّارة كفَّارة يمين، ولم يَحْرُمَ وطئها عليه.

وإذا ظاهر من زَوْجَتِهِ مِرَازًا ولم يُكْفَرْ فَكفَّارة واحدة.

(١) قال المَرْدَاوِيُّ: «وقال في «الإِصْحَاحِ»: يُجْزَى مُدٌّ». الإِنْصَافُ (٢٣/٣٥٥).

كتاب اللعان^(١)

فإذا قذف الرجل زوجته الحرة البالغة العاقلة المسلمة بالزنا، ولم يأت بالبيّنة؛ لزمه الحد.

وله أن يُسقط الحد بأحد شيئين:

إما شهادة أربع عُذُول يصفون الزنا صفة مشاهدة، [أو] باللعان.

وصفة اللعان: أن يُوقِفَ الإمام على المنبر، ويقول: أشهد بالله لقد زنت أربع مّرات، ويشير إليها، وفي الخامسة يعطّهُ الإمام، ويقول له: اتقِ الله؛ فإنها/ ^(٢) لموجبة، وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة. فإن أبي؛ قال: وألا لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به.

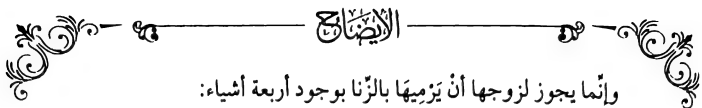
فإن كانت حاملا، وأراد نفي الولد لم يصحّ نفيه إلا بعد وضعها إياه.

فإن التعتت هي؛ وإلا وجب الحد.

وصفة التّعتّانها أن تقول: أشهد بالله لقد كذب؛ أربع مّرات، وفي الخامسة يعطّهُ الإمام، فإن أثبت وإلا قالت: وألا غَضِبَ الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماها به. ثم يقول الحاكم: قد فرقت بينكما؛ فلا تحلّ له على التأييد. سواء أنكحت زوجا غيره أو لم تنكح. والولد يُلحقُ بها، ولا يُلحقُ به إذا نفاه في لعانه.

(١) المقنع (ص ٣٧١ - ٣٧٥). زاد المستقنع (ص ٣٣٩ - ٣٤١).

(٢) نهاية اللقطة ٥٣/ب.



وإنما يجوز لزوجها أن يزومها بالزنا بوجود أربعة أشياء:

أن يشاهدها تزني.

أو يُحَدِّثه ثقة يغلب على ظنه صدق قوله.

أو يستفيض ذلك في الناس.

ويَصِحُّ قَذْفُ الأخرس، ولِعَانُهُ.

ولو أتت المرأة بولد؛ فقال: لم تزني ولكن هذا الولد ليس مني؛ فهو ولده في الحكم، ولا حدَّ عليه.

وهل يجتمع الجلدُ مع الرَّجم؟ على روايتين^(١).

ولا يجب الحدُّ بِقَذْفِ خمسة: الصبي، والمجنون، والكافر، والفاسق الذي قد ظَهَرَ فِسْقُهُ^(٢)، والعَبْدُ.

ويتعلَّقُ باللعان أربعة أحكام:

سقوط الحدِّ، ونفي النَّسَبِ، ووقوع الفُرْقَةِ، والتَّحْرِيمُ المؤبَّد.



(١) قال المَزْدَاوِيُّ: «قوله:.... وهل يُجْلَدُ قَبْلَ الرَّجْمِ؟ على رِوَايَتَيْنِ. وأُطْلِقَهُمَا في.... والإيضاح». الإنصاف (٢٦/٢٣٧).

(٢) قال المَزْدَاوِيُّ: «وقال في «المُهَيِّجِ»: لا مُبْتَدِعٌ. وقال في «الإيضاح»: لا مُبْتَدِعٌ، ولا فاسِقٌ ظَهَرَ فِسْقُهُ». الإنصاف (٢٦/٣٥١).

كتاب العَدَد^(١)

والعِدَّةُ على أربعة أَضْرِبٍ:

اغْتِدَادُ بِالْحَيْضِ، وَاغْتِدَادُ بِالشَّهْرِ، وَاغْتِدَادُ بِالسَّنَنِ، وَاغْتِدَادُ بِوَضْعِ الْحَمْلِ.
فَأَمَّا الْاِغْتِدَادُ بِالْحَيْضِ: فَإِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مَمَّنْ تَحِيضُ كَانَتْ عِدَّتُهَا ثَلَاثَ حَيَضٍ.

وَعِدَّةُ الْأُمَةِ حَيَضَتَانِ.

فَإِنْ أَدَّعَتِ الْمَرْأَةُ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا تِسْعَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَلِحِظَةً قَبْلَ مِنْهَا؛ لَا تَأْتِي
نَقُولُ: لَهَا حَيَضُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَطُهْرُ ثَلَاثَةِ عَشَرَ يَوْمًا، وَحَيَضُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَطُهْرُ
ثَلَاثَةِ عَشَرَ يَوْمًا، وَحَيَضُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَطُهْرُ لِحِظَةٍ، فَهَذَا عَلَى مَذْهَبِنَا، فَأَمَّا عَلَى
مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ^(٢) يَوْمًا وَلِحِظَةً؛ لِأَنَّ عِنْدَهُ أَوَّلَ الطُّهْرِ
بَيْنَ الْحَيَضَيْنِ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا.

وَأَمَّا الْإِغْتِدَادُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ: فَهُوَ فِي حَقِّ مَنْ لَا تَحِيضُ، وَالْأَيَّسَةُ، وَالصَّغِيرَةُ.
وَسِوَاءُ فِي ذَلِكَ الْخُلْعُ وَالطَّلَاقُ وَغَيْرُهُ.

وَلِإِنَّمَا تَكُونُ الْمَرْأَةُ آيِسَةً إِذَا بَلَغَتْ سِتِينَ سَنَةً^(٣)، فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَجُودُ

(١) الْمُقْنَعُ (ص ٣٧٦ - ٣٨١). زَادَ الْمُسْتَقْنَعُ (ص ٣٤٢ - ٣٤٨).

(٢) نِهَاجُ اللَّقْطَةِ ٥٤/أ.

(٣) قَالَ الْمَرْذَاوِيُّ: فَقَوْلُهُ: وَآكُثَرُهُ خَمْسُونَ سَنَةً. هَذَا الْمَذْهَبُ. جَزَمَ بِهِ.... قَالَ ابْنُ الرَّائِغُونِيِّ: =

الحيض منها؛ وإن وجد فهو دم فسادٍ وعلّة.

وعِدَّةُ الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام.

وأما الإعتداد بالسنين: فتعتدُّ المرأةُ بسنةٍ في ثلاث مواضع:

أحدها: أن تكون ممَّن تحيض، ثم يرتفعُ حيضها - ولا تدرى ما رفعه - فإنها تعتدُّ سنةً؛ تسعة أشهر للحمل، وثلاثة أشهر للعدّة. وهكذا روي عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإن كانت تدرى ما رَفَعَهُ لم تَزَلْ في عدّةٍ إلى أن يُعاودها الحيض، أو تصير في عداد الآيات.

الثاني: إذا بلغت سنّاً تحيض فيه فلم تحضْ؛ فإن اعتدتْ بالأشهر فقبل انقضاء عدّتها عاودها الدّم لَزِمَها أن تَعْتَدَ بثلاث حِيضٍ.

وإذا نَسِيت المستحاضة عاداتها لَزِمَها أن تَعْتَدَ بسنةٍ.

وأما الإِغْتِدَادُ بالوضع: فهو في حقِّ الحامل، وذلك بثلاث شرائط:

أن تكون حاملاً ممَّن مثله يَطَأُ.

وأن يكون قد تَبَيَّنَ فيه شيء من خلق الإنسان. فإن كان مُضَغَةً لم تَنْقُضْ عدّتها بوضعه.

فإن كانت حاملاً باثنين لم تنقض عدّتها إلا بوضع الثاني منهما.

هو اختيارُ عائِةِ المَسَائِيحِ وقدّمه في «المُبْهَجِ» قال الرُّزْكِيُّ: اختارها الشَّيرَازِيُّ. وعنه، أَكْثَرُهُ سِتُّونَ سَنَةً. جَزَمَ به في و«الإِبْطَاحِ» الإِنْصَافُ (٢/ ٣٨٦ - ٣٨٧).

وعدة الأمة بالشهور شهران.

فإن طلقها، ثم اغتدت بحضة وعُتِقَتْ لَزِمَهَا أَنْ تَبْنِي عَلَى عِدَّةِ حُرَّةٍ.

وزوجة المفقود أَرْبَع سنين، وأربعة أشهرٍ وَعَشْرَةَ أيام.

وإنما يكون مفقودًا إِذَا فَقَدَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ، أَوْ انكسر به المركب، أَوْ فَقَدَ فِي مَهْلَكَةٍ كَالْحِجَازِ وَنَحْوِهِ فَلَا يُعْرَفُ لَهُ خَبْرٌ.

فإن كان في بلدٍ يُعْرَفُ خَبَرُهُ تَرَبَّصَتْ إِلَى تِسْعِينَ سَنَةً.

فإن أتى المفقود بعد أن تزوجت زوجته كان مُخَيَّرًا بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الزَّوْجِ الصَّدَاقِ، وَيُقِرَّهُ عَلَى النِّكَاحِ / ^(١) وَبَيْنَ أَنْ يُمْسَخَ نِكَاحُهُ، وَتَعْتَدُ مِنْهُ.

وَالْعِدَّتَانِ لَا يَتَدَاخِلَا، فَإِنْ كَانَتْ مَطْلُوقَةً طَلَقًا رَجْعِيًّا، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا لَزِمَهَا أَنْ تَعْتَدَّ بِأَبَدِ الْأَمْرَيْنِ مِنْهُمَا.

[بَاب فِي اسْتِبْرَاءِ الْإِمَاءِ] ^(٢)

وَإِذَا مَاتَ عَنِ الْأَمَةِ زَوْجُهَا فَإِنَّهَا تَعْتَدُّ شَهْرَيْنِ وَخَمْسَةَ أَيَّامٍ، وَزَوْجَةُ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَطَأْ مِثْلَهُ إِذَا كَانَتْ حَامِلًا لَمْ تَنْقُصْ عِدَّتُهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ، وَتَعْتَدُّ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ.

وَلَا تَبَاحُ الْمَعْتَدَّةُ لِلْأَزْوَاجِ إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَالْغُسْلِ.

وَإِذَا طَلَّقَهَا طَلَقَةً رَجْعِيَّةً، ثُمَّ ارْتَجَعَهَا فِي الْعِدَّةِ، ثُمَّ طَلَّقَهَا؛ فَإِنَّهَا تَبْنِي عَلَى عِدَّتِهَا، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى: تَبْدَأُ الْعِدَّةُ. وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالرَّوَايَتَيْنِ.

(١) نهاية اللقطة ٥٤/ب.

(٢) المقنع (ص ٣٨٢ - ٣٨٣). زاد المستقنع (ص ٣٤٨).

[طلاق المبتوتة]

والمُطَلَّقة المبتوتة لا تختصُّ عِدَّتُها ببَيْت الزَّوْجِ.

وكلُّ مُطَلَّقةٍ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا زَوْجُهَا الرَّجْعَةَ لَا نَفَقَةَ لَهَا وَلَا سُكْنَى. وكذلك المتوفى عنها زوجها.

والمُطَلَّقةُ الثَّلَاثُ يَلْزَمُهَا الإِحْدَادُ، وهو أن تمتنعَ من الزَّيْنَةِ والخروجِ إِلَّا لِحَاجَةٍ. وذكر شَيْخُنَا فِي (الْخِلَافِ): أَنَّ المبتوتةَ يَجُوزُ لَهَا الخُروجُ لغير حاجةٍ بِالنَّهَارِ.

وَإِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ فِي عِدَّةٍ مِنْ زَوْجٍ، وَتَزَوَّجَهَا زَوْجٌ آخَرُ فِي الْعِدَّةِ، وَوَطَّأَهَا؛ ففِيهِ رَوَايَتَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا تَحْرِمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيدِ.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: لَا تَحْرِمُ عَلَى التَّائِيدِ، وَيَلْزَمُهُ مَهْرٌ، وَالْحَدُّ - إِنْ كَانَ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ -.. فَإِنْ قَالَتِ الْمَرْأَةُ: قَدْ كُنْتُ عَالِمَةً بِالتَّحْرِيمِ لَزِمَهَا الْحَدُّ، وَلَا مَهْرَ لَهَا. وَلَزِمَهَا أَنْ تُتِمَّ عِدَّةَ الْأَوَّلِ، وَتَعْتَدَّ مِنَ الثَّانِي عِدَّةً ثَانِيَةً.

وَإِذَا اشْتَرَى الرَّجُلُ الْأَمَةَ، وَبَاعَهَا، وَتَجَدَّدَ لَهُ مِلْكُهَا، أَوْ زَوَّجَ أُمَّ وَلَدِهِ اسْتَبْرَأَهَا بِحَيْضَةٍ كَامِلَةٍ.



كتاب الرضاع^(١)

وَاللَّبْنُ الَّذِي يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ بَيْنَ الْمَوْلُودِ وَالْمَرْأَةِ بِشَرْطَيْنِ:

أَنْ تَكُونَ خَمْسَ رَضَعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ.

وَأَنْ يَكُونَ لِلْمَوْلُودِ أَقْلٌ مِنْ سِتِّينَ؛ فَإِنْ كَانَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَنْشُرِ الْحَرَمَةَ.

وَاللَّبْنُ الَّذِي يَنْشُرُ الْحَرَمَةَ بَيْنَ الْمَوْلُودِ وَالْفَخْلِ بِثَلَاثِ شَرَايِطَ: الشَّرْطَانِ /^(٢) الْمَقْدَمَانِ. وَالشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ اللَّبْنُ قَدْ نَزَلَ بِوَطْئٍ يُلْحَقُ النَّسَبُ بِهِ.

وَالرَّضْعَةُ: هُوَ أَنْ يَتَنَاوَلَ الصَّبِيُّ الثَّدْيَ فَيَرْضَعُ حَتَّى يَتْرَكَ.

وَاللَّبْنُ الْمَشُوبُ كَالْمَخْضِ فِي التَّحْرِيمِ. وَكَذَلِكَ السُّعُوطُ.

وَلَبْنُ الْمَيْتَةِ يَنْشُرُ الْحَرَمَةَ كَلَبْنِ الْحَيَّةِ؛ لِأَنَّ اللَّبْنَ لَا يَمُوتُ.

فَإِنْ ثَابَ لِلْمَرْأَةِ لَبْنٌ مِمَّنْ يُلْحَقُ وَلَدُهَا بِهِ نَسَبًا؛ فَإِنْ أَرْضَعَتْ بِهِ مَوْلُودًا حَرَمَتْ عَلَيْهِ وَبَنَاتُهَا مِنْ هَذَا الزَّوْجِ، وَمِنْ غَيْرِهِ، وَبَنَاتُ هَذَا الرَّجُلِ مِنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ، وَمِنْ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا أَرْضَعَتْ صَبِيَّةً فَقَدْ صَارَتْ بَنَتًا لَهَا، وَلِزَوْجِهَا.

وَإِذَا تَزَوَّجَ بِكَبِيرَةٍ وَصَغِيرَةٍ، فَأَرْضَعَتْ الْكَبِيرَةَ لِلصَّغِيرَةِ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ: حَرَمَتْ عَلَيْهِ الْكَبِيرَةَ، وَثَبَتَ نِكَاحُ الصَّغِيرَةِ.

(١) الْمُقَنَّنُ (ص ٣٨٤ - ٣٨٨). زَادَ الْمُسْتَفْتَعُ (ص ٣٤٩ - ٣٥٠).

(٢) نِهَايَةُ اللَّقْطَةِ ١/٥٥.

وَإِذَا تَزَوَّجَ بِكَبِيرَةٍ وَصَغِيرَتَيْنِ، فَأَرْضَعْتَ الْكَبِيرَةَ لِلصَّغِيرَتَيْنِ: حُرِّمَتْ عَلَيْهِ الْكَبِيرَةُ، وَانْقَسَخَ نِكَاحُ الصَّغِيرَتَيْنِ، وَتَزَوَّجَ أَيُّهُمَا شَاءَ.

فَإِنْ تَزَوَّجَ بِكَبِيرَةٍ وَثَلَاثِ أَصَاغِرَ، فَأَرْضَعْتَ الْكَبِيرَةَ لِلثَّلَاثِ أَصَاغِرَ: حُرِّمَتْ عَلَيْهِ الْكَبِيرَةُ، وَانْقَسَخَ نِكَاحُ الْأَوَّلَتَيْنِ، وَثَبَتَ نِكَاحُ الثَّالِثَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا أَرْضَعْتَ الصَّغِيرَتَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ حُرِّمَتَا لَكُونَهُمَا أُخْتَيْنِ، وَثَبَتَ نِكَاحُ الْأَخِيرَةِ؛ لِأَنَّهَا أَرْضَعَتْهَا وَهِيَ أَجْنَبِيَّةٌ. وَيَزَجُّعُ بِنِصْفِ صَدَاقِ الْأَصَاغِرِ عَلَى الْمَرْضُوعَةِ. فَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِالْكَبِيرَةِ حُرِّمَتْ الْأَصَاغِرُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ.

وَإِذَا شَهِدَتْ امْرَأَةٌ وَاحِدَةً عَلَى الرِّضَاعِ: حُرِّمَ النِّكَاحُ إِذَا كَانَتْ مَرْضِيَّةً. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ رَوَايَةٌ أُخْرَى: أَنَّهَا تُسْتَخْلَفُ؛ فَإِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً لَمْ يَحُلْ الْحَوْلُ حَتَّى يَبْيَضَ ثَدْيُهَا.

وَإِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا: هِيَ أُخْتِي مِنَ الرِّضَاعَةِ انْقَسَخَ النِّكَاحُ، فَإِنْ صَدَّقَتْهُ فَلَا مَهْرَ لَهَا، وَإِنْ كَذَّبَتْهُ فَلَهَا نِصْفُ الْمُسَمَّى. وَلَوْ كَانَتْ هِيَ الَّتِي قَالَتْ ذَلِكَ، فَأَكْذَبَهَا؛ فَالنِّكَاحُ [عَلَى] حَالِهِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا كَانَ هُوَ الْمُقَرَّرُ فَقَدْ أَقَرَّ بِحَقِّ هُوَ عَلَيْهِ، وَلَا (١)
[.....] حَقَّ الزَّوْجَةِ؛ لِأَنَّ نِصْفَ الصَّدَاقِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ،
وَالْفَقْهَةُ [.....] هِيَ الْمُدَّعِيَّةُ فَيَبْطُلُ بِدَعْوَاهَا حَقُّ الزَّوْجِ
فَلَمْ يُقْبَلْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ ثُبُوتُ النِّكَاحِ.

وإذا كان له خمس أمهات أولاد، فأرضعن مولوداً؛ أرضعته كُلُّ واحدةٍ منهنَّ رُضْعَةً: فهو وَلَدٌ له دونهنَّ؛ لأنَّ الرُّضَاعَ كَمَلَ من لبنه.

وَيَحْرُمُ من الرُّضَاعِ ما يحرم من النَّسَبِ، إلاَّ أُمُّ أخته، وأختُ أبيه.



كتاب النفقات^(١)

والأسباب التي تَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ خمسةُ أشياء:

الرَّحِم، والنِّكَاح، والرِّق، والوَلَاء، وملك الحيوان.

فَأَمَّا النَّسَبُ: فهو كل من يَرِثُ بِفَرَضٍ، أو تَعْصِيَةٍ؛ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ النَّفَقَةُ عَلَيْهِ، مع يسار المُنْفِقِ وإعسار المُنْفِقِ عَلَيْهِ، دون من لا يرث بحال.

وَتُقَسِّطُ النَّفَقَةُ عَلَى قدر الميراث.

وإذا كان له أُمٌّ، وَجَدَّ: كان على الأُمِّ ثُلُثُ النَّفَقَةِ، والباقي على الجدِّ.

فإن لم يكن له إلا وارث واحد: لَزِمَهُ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ جميعَ النَّفَقَةِ.

ويجوز للأب أن يأخذ من مال ولده مع اليسار والإعسار.

وأما النَّفَقَةُ [التي تجب] بالنِّكَاح: فهو أن تكون المرأة مُمَكِّنَةً من الوَطْءِ؛ فبنفس العقد والتَّمْكِينِ تَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ استمتع أو لم يَسْتَمْتَعْ.

وأما النَّاثِرَةُ فلا نَفَقَةَ لها؛ وهي التي تَمْنَعُ زَوْجَهَا الْفِرَاشَ.

فإن سافرت؛ نُظِرَ فِيهِ: فإن كان بإذن الزَّوْجِ فهي على نفقته.

وإن لم يكن بإذنه فلا نفقة لها.

(١) المقنع (ص ٣٨٩ - ٣٩٦). زاد المستقنع (ص ٣٥١).

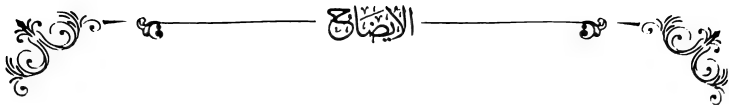
فإن سافرت بإذنه في حاجتها: فلا نفقة لها.

وكلُّ امرأةٍ مطلَّقةٍ لا يستحقُّ عليها زَوْجُهَا الرَّجْعَةُ: لا نفقة لها ولا سُكْنَى. في إحدى الروايتين. وكذلك المَتَوَفَّى عنها زَوْجُهَا.

وإذا كانت [....] مِنْهَا لَا تُوطَأُ لَمْ تَلْزَمْهُ نَفَقَتُهَا.

وإذا امتنع الزوج من الإنفاق على زوجته/ ^(١)

(١) نهاية اللقطة ٥٦. من هنا نقص بمقدار ٣ ورقات.



[.....]^(١)

.... حرباً لنا من أهل الكتاب؛ فدمه هدرٌ أيضاً.

الضرب الخامس: من لم تبلغه الدعوة؛ فلا تحلّ دماء هؤلاء قبل العلم بالدعوة، وديّاتهم كديّات المسلمين.

ونساء هؤلاء جميعهم على النصف من ديّاتهم.

ولا تحمل العاقلة خمسة أشياء:

عمداً، ولا عبداً، ولا صلحاً، ولا اعتراقاً، ولا ما دون الثلث.

والعاقلة: هم العَصَبَاتُ جميعُهُم.

وإذا جنى العبدُ جنايةً: فعلى سيّده أن يُقْدِيَهُ، أو يُسْلِمَهُ. ويُقْدِيهِ بِقِيَمَتِهِ.

وإن كانت الجناية تَزِيدُ على قيمته لم يَلْزَمُهُ أكثر من قيمته.

وليس على الصّبيّ، والمجنون، والفقير شيءٌ من الدّية.

ومن لم يَكُنْ له عاقلةٌ أُخِذَ من بيت مال المسلمين، فإن لم يَقْدِرْ على ذلك:

فليس على القاتل شيء.

ودية الجنين إذا سقط من الضّربة مَيِّتاً غُرّة عبد أو أمة قيمتها خمسٌ من الإبل،

تُورثُ كأنه سقط حيّاً.

وإن كان الجنين مملوكًا: فِدْيَتُهُ عَشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ، وسواءٌ كان ذَكَرًا أو أنثى.

فإن أَلْقَتِ الجنين حيًّا، ثم مات من الضَّرْبِ: ففيه دِيَّةٌ حُرٌّ - إن كان حُرًّا -
وقيمته - إن كان عبدًا - إذا كان سُقُوطُهُ في وَقْتِ يَعْيشُ مثْلُهُ، وهو أن يكون لِسِتِّهِ
أَشْهُرٍ فصاعدًا.

وعلى الضَّارِبِ أن يَغْتَنقَ غُرَّةَ غَيْرِ الغُرَّةِ المضمونة.

وإذا شربت المرأة دواءً فأسْقَطَتْ به جنينًا: فعليها غُرَّةٌ لا ترث منها شيئًا،
وعليها عِتْقُ رَقَبَةٍ.

وإذا رمى ثلاثةً بالْمِنْجَنِيْقِ؛ فَرَجَعَ فَقَتَلَ مِنْهُمْ رَجُلًا: فعلى عاقلة كلِّ واحدٍ
منهم ثُلُثُ الدِّيَّةِ.

كتاب دِيَاتِ الْجِرَاحِ^(١)

وَالْقِصَاصُ ثَابِتٌ فِي الْأَعْضَاءِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا بِثَلَاثِ شُرَاطٍ:

الِاتِّفَاقُ فِي الْحَرَمَةِ. وَالسَّلَامَةُ مِنَ السَّلَلِ، وَالنَّقْصَانُ مِنَ الْأَصَابِعِ، وَغَيْرِهَا.

وَإِذَا ذَهَبَ مِنْ /^(٢) الرَّجُلِ مَنَفَعَةٌ مَقْصُودَةٌ: فِيهِ الدِّيَةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَدَنِ مِنْهُ إِلَّا شَيْءٌ وَاحِدٌ، مِثْلُ أَنْ يَذْهَبَ السَّمْعُ مِنْ أُذُنِهِ، فَإِنْ أَذْهَبَ مِنْ أَحَدِهِمَا: فِيهِ نِصْفُ الدِّيَةِ.

وَإِذَا أَقْرَعَ رَأْسَهُ، وَلَمْ يَنْبُتِ الشَّعْرُ: فِيهِ الدِّيَةُ، وَكَذَلِكَ شَعْرُ الْحَاجِبِينَ وَاللِّحْيَةِ. وَفِي اللِّسَانِ الْمَتَكَلِّمِ الدِّيَةُ.

وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَةُ.

وَفِي الْمَسَامِ الدِّيَةُ.

وَفِي الْقَمِ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ سِنًا وَضَرْسًا؛ فِي كُلِّ سِنٍّ مِنْهَا خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ إِذَا قَلَعَتْ مِمَّنْ قَدْ أَنْعَمَ.

وَفِي الْيَدَيْنِ الدِّيَةُ.

وَفِي الثَّدْيَيْنِ الدِّيَةُ، وَسَوَاءٌ كَانَ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ.

(١) المقتنع - باب دِيَاتِ الْأَعْضَاءِ وَمَنَافِعِهَا (ص ٤١٩ - ٤٢٦). زاد المستقنع (ص ٣٦٩ - ٣٧٢).

(٢) نِهَاجَةُ اللَّفْطَةِ ٥٨.

وفي الذَّكَرِ الدِّيَّةُ، وفي الأنثيين الدِّيَّةُ.

وفي كل أَصْبُعٍ من اليدين والرَّجْلَيْنِ عَشْرٌ من الإبل. وفي كل أَنْمَلَةٍ منها ثُلْثُ عقلها إلا الإبهام فإنَّهما مَفْضَلَانِ، ففي كُلِّ مَفْضَلٍ منها خمسٌ من الإبل.

وفي البطن إذا ضُرِبَ ولم يَسْتَمْسِكِ الغائِطُ الدِّيَّةُ.

وفي الصَّعَرِ الدِّيَّةُ، والصَّعَرُ هو أن يَضْرِبَهُ فيصيرُ الوجه في جانب.

وفي المَثَانَةِ إذا لم يَسْتَمْسِكِ البولُ الدِّيَّةُ.

وفي اليد الشَّلَاءُ ثُلْثُ دِيَّتِهَا. وكذلك العين القائمة، والسِّنُّ السَّوداءُ.

وفي حَشَقَةِ الذَّكَرِ ما في الذَّكَرِ كُلِّهِ.

وفي اسكَنِّي^(١) المرأة الدِّيَّةُ.

وفي موضحة المَرءِ خمسٌ من الإبل، سواء كان رجلاً أو امرأة.

وجِرَاحُ المرأة تُساوي جراح الرُّجُلِ إلى ثُلْثِ الدِّيَّةِ، فإذا زادت صارت على النِّصْفِ.

والشَّجَاجُ تِسْعَةٌ: فخمسٌ ليس فيها مَوْتٌ:

أولها: الحَارِصَةُ: وهي التي تَخْرِصُ الجلدَ، بمعنى: تَشَقُّهُ قليلاً. وتسمَّى القاشرة، أي تَقَشِّرُ جِلْدَةَ البَشرةِ التي مَنَابَتْ شعر الرَّأسِ، وتسمَّى المَلْطَاءُ.

ثمَّ الباضِعةُ: وهي التي تقطع الجلد الأعلى، وتبضع اللحم.

(١) والإسكتان هما اللحم المحيط بالفرج من جانبيه إحاطة الشفتين بالفم وأهل اللُّغة يقولون: الشفران. الشَّرْحُ الكبير على متن المقنع (٩/ ٥٨٠).

ثُمَّ الدَّامِيَّةُ: وهي التي تقطع الجلد الأعلى، وتقطع العروق التي في وسط اللحم حتى يسيل الدَّم.

ثُمَّ الْمُتَلَاخِمَةُ: وهي التي تقطع الجلد الأعلى والعروق، وتعمل في اللحم الذي يلي/ ^(١) العظم تحت العروق.

ثُمَّ السِّمْحَاقُ: وهي التي يبقى بينها وبين العظم جلدٌ رقيق.

فهذه فيها حُكُومَةٌ عَدَلٍ على قَدَرِ مَا يَرَى الحاكم.

وأربعة فيها مُؤَقَّت:

أحدها: المَوْضِحَةُ: وهي التي تُوضِعُ العَظْمَ وتُبرِّزُهُ، وفيها: نصفُ عَشْرِ الدِّيَّةِ.

ثُمَّ الهَاشِمَةُ: وهي التي تهشِمُ العظم، وفيها نصفُ عَشْرِ الدِّيَّةِ.

ثُمَّ الهَاشِمَةُ: وهي التي تهشِمُ العظم، وفيها عَشْرُ الدِّيَّةِ ^(٢).

ثُمَّ الْمُنْقَلَةُ: وهي التي تكسرُ العَظْمَ، ثُمَّ يُنْقَلُ منها العظام من موضع إلى موضع، وفيها خمسةُ عَشَرَ من الإِبِلِ.

ثم المَأْمُومَةُ، وتسمَّى الأَمَةُ: وهي التي تُكسِرُ العظم، وتبلغُ إلى الدِّماغِ، ويبقى بينها وبين المَنَحَ رقيقٌ، وفيها ثَلَاثُ الدِّيَّةِ.

وليس في البدن شيءٌ مُؤَقَّتٌ إلا الجائفةُ، وهي التي تصل إلى الجَوْفِ، وفيها ثَلَاثُ الدِّيَّةِ.

(١) نهاية اللقطة ١/٥٩

(٢) هكذا ورد في النسخة الخطيَّة؛ كَوَزَّ العبارة وخالف في الحكم؛ ولعله خطأ من الناسخ.

والله أعلم. والصَّحِيحُ: العبارة الثانية. قال المَرْدَاوِيُّ: «قَوْلُهُ: (ثُمَّ الهَاشِمَةُ. وَهِيَ الَّتِي تُوضِعُ العَظْمَ وَتَهشِمُهُ. فَبَيْنَهَا عَشْرٌ مِنَ الإِبِلِ) بِلَا يَزَاعٍ». الإنصاف (١١٠/١٠).

وبقيّة الجراح فيها حُكُومَةٌ على قدر اجتهاد الحاكم.

وجميعها لا قِصاص فيها إلا الموضحة في الرّأس والوجه.

فإن جَرَحَهُ في جوفه فخرج من الجانب الآخر: فهي جائفتان.

ومن وَطِئَ زوجته وهي صغيرة؛ فَأَفْضَاهَا: لَزِمَهُ ثُلُثُ الدِّيةِ.

وفي الضِّلَعِ بَعِيرٌ.

وفي التَّرْقُوةِ: بَعِيرَانِ.

وفي الزَّنْدِ: أربعة أُبْعُرَةٍ.

وكُلُّمَا لم يكن فيه مُؤَقَّتٌ: ففيه حكومة.

والحكومة: هو أن يَقْرَمَ الْمُجْنِي عليه كأنه عبدٌ لا جناية به، ثمَّ يُقَوِّمُ؛ فما نقص من القيمة فَلَهُ مثله من الدِّيةِ كان قِيَمَتُهُ وهو عبدٌ صحيحٌ عَشْرَةٌ، وقِيَمَتُهُ وهو عبدٌ به الجناية تِسْعَةٌ؛ فيكون فيه عَشْرُ دِيَنَةٍ. وعلى هذا ما زاد من الحكومة أو نقص إلا أن تكون الجناية في رأسه، أو وجهه فيكون أسهل ما وَقَّتَ فيه، ولا يُجَاوِز به مُؤَقَّتٌ.

وإذا كانت الجناية على العبد ممَّا ليس فيه على الحرِّ شيءٌ مُؤَقَّتٌ: ففيه ما نَقَصَ من قِيَمَتِهِ.

وإن كان فيما جَنَى عليه شيءٌ مُؤَقَّتٌ/ ^(١) في الحرِّ فهو مؤقت في العبد، ففي يده: نصف قيمته، وفي موضحته: نصف عُشْرِ قيمته. وسواء كانت الجناية أَقْلً من ذلك أو أكثر. وهكذا الأُمة.

فإن كان المقتول خُتِيَّ مشكل: ففيه نصف دية ذكر، ونصف دية أنثى. وهكذا
حُكْمُ جراحه.

وإن كان المُجْنَى عليه نصف حُرٌّ: فلا قَوْد، وعلى الجاني إن كان عمداً نصف
دية حُرٍّ، ونصف قيمته. وهكذا في جراحه.

فإن كان خطأً: ففي ماله نصف قيمته، وعلى عاقلته نصف الدية.

كتاب القسامة^(١)

فإذا وجد قتيلاً، فادّعى أولياؤه على قوم لا عداوة بينهم: لم يُحَكِّمْ لهم يمين، ولا غيرها.

فإن كان بينهم عداوة ولوث، فادّعى أولياؤه على واحد، وأنكر المدّعى عليه، ولم يكن للأولياء يئنة: حَلَفَ الأولياء خمسين يميناً على أنه قاتله، واستَحَقُّوا دَمَهُ إن كانت الدّعوة عمداً.

فإن لم يخلف الأولياء: حَلَفَ المدّعى عليه خمسين يميناً، وبرئ. فإن لم يخلف المدّعون، ولم يَرْضُوا بيمين المدّعى عليه: ودّاه الإمام من بيت المال.

فإن شهدت البيئنة العادلة أن المجرّوح قال: دمي عند فلان؛ فليس ذلك بموجب القسامة ما لم يكن بينهم لوث. والنساء والصبيان لا يقسمون.

وإذا حَلَفَ المقتول ثلاث بنين، حَلَفَ كُلُّ واحدٍ منهم سبعة عشر يميناً. وسواء أكان المقتول مسلماً أو كافراً، أو حرّاً، أو عبداً؛ إذا كان المقتول يُقتل به المدّعى عليه؛ لأن القسامة تُوجب القود إلا أن يُحبّ الأولياء أخذ الدّية. وليس للأولياء أن يقسموا على أكثر من واحد.

(١) المقنع (ص ٤٢٩ - ٤٣٠). زاد المستقنع (ص ٣٧٣).

[باب كفارة القتل]^(١)

ومن قتل نفساً مُحَرَّمَةً، أو شارك فيها، أو ضَرَبَ بَطْنَ امرأةٍ فَأَلَقَتْ جَنِينًا حُرَّةً كانت أو أُمَةً لَزِمَهُ الكفارة في ماله عِتْقُ رَقَبَةٍ/ ^(٢) مؤمنة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً؛ لكل مسكين مدٌّ من بُرٍّ بِمَدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[الإشهاد على الجنايات]

ولا يُقْبَلُ فيما أوجب القصاصُ إلا عدلين.

وما أوجب الجنايات المال دون القود قُبِلَ فيه رَجُلٌ وامرأتان، أو رجلٌ عدلٌ مع يمين الطالب.

(١) المقنع (ص ٤٢٨ - ٤٢٩). زاد المستقنع (ص ٣٧٣).

(٢) نهاية اللقطة ١/٦٠.

كتاب قتال أهل البغي^(١)

وإذا اتَّفَقَ المسلمون على إمام؛ فمن خَرَجَ عليه من المسلمين يَطْلُبُ مَوْضِعَهُ فهو بَاغٍ؛ فيجوز قتاله.

وَيُذْفَعُ بِأَسْهَلِ مَا يُغْلَمُ أَنَّهُمْ يَنْدَفِعُونَ بِهِ؛ فَإِنْ آلَ الدَّفْعُ إِلَى تَلْفِهِمْ فَلَا ضِمَان. وإذا قَتَلُوا جُنْدَ الْإِمَامِ فَهُمْ شُهَدَاء.

وَلَا يُتَّبَعُ لِلخَوَارِجِ مُدَبِّرٌ، وَلَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحٍ، وَلَا يُقَتَّلُ لَهُمْ أَسِيرٌ، وَلَا يُغْنَمُ لَهُمْ مَالٌ، وَلَا تُسَبَّى لَهُمْ ذُرِّيَّةٌ.

وَمَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ غُسْلًا، وَصَلَّى عَلَيْهِ.

وَلَا يُنْقَضُ مِنْ أَحْكَامِهِمْ إِلَّا مَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ، وَسُنَّةَ رَسُولِهِ.

وَمَا أَخَذُوا مِنْ خَرَاكِجٍ أَوْ زَكَاةٍ حُوسِبَ بِهِ لِمَنْ أَخَذَ مِنْهُ.



كتاب المرتد^(١)

وَتَصِحُّ رَدُّهُ الصَّبِيِّ، وَلَا يُقْتَلُ حَتَّى يَبْلُغَ؛ فَإِذَا بَلَغَ دُعِيَ إِلَى الْإِسْلَامِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ فَإِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَلَا قُتِلَ، وَكَانَ مَالُهُ فَيْئًا بَعْدَ قَضَاءِ دَيْنِهِ. وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْبَالِغِ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ رَدُّهُ إِلَى دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ، أَوْ غَيْرِهِمْ.

وَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ دُعِيَ إِلَيْهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ فَإِنْ صَلَّى وَلَا قُتِلَ جَاحِدًا كَانَ، أَوْ غَيْرُ جَاحِدٍ.

وَيَصِحُّ إِسْلَامُ الصَّبِيِّ إِذَا عَقِلَهُ، فَإِنْ.... الشَّرِكُ جُبِرَ عَلَى الْإِسْلَامِ إِلَى حِينِ الْبُلُوغِ يُفْعَلُ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَإِذَا أَسْلَمَ أَحَدُ الْأَبْوِينَ: كَانَ أَوْلَادُهُ الْأَصَاغُرُ تَبَعًا لَهُ فِي الْإِسْلَامِ. وَكَذَلِكَ إِذَا مَاتَ أَحَدُ الْأَبْوِينَ حُكِمَ بِإِسْلَامِ الطِّفْلِ، وَيُقَسَّمُ لَهُ مِيرَاثُ الْأَبِ^(٢).



(١) المقنع - باب حكم المرتد (ص ٤٤٨ - ٤٥٠). زاد المستقنع (ص ٣٨٤ - ٣٨٥).

(٢) نهاية اللقطة ٦٠/ب.

كتاب الحدود^(١)

[حد الزاني المخصن]^(٢)

وَحَدُّ الزَّانِي الْمَخْصَنِ: الرَّجْمُ.

والإحصان يفتقر إلى وجود خمس شرائط:

الْحُرِّيَّةُ، وَالْإِسْلَامُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالْإِصَابَةُ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ.

فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْهَا لَمْ يَجِبِ الرَّجْمُ.

وَيُزَجَّمُ حَتَّى الْمَوْتِ؛ فَإِنْ انْهَزَمَ تَرْكُهُ، وَلَمْ يُتَّبَعْ.

وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ فِيمَا ذَكَرْنَا.

وَهَلْ يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الْجَلْدُ مَعَ الرَّجْمِ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ.

[حد غير المخصن]^(٣)

وَحَدُّ الْبَكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ.

وَالْعَبْدُ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يُغْرَبَانِ، وَلَا يُزَجَّمَانِ.

(١) المقنع (ص ٤٣١ - ٤٣٢). زاد المستقنع (ص ٣٧٤).

(٢) المقنع (ص ٤٣٣). زاد المستقنع (ص ٣٧٥).

(٣) المقنع (ص ٤٣٣). زاد المستقنع (ص ٣٧٥ - ٣٧٦).

[عقوبة فعل قوم لوط]^(١)

ومن فَعَلَ فِعْلَ قوم لوط؛ ففيه روايتان:

أحدهما: يُفْعَلُ به كما يُفْعَلُ بالزَّاني.

والزَّوَايَةُ الأخرى: يُقْتَلُ.

[عقوبة إتيان البهائم]

ومن أتى بهيمة عُزَّرَ، وقَتَلَت البهيمة، وعُزِّرَ ثَمَنُهَا.

[وسائل إثبات جريمة الزنا]^(٢)

ولا يجب الحَدُّ إلا بوجود شرطين:

إمَّا شهادة أَرْبَعَةِ أَحرارٍ عُدُولٍ، مسلمين، من الرجال، يصفون الزَّنا صِفَةً مشاهدة؛ ولا يختلفون في الصِّفَةِ، ويشهدون بذلك في مجلسٍ؛ فإن رجع واحدٌ منهم؛ فالجميع كَذِبَةٌ.

الثَّاني: أن يُقرَّ أربع مَرَّاتٍ، ولا يرجع عن إقراره.

[حَدُّ الْقَذْفِ]^(٣)

وحَدُّ الْقَذْفِ: ثمانون جَلْدَةً.

فإذا قَذَفَ حُرٌّ بالغٌ لَحُرٍّ مسلمٍ، أو حُرَّةٌ مسلمةٌ بالزَّنا: جُلِدَ ثمانين جَلْدَةً.

(١) المقنع (ص ٤٣٣). زاد المستقنع (ص ٣٧٦).

(٢) المقنع (ص ٤٣٤ - ٤٣٦). زاد المستقنع (ص ٣٧٦ - ٣٧٧).

(٣) المقنع (ص ٤٣٦ - ٤٣٩). زاد المستقنع (ص ٣٧٧ - ٣٧٨).

وإذا لم يكن للقاذف بيّنة، وطالب المقذوف بالحدّ: فإذا كان القاذف عبداً جُلِدَ أربعين جَلْدَةً؛ بأدوّن من سوط الحرّ.

وإذا اختلف الشهود في صفة لباس المرأة؛ مثل أن يقول أحدهم: رأيته يزني بها في ثوب أحمر، وقال الآخر: رأيته في ثوب أسود؛ فالشهادة صحيحة.

وَمَنْ قَذَفَ مَنْ هُوَ عَفِيفٌ فِي الظَّاهِرِ: فقبل أن يقام الحدُّ على القاذف زنا المقذوف: فلا يسقط الحدُّ عن القاذف.

فإن قذف عبداً، أو مُشْرَكاً أو صبيّةً لها دون تسع سنين، أو صبيّاً له دون عَشْرِ سنين: لم يُحدِّ، وعُزِّرَ.

ويُحدِّ بقذف الميِّتة كما يُحدِّ بقذف الحيّة.

وَمَنْ قَذَفَ أُمَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قُتِلَ مُسْلِماً كَانَ، أو كافراً.

وَمَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ/ ^(١) فَحَدُّ وَاحِدٌ. فإن حدَّ الأوّل فحدّ ثاني.

[تكرار جريمة الزنا]^(٢)

وإذا زنى، ثمّ زنى؛ فإن لم يكن حدُّ للأوّل فحدُّ واحد.

[وقوع الجريمة في الحرم]^(٣)

ومن أتى حدّاً في الحرم أُقيم عليه فيه.

(١) نهاية اللقطة ٦١/أ.

(٢) المقنع (ص ٤٣٢).

(٣) المقنع (ص ٤٣٢).

الإيضاح

فإن أصاب الحدَّ في غير الحرم، ثم لجأ إلى الحرم لم يُقَمَّ الحدُّ عليه حتى يخرج من الحرم.

[الشُّبُهَاتُ الْمُسْقِطَةُ لِحَدِّ الزَّنا] (١)

والشُّبُهَةُ التي تسقط الحدَّ على ثلاثة أضرب:

شُبُهَةٌ في الفاعل، وشُبُهَةٌ في المفعول، وشُبُهَةٌ في الفعل.

فأما الشُّبُهَةُ في الفاعل: فهو أن يُعْتَقَدَ إِبَاحَةَ الْوَطْئِ، مثل أن يرى امرأة على فراشه فيعتقد أنها زوجته، فيطؤها.

وأما الشُّبُهَةُ في المفعول: كالأمة بين الشَّرِيكَيْنِ، والجارية في الْمَغْنَمِ.

وأما الشُّبُهَةُ في الفعل: فكالتَّكَاح بغير وليٍّ، ولا شهود، ونَحْوِهِ.

كتاب القطع في السَّرْقَةِ (٢)

ولا يجب القطع إلا بوجود سبع شرائط:

أن يكون بالغًا عاقلًا.

وأن يسرق نصابًا.

من حِرْز مثله.

لا شبهة له فيه.

وأن يكون ممَّا يُتَمَوَّلُ في العادة.

(١) المقنع (ص ٤٣٤).

(٢) المقنع (ص ٤٤٠ - ٤٤٤). زاد المستقنع (ص ٣٧٩ - ٣٨٢).

فإن سرق ماءً، أو خمرًا، أو خنزيرًا فلا قطع عليه.

واختلف أصحابنا في الكلاء على وجهين.

وللسرقة نصابان:

رُبُع دينارٍ. وثلاثة دراهم نَقْرَة. وبقية الأشياء يُقَوَّمُ بهذين النصابين.

فإن وجَدَتْ هذه الشرائطُ قُطِعَتْ يَدُ الْيَمْنَى من مفصل الكَفِّ، وحُسِمَتْ.

فإن عاد فَسَرَقَ ثانيةً: قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى من مَفْصَلِ الْقَدَمِ، وحُسِمَتْ.

ولا يقطع في الثالثة؛ لأنَّ فيه إسقاط مُنْفَعَةٍ الْبَطْشِ لِحَقِّ اللَّهِ تعالى، بل يُحْبَسُ،

وَيُعَزَّرُ^(١).

وإذا أَخْرَجَ الْعَيْنَ وهي تُساوي ربع دينار؛ فقبل أن يُقَطَعَ نَقَصَتْ عن الرُّبُع

دينار: لم يَسْقُطْ عنه القطع.

وإذا وَهَبَتْ له العين الْمَسْرُوقَة؛ نُظِرَ فيه:

فإن كان بعد أن بَلَغَ الإمامَ لم يَسْقُطْ عنه القطع^(٢).

وإذا اشترك جَمَاعَةٌ في سرقة نَصَابٍ، وَهَكَذَا جِزْءُهُ: قُطِعُوا جميعهم.

والنَّبَاشُ سارق، وَيُقَطَّعُ فِي كَفِّهِ قِيمَتُهُ رُبُعُ دينارٍ.

(١) قال المَرْذَاوِيُّ: «وقال في الإيضاح»: يُخْبَسُ وَيُعَذَّبُ. الإنصاف (٢٦/ ٥٧٤).

(٢) قال المَرْذَاوِيُّ: «وقال الْمُصَنِّفُ في «المُغْنِي»، وَالشَّارِحُ: يَسْقُطُ قَبْلَ التَّرَافُعِ إِلَى الْحَاكِمِ

وَالْمُطَالَبَةِ بِهَا عَنْدَهُ. وَقَالَ: لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا.... وَجَزَمَ بِهِ فِي «الإيضاح»....». الإنصاف

(٢٦/ ٤٩٩).

فإن سرق خمراً، أو/ ^(١) خنزيراً، أو آلة لهو لم يَلْزَمَهُ القطع.

ولا يُقَطَّعُ السَّارِقُ إلا باعْتِرَافٍ مَرَّتَيْنِ، أو شهادة عدلين.

وَيَقِفُ الْقَطْعُ عَلَى مُطَالَبَةِ الْمَالِ.

وَالْحُرُّ وَالْعَبْدُ، وَالرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِيمَا ذَكَرْنَا سَوَاءً.

وَيَتَعَلَّقُ بِالرَّدِّ حُكْمُ الْمُبَاشِرِ.

كتاب قُطَاعِ الطَّرِيقِ ^(٢)

وَقُطَاعِ الطَّرِيقِ: هُمُ الَّذِينَ يَسْتَهْزِئُونَ بِحِمْلِ السَّلَاحِ، وَأَخَذَ الْمَالِ فِي الطَّرِيقَاتِ.

فَحُكْمُهُمْ: أَنَّ مَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ قُتِلَ وَصُلِبَ أَخَذَ الْمَالِ أَوْ لَمْ يَأْخُذْ.

فَإِنْ أَخَذَ الْمَالِ وَلَمْ يَقْتُلْ قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى، وَحُسِمَتَا.

وَمَنْ لَمْ يَقْتُلْ وَلَمْ يَأْخُذْ الْمَالِ نُفِيَ وَشُرِّدَ فِي الْبِلَادِ.

فَإِذَا تَابَ قَبْلَ أَنْ يَنْلُغَ الْإِمَامَ سَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ، وَبَقِيَ عَلَيْهِ حَقُوقُ الْآدَمِيِّينَ.

وَلَا يُقَطَّعُ إِلَّا فِيمَا يُقَطَّعُ السَّارِقُ فِيهِ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ فَمَا زَادَ.

وَيَتَعَلَّقُ بِالرَّدِّ حُكْمُ الْمُبَاشِرِ.

وَيَلْزَمُ السَّارِقَ وَالْقَاطِعَ رَدُّ الْمَالِ، فَإِنْ كَانَ تَالِفًا أُبْدِلَهُ.

(١) نهاية اللقطة ٦١/ب.

(٢) المقنع - باب حدّ المحاربين (ص ٤٤٥ - ٤٤٦). زاد المستقنع (ص ٣٨٢ - ٣٨٣).

[اجتماع الحدود^(١)]

وإذا اجتمع عليه حُدُودٌ؛ نُظِرَ فيه: فإن كانت كُلُّهَا حَقًّا لله عَزَّوَجَلَّ؛ نُظِرَ فيه: فإن كان فيها قَتْلٌ تداخلت.

فإن لم يكن فيها قَتْلٌ لم تَتداخل.

فإن كان فيها حَقٌّ لَأَدَمِيٍّ لم تَتداخل في بَقِيَّةِ الحقوق.

(١) المقنع (ص ٤٣٢).

كتاب الأشربة^(١)

وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ سِوَاءَ كَانَ مِنَ الْعَنْبِ، أَوْ التَّمْرِ، أَوْ الْقَمْحِ، أَوْ غَيْرِهِ.
وَإِذَا شَرِبْتُهُ شَارِبٌ وَجَبَ عَلَيْهِ ثَمَانُونَ جَلْدَةً بِوُجُودِ ثَلَاثِ شَرَائِطَ:
أَنْ يَكُونَ مُسْكِرًا.
وَأَنْ يَكُونَ مَخْتَارًا لِشُرْبِهَا.
وَأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ كَثِيرَهَا يُسْكِرُهُ.
وَيُحَدِّدُ الرَّجُلُ قَائِمًا، وَالْمَرْأَةُ جَالِسَةً.
وَالْأَمَةُ عَلَى النَّصْفِ مِنْ ذَلِكَ.
وَالْقَلِيلُ وَالكَثِيرُ فِيهِمَا سِوَاءٌ.
وَإِذَا غُصِرَ الْعَصِيرُ بِنَيَْةِ الْخَمْرِ؛ فَإِنْ غَلَى قَبْلَ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ فَهُوَ حَرَامٌ.
وَإِنْ مَضَتْ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَهُوَ حَرَامٌ أَيْضًا عَلَى أَمٍّ لَمْ يُغَلْ.
وَإِذَا فَسَدَتِ الْحَمْرُ فَعُولَجَتْ حَتَّى صَارَتْ خَلًّا لَمْ تَطْهَرْ بِذَلِكَ^(٢).
فَإِنْ قَلَبَ اللَّهُ عَيْنَهَا حَتَّى صَارَتْ خَلًّا حَكِمَ بِطَهَارَتِهَا فِي أَحَدِ الرَّوَايَتَيْنِ.

(١) المقنع - باب حَدِّ الْمُسْكِرِ (ص ٤٣٦ - ٤٣٩). زاد المستقنع (ص ٣٧٨).

(٢) نهاية اللقطة ١/٦٢.

كتاب الجهاد^(١)

وَلَا يَجِبُ الْجِهَادُ إِلَّا بِوُجُودِ أَرْبَعَةٍ أَوْصَافٍ:

الْحُرِّيَّةُ، وَالذِّكُورِيَّةُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ.

وَلَا يَجِبُ عَلَى مَنْ بِهِ عِلَّةٌ: كَالْعَمَى، وَالْعَرَجِ، وَنَحْوِهِ.

وَيُلْزَمُهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ بِلَادِ الْمُشْرِكِينَ إِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ.

فَإِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْخُرُوجِ أُعْذِرَ.

وَالْجِهَادُ فَرَضٌ عَلَى الْكُفَايَةِ إِذَا قَامَ بِهِ قَوْمٌ سَقَطَ عَنْ الْبَاقِينَ، وَمَضُوا مَعَ كُلِّ خَلِيفَةٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ.

وَيُقَاتِلُ كُلُّ قَوْمٍ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْعَدُوِّ.

وَكَمَالَ الرِّبَاطُ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً.

وَيُقَاتِلُ أَهْلَ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسِ، وَلَا يُدْعَوْنَ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَةَ قَدْ بَلَّغَتْهُمْ.

وَأَمَّا عَبْدُ الْأَوْثَانِ فَلَا يُقَاتِلُونَ قَبْلَ أَنْ يُدْعَوْا إِلَى الْإِسْلَامِ.

وَيُقَاتِلُ أَهْلَ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسِ حَتَّى يُسْلِمُوا، أَوْ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ

صَاغِرُونَ، وَمَنْ سِوَاهُمْ حَتَّى يُسْلِمُوا.

(١) المقنع (ص ١٣٦). أورد الموفق ابن قدامة كتاب الجهاد بعد (قسم العبادات - كتاب الحج)،

وقبل (قسم المعاملات - كتاب البيع). زاد المستقنع (ص ١٨٢ - ١٨٤).

وإذا جاء العدو إلى باب البلد، أو صار الرجل بين الصّفين تعيّن عليه القتال

في هذين الموضعين.

ولا يجوز لأحد من العسكر أن يُخِذَ حَدَثًا إلا بإذن الإمام.

ولا يُدْخَلُ إلى أرض العدو امرأة إلا العجائز؛ لِسَقْيِ الماء، ومعالجة

الجرحي، كما فعل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَمَنْ أَعْطَى شَيْئًا يَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى غَزَايَةٍ؛ فَمَا فَضَلَ فهو له.

فإن لم يُغَطَّ لَغْزَاةً بِعَيْنِهَا رُدُّ مَا فَضَلَ فِي الْغَزْوِ فِيهِ لَه، إلا أن يقول: هي

حَبْسٌ؛ فلا يجوز بيعها إلا أن تصير لا تَصْلُحُ لِلْغَزْوِ، فَبَيْعٌ وَيَصْرَفُ ثَمَنُهَا فِي

جيش آخر.

وإذا سَبَى الإمام فهو مخير؛ إن شاء قتل، وإن شاء مَنَّ بِلا عوض، وإن شاء

أطلقهم على مال يأخذه، وإن شاء استرقهم.

ولا يُسْتَرْقُ مِنَ الْكُفَّارِ إلا من له كتاب، أو شُبُهَ كِتَابٍ^(١)، وأما بقية الكفار فلا

يقبل من الباغي رجالهم إلا السيف، أو الإسلام، أو الفداء^(٢).

وَنَقُلُ الْإِمَامُ وَمَنْ اسْتَخْلَفَهُ^(٣) مِنَ الرَّبْعِ بَعْدَ الْخُمْسِ، وَيُرَدُّ مَا فَضَلَ عَلَى

من معه فِي السَّرِيَّةِ؛ إِذْ بِقَوَّتِهِمْ صَارَ إِلَيْهِ.

(١) قال المَرَدَاوِيُّ: «.... وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ، لَا يَجُوزُ اسْتِزْقَاؤُهُمْ. اخْتَارَهُ الْخَزَقَنِيُّ، وَالشَّرِيفُ

أَبُو جَعْفَرٍ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي «التَّذَكُّرَةِ»، وَالشَّيْخُ الرَّازِيُّ فِي «الإيضاح». الإنصاف (١٠/٨٣).

(٢) قال المَرَدَاوِيُّ: «وَقَالَ الْخَزَقَنِيُّ، فِي مَنْ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ الْجَزِيَّةُ: لَا يُقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ، أَوْ

السَّيْفُ، أَوْ الْفِدَاءُ. وَكَذَا قَالَ فِي «الإيضاح»، «....». الإنصاف (١٠/٨١).

(٣) نهاية اللقطة ٦٢/ب.



فيما ذكرنا كالأب والأم.

ولا يُفَرَّقُ بين الأخوين، ولا الأختين.

ومن سُبي من أطفالهم منفردًا، أو مع أحد أبويه فهو مسلم.

ومن سُبي مع أبويه كان على دينهما.

وما أخذ أهل الحرب من أموال المسلمين، أو عبيدهم، فأدركه صاحبه قبل القسمة؛ فهو أحقُّ به بغير عوض.

وإن أدركه بعد القسمة فهو أحقُّ به بالثمن الذي ابتاعه من المَعْتَم؛ في إحدى الروايتين.

والرواية الأخرى: لا حق له فيه بحال بعد القسمة.

وإذا تَعَلَّقَ فضلًا عما يَحْتَاجُ إليه، وَفَضَلَ مَعَهُ طعامٌ رَدَّ الْفَضْلَةَ في المَعْتَم.

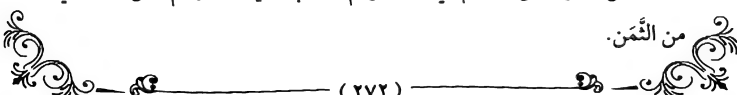
وَيُشَارِكُ الْجَيْشُ سَرَايَاهُ فيما غَنِمَتْ، ويشاركونه فيما غَنِمَ.

وإذا اشترى المسلم أسيرًا مسلمًا من أيدي العَدُوِّ لَزِمَ الْأَسِيرُ أَنْ يُوَدِّيَ ما اشتراه به.

وإذا سَبَا الْمُشْرِكُونَ من يُوَدِّي إلينا الجزية، ثم قُدِّرَ عليهم: رُدُّوا إلى ما كانوا عليه، ولم يُسْتَرْقُوا، وَرُدَّ عليهم أموالهم.

ومن اشترى من المَعْتَم في بلاد الرُّوم، فَغَلَبَ عليه العَدُوُّ لم يَكُنْ عليه شيء

من الثَّمَن.



ولا يَزَوِّجُ فِي بَلَدِ الْعَدُوِّ إِلَّا أَنْ تَغْلِبَ عَلَيْهِ الشُّهُوَّةُ؛ فَيَتَزَوَّجَ مُسْلِمَةً،
وَيَغْزِلَ عَنْهَا.

وَمَنْ دَخَلَ أَرْضَ الْعَدُوِّ بِأَمَانٍ لَمْ يُخْنَثُمْ فِي أَمْوَالِهِمْ.
وَإِذَا اسْتَأْجَرَ الْأَمِيرُ قَوْمًا يَغْزُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يُسْهَمْ لَهُمْ، وَأَعْطُوا مَا
اسْتَوْجَرُوا بِهِ.

وَمَنْ لَقِيَ عُلَجَا، فَقَالَ لَهُ: قِفْ فَأَلْقِي سِلَاحَكَ؛ فَقَدْ أَمَنَهُ.

فصل في استحقاق السهم والسلب^(١)

وَالْأَمْوَالُ ثَلَاثَةٌ: فَيْئٌ، وَغَنِيمَةٌ، وَصَدَقَةٌ.

وَالْغَنِيمَةُ: مَا أُخِذَ مِنْ مَالٍ مُشْرَكَ بِقِتَالٍ.

وَالْفَيْئُ: مَا تَرَكَوهُ فَرَعًا وَهَرَبُوا.

وَالْمُشُورُ: إِذَا دَخَلُوا عَلَيْنَا تَجَارَا، وَمَا صَوْلِحُوا عَلَيْهِ فِخْمُسُ / ^(٢) هَذَا يُضْرَفُ
فِي خَمْسَةٍ: فِخْمُسٌ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ؛ يُضْرَفُ فِي الْكِزَاعِ وَالسَّلَاحِ.

وُخْمُسٌ إِلَى ذَوِي الْقُرْبَى.

وُخْمُسٌ إِلَى الْيَتَامَى.

وُخْمُسٌ إِلَى الْمَسَاكِينِ.

وُخْمُسٌ إِلَى ابْنِ السَّبِيلِ.

(١) المقنع - باب قسمة الغنائم (ص ١٤٠ - ١٤٢). باب الفية (١٤٤ - ١٤٥). زاد المستقنع

(ص ١٨٣ - ١٨٤).

(٢) نهاية اللقطة ١/٦٣.

وَأَمَّا الْغَنِيمَةُ: مَا أُخِذَ مِنْهُمْ بِقِتَالٍ، فَيُقَسَّمُ عَلَى مَنْ حَضَرَ الْوَقْعَةَ لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ، وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ؛ سَهْمٌ لَهُ، وَسَهْمَانِ لِفَرَسِهِ. فَإِنْ كَانَ عَلَى هَجِينٍ كَانَ لَهُ سَهْمَانٌ؛ سَهْمٌ لَهُ، وَسَهْمٌ لَهَجِينِهِ^(١).

فَإِنْ كَانَ مَعَهُ فَرَسٌ آخَرُ أُسْهِمَ لَهُ، وَلَا يُسْهِمُ لَأَكْثَرَ مِنْ فَرَسَيْنِ.

فَأَمَّا الْحَمِيرُ وَالْبِغَالُ فَلَا يُسْهِمُ لَهَا.

وَيُرْضَخُ لِلْأَمَةِ وَالْعَبْدِ.

وَيُسْهِمُ لِنُجَّارِ الْعَسْكَرِ.

وَإِذَا لَحِقَ الْمُسْلِمِينَ مَذْدٌ؛ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ أَسْهُمُ لَهُمْ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْقِسْمَةِ لَمْ يُسْهِمُ لَهُمْ.

وَإِذَا قَالَ أَمِيرُ الْعَسْكَرِ: مَنْ سَبَقَ إِلَى شَيْءٍ فَهُوَ لَهُ: كَانَ لَهُ.

وكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: مَنْ جَاءَنِي بِخَبَرِ الْحَصَنِ فَلَهُ كَذَا: كَانَ لَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ.

وَلَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِي الْمَغْنَمِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ.

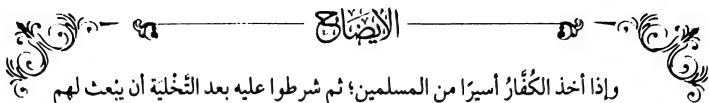
فَإِنْ وَطِئَ مِنَ الْمَغْنَمِ جَارِيَةً لَزِمَهُ مَهْرٌ مِثْلُهَا يَكُونُ فِي الْمَغْنَمِ.

فَإِنْ حَمَلَتْ مِنْهُ لَزِمَهُ قِيمَتُهَا، وَقِيمَةُ وَلَدِهَا، وَتَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ.

وَالْغَنِيمَةُ تُمْلِكُ بِإِجَازَتِهَا، سِوَاءَ أَخْرِجَتْ إِلَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ لَمْ تُخْرَجْ.

وَيَمْلِكُ الْكُفَّارُ أَمْوَالَنَا بِالْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ، كَمَا نَمْلِكُ أَمْوَالَهُمْ. وَلَا يَمْلِكُونَ رِقَابَنَا.

(١) قَالَ الْمَزْدَاوِيُّ: «قَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَرَسُهُ هَجِينًا أَوْ بِرْدَوْنًا؛ فَيَكُونُ لَهُ سَهْمٌ. هَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ.... وَالشَّيْزَائِيُّ....» (الإِنْصَافُ ٢٥٧/١٠).



وإذا أخذ الكُفَّارُ أسيرًا من المسلمين؛ ثم شرطوا عليه بعد التَّخْلِيَةِ أن يبعث لهم مالا، فإن وجد ما يَبِيعُهُ إليهم لَزِمَهُ، وإن لم يجد ما يبعثه إليهم لَزِمَهُ الرِّجُوعُ إليهم.

والقاتلُ أَحَقُّ بِسَلْبِ المقتولِ بخمس شرائط:

أن يَقْتُلَهُ وهو مَمْتَنِعًا في القتال.

وأن يُعَرِّزَ بنفسه في قتله.

وأن يكون مُقْبِلًا. فإن كان مُؤَلِّيًا لم يستحقَّ سَلْبُهُ.

وأن ينفرد بقتله.

وجميع ما عليه من السَّلْبِ، سواء كان جُبَّةَ سِلَاحٍ.... إلا الهَمَيَّانُ، وما عُلِقَ عليه من الذَّهَبِ.

وما ذكرناه من القسمة فهو في أربعة أخماس الغنيمة.

والخُمْسُ يُقَسَّمُ على الذين تَقَدَّمَ ذكرهم.

ولا يَقْتُلُ الرُّهْبَانُ، ولا الصُّبَّيَّانَ الذين لم يبلغوا الحُلُمَ، ولا الشَّيْخَ إلا من كان منهم ذا رأي.

ولا/ ^(١) يُحَرِّقُ شَجَرُ المشرِكين، ولا رَزْعُهُمْ؛ إلا أن يفعلوا ذلك بالمسلمين، فَيَفْعَلُ بهم مثل ما فعلوا.



كتاب الجزية^(١)

ولا تُقْبَلُ الجزيةُ إلا من يهوديٍّ، أو نصرانيٍّ، أو مجوسيٍّ، إذا كان مُقيماً على ما عُوِّدَ عليه.

والمأخوذ منهم الجزية على ثلاث طبقات:
الفقير المُعْتَمِلُ يُؤْخَذُ منه اثنا عشر درهماً، أو ديناراً.
ومن أوسطهم: أَرْبَعَةُ وعشرون درهماً، أو دينارين.
ومن مُوسِرِهِم: ثمانية وأربعون درهماً، أو أربعة دنانير.
وكلُّ من لا يُقْتَلُ في الحَرْبِ لا جزية عليه.
وإذا كان لمسلم عبداً كافراً لم تؤخَذَ منه الجزية عند سيده.
ومن أسلم بعد وجوب الجزية لم يَسْقُطَ عنه^(٢).

ولا تؤخَذُ الجزية من نصارى بني تغلب، وتؤخَذُ الزكاة من أموالهم مثلي ما تؤخَذُ من المسلمين. ولا تُنْكَحُ نساؤهم، ولا تُؤْكَلُ ذبائحهم؛ في إحدى الروايتين.

(١) المقنع - باب عقد الذمة (ص ١٤٦ - ١٤٨). زاد المستقنع (ص ١٨٤ - ١٨٦).

(٢) قال المَزْدَاوِيُّ: «وقال في الإيضاح»: لا تسقط بالإسلام. الإنصاف (١٠ / ٤٣١).

[فصل: في نقض العهد^(١)]

ومن نَقَضَ الْعَهْدَ بِمَخَالَفَةٍ شَيْءٍ مِمَّا صُولِحُوا عَلَيْهِ؛ نَظَرَ فِيهِ: فَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَنِكَاحِ الْمُسْلِمَاتِ، وَالزَّانَا بِيَهْنٍ، وَلُبْسِ السِّلَاحِ، وَالتَّجَسُّي، وَمَا ذُكِرَ فِي شُرُوطِ عُمَرَ: حَلَّ مَالَهُ وَدَمَهُ.

وإن كان لا ضرر فيه على المسلمين؛ كترك الزَّانَارِ، ونحوه: لم يكن ناقضاً للعهد. وَيُعْزَرُ حَتَّى يَعُودَ.

وَأَمَّا الشَّيْخُ الْفَانِي، وَالنَّسَاءُ، وَالصَّبِيَّانُ، وَالْفَقِيرُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مُعْتَمِلٍ: فَلَا جَزَاةَ عَلَيْهِمْ.



(١) المقنع (ص ١٥٠). زاد المستنقع (ص ١٨٦).

كتاب الأطعمة والصَّيْدِ وَالذَّبَائِح^(١)

وَمَنْ سَمَّى، وَأَرْسَلَ كَلْبَهُ الْمُعَلَّمُ؛ فَاصْطَادَ وَقَتْلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ: جَازَ أَكْلَهُ.
وَأَتَمَّا يَكُونُ الصَّائِدُ مُعَلَّمًا بِوُجُودِ ثَلَاثِ شُرَاطٍ:
إِذَا أَرْسَلَهُ اسْتَرْسَلَ. وَإِذَا زَجَرَهُ انْزَجَرَ. وَإِذَا اصْطَادَ لَمْ يَأْكُلْ.
فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْهَا: لَمْ يُبَيِّحِ الصَّيْدُ.
وَأَمَّا الطَّيْرُ إِذَا أَكَلَ الصَّيْدَ جَازَ أَكْلُهُ؛ لِأَن تَغْلِيْمَهُ بِأَن يَأْكُلْ.
وَلَا يُؤْكَلُ مَا صَيَّدَ بِالْكَلْبِ الْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ؛ لِأَنَّهُ شَيْطَانٌ. وَالْبَهِيمُ: الَّذِي لَا
بَيَاضَ فِيهِ.
وَكُلُّ مَنْ لَا تُبَاحُ ذِكَاثُهُ لَا يُبَاحُ صَيْدُهُ؛ كَالْمَجُوسِيِّ، وَالْمُزْتَدِ، وَالْوَثْنِيِّ^(٢).
وَإِذَا أَرْسَلَ كَلْبَهُ فَاصْبَابَ مَعَهُ غَيْرُهُ لَمْ يَأْكُلْ.
وَإِذَا رَمَى الصَّيْدَ فَعَابَ عَنْهُ، وَأَصَابَهُ وَسَهْمُهُ فِيهِ؛ فَإِنْ كَانَ بِهِ أَثَرُ غَيْرِهِ لَمْ يَأْكُلْ.
وَإِذَا رَمَى صَيْدًا فَوَقَعَ فِي الْمَاءِ، أَوْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ لَمْ يُؤْكَلْ.
وَمَا صَيَّدَ بِالْبَنْدُقِ، وَالْحَجَرِ، وَالْعَصَا، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ: لَمْ يُبَيِّحِ أَكْلُهُ.

(١) المقنع - كتاب الصيد (ص ٤٥٦ - ٤٥٩). كتاب الأطعمة (٤٥١ - ٤٥٢). زاد المستقنع

(ص ٣٨٦ - ٣٨٧).

(٢) نهاية اللقطة ٦٤/أ.

وإذا ضُربَ الصَّيْدُ فَأَبَانَ مِنْهُ عُضْوًا: لم يُبَيِّحْ أَكْلَ الْعُضْوِ؛ فِي الصَّحِيحِ مِنَ
الرَّوَايَتَيْنِ.

وَيُبَاحُ مَا صُيِّدَ بِالْمَكَاحِلِ إِذَا قُتِلَ بِحَدِّهِ، وَلَا يُؤْكَلُ مَا قُتِلَ بِعَرَضِهِ.
وَإِذَا رُمِيَ صَيْدًا؛ فَعَقَرُهُ، وَرَمَاهُ آخَرُ؛ فَأَثْبَتَهُ، وَرَمَى آخَرَ فَقَتَلَهُ؛ فَلَا يُؤْكَلُ،
وَيَكُونُ لِمَنْ أَثْبَتَهُ قِيَمَتُهُ مَجْرُوحًا عَلَى قَاتِلِهِ.

[بَابُ الذَّكَاةِ] ^(١)

وَلَا تُبَاحُ الذَّكَاةُ إِلَّا بِوُجُودِ ثَلَاثِ شُرَاطٍ:
أَنْ يَكُونَ الْمُذَكِّي مُسْلِمًا، أَوْ مِنْ لَهْ كِتَابٍ. وَأَنْ يَقْطَعَ الْحُلُقُومَ، وَالْوَدَجِينَ ^(٢).
وَأَنْ يُسَمِّيَ.

وَتَجُوزُ الذَّكَاةُ بِكُلِّ مُحَدِّدٍ يَتَأَنَّى الذَّبِيحَ بِهِ، إِلَّا الظُّفْرَ وَالسِّنَّ.
وَإِنْ كَانَ الْمُذَكِّي أَحْرَسَ: أَوْ مَا إِلَى السَّمَاءِ.
فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ؛ نُظِرَ فِيهِ: فَإِنْ كَانَ عَامِدًا لَمْ يُؤْكَلْ. وَإِنْ كَانَ سَاهِيًا أُكِلَ.
فَإِنْ ذَبَحَ مَا يُنْحَرُ، أَوْ نَحَرَ مَا يُذْبَحُ: أُكِلَ.
وَكُلُّ مَنْ أَطَاقَ الذَّبْحَ مِنْ رَجُلٍ، أَوْ امْرَأَةٍ، أَوْ صَبِيٍّ؛ فَذَكَاتُهُ حَلَالٌ.
وَذَكَاةُ غَيْرِ الْمُقْدُورِ عَلَيْهِ؛ كَالْبَعِيرِ إِذَا نَذَّ، وَالْبَقَرَةُ إِذَا شَرَدَتْ؛ كَذَكَاةِ الصَّيْدِ.
وَإِذَا أَدْرَكَ الصَّيْدَ حَيًّا لَمْ يُبَيِّحْ إِلَّا بِالذَّكَاةِ.

(١) المقتنع (ص ٤٥٣ - ٤٥٥). زاد المستقنع (ص ٣٨٧ - ٣٨٩).

(٢) قَالَ الْمَرْذَاوِيُّ: «وَقَالَ فِي «الْإِيضَاحِ»: «الْحُلُقُومُ وَالْوَدَجِينَ». الْإِنْصَافُ (٢٧/ ٣٠٢).

فإن لم يَكُنْ معه ما يُدَكِّيهِ به: أَشَلَّى عَلَيْهِ الصَّائِدَ حَتَّى يَقْتُلَهُ، وَيَأْكُلَ.

وَإِذَا وَقَعَ الْحَيَوَانُ فِي بَثْرٍ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَذَكِّيَتِهِ جَرَّحَهُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ يَغْلَمُ أَنَّهُ يَقْتُلُهُ، وَيَأْكُلُ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَأْسُهُ فِي الْمَاءِ: فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يُعِينُ عَلَى قَتْلِهِ.

وَمَنْ ذَبَحَ فَاتَى عَلَى الذَّبَاحِ فَلَمْ تَخْرُجِ الرُّوحُ مِنْهُ حَتَّى وَقَعَ فِي الْمَاءِ، أَوْ وَطِئَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِ مِنْ حَائِطٍ لَمْ يَأْكُلْ.

وَإِذَا ذَبَحَ مِنَ الْقَفَا: فَهُوَ مُخْطِئٌ؛ فَإِنْ أَتَتْ السَّكِينُ عَلَى مَوْضِعِ ذَبْحِهَا وَهِيَ فِي الْحَيَاةِ أَكَلَتْ.

وَذَكَاءُ الْجَنِينِ ذَكَاءُ أُمِّهِ؛ أَشْعَرَ أَوْ لَمْ يُشْعِرْ.

[فصل: فِي الْمُحَرَّمِ مِنَ الْحَيَوَانِ^(١)]

وَالْمُحَرَّمُ مِنَ الْحَيَوَانِ: مَا نَصَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَرَسُولُهُ.

فَمِنَ السَّبَاعِ: كُلُّ ذِي نَابٍ قَوِيٍّ يَقْتَرِسُ بِهِ، وَمِنَ الطَّيْرِ: كُلُّ ذِي مَخْلَبٍ قَوِيٍّ يَضْرِبُ بِهِ.

[وَمَا عَدَا ذَلِكَ] فَهُوَ مَبَاحٌ كَالضَّبْعِ،^(٢) وَالضَّبِّ.

وَفِي الثَّلَبِ رَوَاتَانِ.

وَالسَّنُورُ لَا يَبَاحُ أَكْلُهُ بَرِّيَّةً، وَلَا أَهْلِيَّةً.

وَكَذَلِكَ الْقَنْقَذُ، وَالْوَبْرُ، وَالْقَمْلُ مُحَرَّمٌ.

(١) المقتنع - كتاب الأطعمة (ص ٤٥١ - ٤٥٢). زاد المستقنع (ص ٣٨٦ - ٣٨٧).

(٢) نهاية اللقطة ٦٤/ب.

وكذلك حَشَرَاتُ الأرض، والزنبور، والنحل، والذباب، وما كان في معناه.
 وكلُّ ما أَكَلَ الجَيْفَ من الطُّيور: فلا يجوز أكله؛ كالغراب الأَبْقَعَ، ونَحْوِهِ.
 والحُمُرُ الأَهْلِيَّةُ حرامٌ.
 وما لم يُوجَدْ له نَصٌّ في كتاب الله عَزَّجَلَّ، ولا في سُنَّةِ رسوله؛ فما اسْتَحَبَّتهُ
 العَرَبُ القديمة خبيثٌ، وما اسْتَطَابَته فهو طَيِّبٌ.
 وكلُّ ما كان في البحر فهو مباحٌ، إلا الضَّفْدَعُ، والثَّمَسَاخُ، وکَلْبُ الماء،
 والكَوْسَجُ، وما كان مثلهُ.
 وما يَعِيشُ في البَرِّ والبحر؛ إذا مات في أحد الموضعين فهو حرام لا يُؤْكَلُ.
 وما لا يَعِيشُ إلا في الماء؛ إذا مات جاز أَكْلُهُ كالسَّمَكِ، ونَحْوِهِ.
 ولا يُؤْكَلُ الذُّرَيَّا قُ إلا لحاجتِهِ لمرض؛ لأنَّ فيه لُحُومَ الحَيَّاتِ.
 ولا يُؤْكَلُ الصَّيْدُ إذا رُمِيَ بِسَهْمٍ مَسْمُومٍ إذا عَلِمَ أَنَّ السُّمَّ أَعَانَ على قَتْلِهِ.
 وأما الجَلَالَةُ: فَتَحْرُمُ أَكْلُ لَحْمِهَا، وَلَبَنُهَا، وَيَتَضَعُهَا، إلا أَنْ تُخْبَسَ البَقَرَةُ أربعين
 يومًا، والشَّاةُ سبعة أيام، والدَّجَاجَةُ ثلاثة أيام.
 والجَلَالَةُ: هي التي تَأْكُلُ النَّجَاسَاتِ.
 وكلُّ ما سَقِيَ من البُقُولِ، والأشجار بالنَّجَاسَاتِ فلا يجوز أَكْلُهُ.
 وأما الزُّبْتُ النَّجِسُ: فلا يجوز يَتَعُّهُ، ولا يجوز أَكْلُهُ.
 وهل يجوز الاستِصْبَاحُ به أم لا؟ على روايتين^(١).

(١) قال المَرْذَاوِيُّ: «قوله: وفي جواز الاستِصْبَاحِ بها روايتان. وأُطْلِقَهُمَا في «الهِدَايَةِ»،
 و«الإِضْاحِ»،....، الإنصاف (١١/٥٢).

الْإِصْبَاحُ

وَإِذَا اضْطُرَّ الرَّجُلُ إِلَى الطَّعَامِ، وَوَجَدَ مَيْتَةً: جَازَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنَ الْمَيْتَةِ مَا يَأْمَنُ مَعَهُ الْمَوْتُ.

فَإِنْ وَجَدَ مَيْتَةً، وَخُبْرًا لَا يَعْرِفُ صَاحِبَهُ: أَكَلَ الْمَيْتَةَ وَلَا يَأْكُلُ الْخَبِرَ.

وَإِذَا وَجَدَ مَعَ رَجُلٍ طَعَامًا، وَلَمْ يَبْعَثْ إِلَيْهِ: جَازَ لَهُ أَنْ يَقْهَرَهُ عَلَيْهِ وَيَأْخُذَ... نَفْسَهُ، وَيُعْطِيهِ ثَمَنَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِصَاحِبِهِ مِثْلُ مَا بِهِ مِنَ الضَّرُورَةِ.



كتاب الأضاحي^(١)

والأضحية سنة لا يُستحب تزكيتها لمن يُقدّر عليها.

ومن أراد أن يُضحّي فدخل العشر: فلا يأخذ من شعره، ولا بَشْرته.

وتُجزئ البدنة عن سبعة. وكذلك البقرة.

ولا/ ^(٢)].....

[.....

(١) المقتنع (ص ١٣٤ - ١٣٥). وقد أوردته عقب الهدى في باب الهدى الأضاحي. زاد

المستفنع (ص ١٧٧ - ١٨٠).

(٢) نهاية اللقطة ٦٥. ومن هنا سقط بمقدار ٨ ورقات.

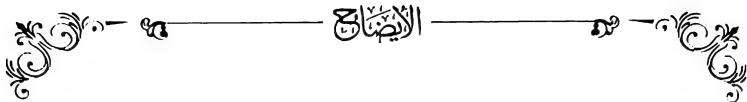
[.....]

.....]

[.....

.... حقًا، فأوماً برأسه - أي نعم - لم يُخَكِّمْ له حتى يَلْفِظَ بلسانه.

ومن ادَّعى دَعْوَى، وقال: لا بَيِّنَةٌ لي، ثم أقام بعد ذلك بَيِّنَةً: لم يُقْبَلْ منه؛ لأنه
أَكْذَبَ بَيِّنَتَهُ.



كتاب الدُّعوى والبيِّنات^(١)

ولا تَصِحُّ الدُّعوى حَتَّى تَكُونَ مَعْلُومَةً، إِلَّا الْوَصِيَّةُ فَإِنَّهَا تَصِحُّ وَإِنْ كَانَتْ مَجْهُولَةً.

وَمَنْ ادَّعَى زَوْجِيَّةَ امْرَأَةٍ، فَأَنْكَرَتْهُ؛ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ: فُوقَ بَيِّنَتِهِمَا، وَلَمْ يَخْلِفْ.
وَمَنْ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ شَيْئًا فَأَنْكَرَهُ؛ وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً: حُكِمَ بِهَا لِلْمُدَّعَى؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَالْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدَّعَى)^(٢).

وَسِوَاءَ شَهِدَتْ بَيِّنَةُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهَا لَهُ، أَوْ قَالَتْ: وَلَدَتْ فِي مَلِكِهِ.

وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ تَحْتَ أَيْدِيهِمَا وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ: سَقَطَتِ الْبَيِّنَتَانِ، وَكَانَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، وَخَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى النُّصْفِ الَّذِي فِي يَدِهِ: أَنَّهُ لَهُ. فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ فِي يَدِ غَيْرِهِمَا؛ وَقَالَ: هُوَ لِأَحَدِهِمَا لَا أَعْرِفُهُ عَيْنًا: أُفْرِغَ بَيِّنَتُهُمَا؛ فَمَنْ وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْقُرْعَةُ حُكِمَ لَهُ بِهَا.

فَإِنْ خَلَفَ وَارْتَيْنِ: مُسْلِمًا وَكَافِرًا، فَقَالَ الْمُسْلِمُ: أَبِي مَاتَ مُسْلِمًا، وَمِيرَاثُهُ لِي. وَقَالَ الْكَافِرُ: أَبِي مَاتَ كَافِرًا، وَمِيرَاثُهُ لِي. فَالْقَوْلُ: قَوْلُ الْكَافِرِ مَعَ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّ

(١) المقنع (ص ٤٩٤ - ٥٠٠). زاد المستقنع (ص ٤٠١ - ٤٠٢).

(٢) أخرجه البخاري في 'صحيحه' (١٤٣/٣) برقم: (٢٥١٤)، ومسلم في 'صحيحه'.

(١٢٨/٥) برقم: (١٧١١).

المسلم باعترافه بأخيه الكافر: مُعْتَرَفٌ أَنْ أَبَاهُ كَانَ كَافِرًا، وَهُوَ مُدَّعٍ لِإِسْلَامِهِ.

وإن لم يعترف بأخيه الكافر، ولم تَشْهَدْ بَيِّنَةٌ بِأُخُوَّتِهِ: كَانَ الْمِيرَاثُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ؛ لِتَسَاوِي أُيُدَيْهِمَا عَلَيْهِ.

فَإِنْ أَقَامَا جَمِيعًا الْبَيِّنَةَ: سَقَطَتِ الْبَيِّنَتَانِ، وَكَانَ الْمِيرَاثُ لِهَمَا.

فَإِنْ قَالَ شَاهِدَانِ: نَعْرِفُهُ كَانَ كَافِرًا، وَقَالَ شَاهِدَانِ: نَعْرِفُهُ كَانَ مُسْلِمًا: كَانَ الْمِيرَاثُ لِلْمُسْلِمِ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَطْرُقُ عَلَى الْكُفْرِ.

وَلَوْ مَاتَ امْرَأَةٌ وَابْنُهَا، فَقَالَ الزَّوْجُ: مَاتَتْ قَبْلَ ابْنِي، وَمَاتَ ابْنِي بَعْدَهَا؛ فَوَرِثْتُهُمَا. وَقَالَ أَخُوهَا: مَاتَ ابْنُهَا قَبْلَهَا، فَوَرِثْتُهَا، وَمَاتَ بَعْدَهُ فَوَرِثْتُهَا. وَلَا بَيِّنَةٌ لَهُمَا: حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى إِبْطَالِ^(١) دَعْوَى صَاحِبِهِ، وَكَانَ مِيرَاثُ الْابْنِ لِأَبِيهِ، وَمِيرَاثُ الْأُخْتِ لِأَخِيهَا وَزَوْجِهَا نِصْفَانِ.

وَإِذَا اخْتَصَمَ الزَّوْجَانِ فِي قَمَاشٍ كَانَ مَا يَضْلُجُ لِلرِّجَالِ لِلرِّجَالِ، وَمَا يَصْلَحُ لِلنِّسَاءِ لِلْمَرْأَةِ، وَمَا يَصْلَحُ لَهُمَا بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ.

وَإِذَا كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ وَقُدِرَ لَهُ عَلَى مَالٍ مِنْ قِضَاءِ دَيْنِهِ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَكَ، وَلَا تَخُنْ مِنْ خَانَكَ)^(٢). إِلَّا الزَّوْجَةُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَأْخُذَ بِقَدْرِ نَفَقَتِهَا إِذَا مَنَعَهَا الزَّوْجُ مِنَ النَّفَقَةِ. الْمَوْضِعُ الثَّانِي: الْمُزْتَنُّ إِذَا أَنْفَقَ عَلَى الرَّهْنِ أَخَذَ مِنْ نَمَاءِ الرَّهْنِ بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ.

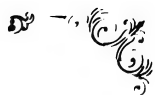
(١) نِهَايَةُ اللَّفْظَةِ ٦٦.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٦/٣٢٦١) بِرَقْم: (١٥٦٦٣) وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِ» (٣/٣١٣).

بِرَقْم: (٣٥٣٥) وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» (٢/٥٤٢) بِرَقْم: (١٢٦٤) وَالدَّارِمِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ»

(٣/١٦٩٢) بِرَقْم: (٢٦٣٩).

وَقَالَ الْأَبَانِيُّ: صَحِيحٌ.



[باب القسمة]^(١)

والقسمة على ضربين: قِسْمَةٌ لَا رَدَّ فِيهَا، وَقِسْمَةٌ فِيهَا رَدٌّ.

فَأَمَّا الْقِسْمَةُ الَّتِي لَا رَدَّ فِيهَا: فَهُوَ مَا كَانَ يُمَكِّنُ إِقْرَارَ حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَقْسُومِ، وَتُسَمَّى قِسْمَةً الْإِجْبَارِ. وَمَعْنَاهَا: إِنْ اِمْتَنَعَ مِنَ الْقِسْمَةِ أُجْبِرَ عَلَيْهَا. وَأَمَّا الَّتِي فِيهَا رَدٌّ: فَهُوَ مَا لَا يُمَكِّنُ يُفَرِّدُ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَقَّهُ حَتَّى يُرَدَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَتُسَمَّى: قِسْمَةً تَرَاضِي.

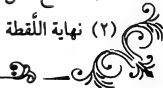
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَدٌّ؛ فَلَا تَخْلُوا إِذَا أَنْ تَنْفَقَ السَّهَامُ وَالْقِيَمَةُ مَعًا، أَوِ السَّهَامُ دُونَ الْقِيَمَةِ، أَوِ الْقِيَمَةُ دُونَ السَّهَامِ، أَوْ تَخْتَلَفُ السَّهَامُ وَالْقِيَمَةُ مَعًا.

فَإِنْ اتَّفَقَتِ السَّهَامُ وَالْقِيَمَةُ؛ مِثْلُ أَنْ تَكُونَ أَرْضًا بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَقِيَمَةُ الْأَرْضِ مُسَاوِيَةً بِأَنَّهَا تُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ بِالمساحة، وَلَا تُرَاعِي الْقِيَمَةُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَفْرَدْتَ نِصْفًا بِالْقِسْمَةِ أَفَادَ ذَلِكَ مَعْرِفَةَ الْقِيَمَةِ، وَأَمَكْنَ إِخْرَاجَ السَّهَامِ؛ مِثْلُ أَنْ يُكْتَبَ اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي رُقْعَةٍ، وَتُذَرَجُ كُلُّ رُقْعَةٍ فِي بُنْدَقَةٍ مِنْ طِينٍ، وَيَكُونَا فِي الْوِزْنِ وَالْقَدْرِ سَوَاءً، ثُمَّ يُعَيَّنُ سَهْمًا مِنَ السَّهَامِ، وَتُجْعَلُ الْبُنْدُقُ فِي حِجْرٍ مِنْ لَمْ يَخْضِرَ الْكُتْبُ، وَيَقَالُ لَهُ: أَخْرِجْ بُنْدَقَةً عَلَى هَذَا السَّهْمِ؛ فَإِذَا أَخْرَجَهَا أُعْطِيَ السَّهْمُ لِمُصَاحِبِهَا، وَكَانَ الْبَاقِي لِلْآخَرِ.

وَأَمَّا إِخْرَاجُ السَّهَامِ عَلَى الْأَسْمَاءِ: فَهُوَ أَنْ يُكْتَبَ اسْمُ كُلِّ سَهْمٍ مِنَ السَّهَامِ فِي رُقْعَةٍ، ثُمَّ تَصِفُهُ بِمَا يُمَيِّزُ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ السَّهَامِ إِثْمًا بَعْلَامَةً وَإِثْمًا بِحَدٍّ، وَتُذَرَجُ كُلُّ رُقْعَةٍ فِي بُنْدَقَةٍ مِنْ طِينٍ عَلَى مَا وَصَفْتُ/ ^(٢) وَيُجْعَلُ فِي حِجْرٍ مِنْ لَمْ يَخْضِرَ الْكُتْبَةُ،

(١) المقنع (ص ٤٩٠ - ٤٩٣). زاد المستقنع (ص ٤٠٣ - ٤٠٤).

(٢) نهاية اللقطة ١/٦٧.



ويقال له: أخرج على اسم فلان، فإذا أخرجها ثبت له السهم. وإذا وقعت الفرعة لزمّت القسمة.

وأما إذا اتفقت السهام، واختلفت القيمة؛ مثل أن يكون أرضاً بينهما نصفين، وقيمتها مختلفتاً كأنهما ثلاثمائة جريب قيمة مئة منها مئة، وقيمة مئتين منها مئة؛ فيعدّها لها بالقيمة فيجعل المئة سهمًا، والمئتين سهمًا، فإذا عدّ لهما فالحكم في إخراج الفرعة على ما قدّمنا من إخراج الأسماء على السهام، وإخراج السهام على الأسماء.

كتاب العتق^(١)

وَصَرِيحُ الْعِتْقِ ثَلَاثَةُ أَلْفَاظٍ:

حُرٌّ، وَمُحَرَّرٌ، وَعَتِيقٌ، وَمُعْتَقٌ، وَأَنْتَ اللَّهُ لَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ، وَلَا سُلْطَانُ، وَأَنْتَ سَابِقَةٌ^(٢).

وإذا أعتق نصيباً له من مملوك؛ فإن كان موسراً: سرى العتق إلى جميعه، وكان له ولاؤه، وعليه نصف قيمته لشريكه.

وإن كان معسراً: لم يُعتَق إلا حصته، وكان له بقدر حصته من الولاء.

فإن كان موسراً، وتلغ الشريك الآخر فَرَضِي بالعتق: كان العتق للأول، وتلزمه قيمة البقية له.

(١) المقنع (ص ٢٨٨ - ٢٨٩). زاد المستقنع (ص ٢٨٦).

(٢) قال المَرْدَاوِيُّ: «وقطع في «الإيضاح» أن قوله: لَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ، وَأَنْتَ اللَّهُ. كِنَايَةٌ. وقال: اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِي ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ؛ وَهِيَ: لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ، وَلَا سُلْطَانُ، وَأَنْتَ سَابِقَةٌ. الإنصاف (١٥/١٩).

وقال أيضاً: «وقال ابنُ البَنَّا في «خصاله»: قوله: لَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ، وَلَا رِئْ لِي، وَأَنْتَ اللَّهُ. صَرِيحٌ. وقال: اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِي ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ. وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي «الإيضاح». الإنصاف (١٦/١٩).

يسدو لي: أن هناك نقص في النسخة الخطية التي بين أيدينا؛ وذلك لأنه قال: «وَصَرِيحُ الْعِتْقِ ثَلَاثَةُ أَلْفَاظٍ....»، ثم ذكر خمسة ألفاظ. ومن عادة المصنف إذا ذكر الصريح أعقبه بذكر الكناية، ولم يذكرها في هذه النسخة. ويؤيده ما ذكره المَرْدَاوِيُّ عنه. والله أعلم.



فإن كان العبدُ بين شريكين؛ فادَّعى كُلُّ واحدٍ منهما: أن شريكه أعتق حقه؛
فإن كانا مُعسرَينِ لم يُقْبَلْ قولُ كُلِّ واحدٍ منهما على صاحبه ويحلف العبدُ مع
أحدهما، ويصير بعضه حرًّا، وبعضه عبدًا.

فإن كان الشَّرِيكانِ موسِرَينِ: فقد صار حرًّا باعتراف كل واحد منهما بخبريته،
وكان مُدَّعيًا على شريكه نصف قيمته. فإن لم يكن له بَيِّنَةٌ بذلك: لَزِمَهُ نِصْفُ قيمته
لشريكه.

وإذا وَطِئَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ الجاريةَ فأحبلها: أَدْبَ وَلَمْ يَحْدِّ، وَلَزِمَهُ نِصْفُ
قيمتها، ونصف قيمة ولدها، ونصف مهر مثلها، وتصير أُمٌّ وَلَدٍ.

وإن كان مُعسرًا: لَزِمَهُ نِصْفُ مهر مثلها، وهي على مِلْكَيْهِمَا.

ومن مَلَكَ ذا رَحِمٍ مَحْرَمٌ: عُتِقَ عليه، وكان له ولاؤُهُ.

فإن كان مِلْكُهُ جزءًا منه، وكان/ ^(١) معسرًا: لم يُعْتَقِ منه إِلَّا بِقَدْرِ حِصَّتِهِ.

وإذا قال في مَرَضٍ موته: إحدَى عَبْدَيَّ حُرٌّ؛ فَإِنَّهُ يُخْرَجُ بِالْقَرْعَةِ بعد
وفاته.

فإن قال: عَبْدَيَّ أحرارًا، ولم يُجَزِرْ ذلك الورثة: كُمِلَ الْعِتْقُ في أحدهما
بالقَرْعَةِ.

وإذا دَبَّرَ عَبْدُهُ: اخْتَسَبَ مِنْ ثُلَيْثِهِ.

ولا يملك الكافرُ الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ.

الإيضاح

وإذا أسلمت أمُّ وَلَدِ النَّصْرَانِي: مُنِعَ من غَشْيَانِهَا، وَالتَّمَتُّعِ بِهَا، وَكَانَ عَلَيْهِ
نُفْقَتُهَا. فَإِذَا مَاتَ: عُتِقَتْ.

فَإِذَا قَالَ: أَوَّلُ وَلَدٍ تَلَدِيهِ فَهُوَ حُرٌّ: فَوَلَدَتْ اثْنَيْنِ، ثُمَّ جُهِلَ السَّابِقُ مِنْهُمَا:
أُفْرِعَ بَيْنَهُمَا.



كتاب التذبير^(١)

وصريحُ التذبير خمسة ألفاظ:

حُرٌّ، ومُحَرَّرٌ، وَعَتِيقٌ، ومُعْتَقٌ، بعد وفاتي، أو مُدَبَّرًا، أو قد دَبَّرْتُكَ.

والتذبيرُ على صَرِيحَيْنِ: مُقَيَّدٌ ومُطْلَقٌ.

فالمُقَيَّدُ: أَنْ يُقَيِّدَهُ لِمَوْتٍ مَوْصُوفٍ؛ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ مَتًّا فِي مَرَضِي هَذَا فَأَنْتَ حُرٌّ.

والمُطْلَقُ أَنْ يُعَلِّقَهُ بِمَوْتٍ مُطْلَقٍ. والحكم فيهما واحدٌ، ويُعْتَقُ بموته، ويكون من ثَلَاثِهِ. ويجوزُ بَيْعُهُ فِي الدِّينِ.

وَأَمَّا الْمُدَبَّرَةُ فَهَلْ يَجُوزُ بَيْعُهَا أَمْ لَا؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ.

فإن عاد فاشتراه: عاد في التذبير.

وَإِذَا دَبَّرَهُ فَقَالَ: رَجَعْتُ فِي تَدْبِيرِي، أَوْ أَبْطَلَهُ: لَمْ يُبْطَلْ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَهُ بِصَفَةٍ فَهُوَ كَمَا لَوْ عَلَّقَهُ بِدُخُولِ الدَّارِ.

وفي رواية أخرى: يبطل التذبير.

وَمَا وَلَدَتِ الْمُدَبَّرَةُ بَعْدَ تَدْبِيرِهَا: فَهُوَ بِمَنْزِلَتِهَا.

وَلَهُ إِصَابَةُ الْمُدَبَّرَةِ.

وَإِذَا قَتَلَ الْمُدَبِّرُ سَيِّدَهُ: بَطَلَ تَدْبِيرُهُ.

(١) المقنع (ص ٢٩٣ - ٢٩٤). زاد المستقنع (ص ٢٨٦).

كتاب المكاتب^(١)

وَصَحَّ كِتَابُهُ مِنْ يَصَحُّ بَيَعُهُ بِالْعَا كَانَ، أَوْ غَيْرِ بِالْعِ، إِذَا كَانَ مَأْذُونًا لَهُ.

وصريح الكتابة: كَاتِبْتُكَ.

وَالْعِتْقُ الْمُعْلَقُ بِصِفَةٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ:

صِفَةُ مَخْصَصَةٍ، وَصِفَةُ جُمِعَتْ مُعَاوَضَةً وَصِفَةُ، وَالْمُغْلَبُ فِيهَا: حُكْمُ الصِّفَةِ.

فَأَمَّا الصِّفَةُ الْمَخْصَصَةُ: فَقَوْلُهُ: إِنَّ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ، إِذَا أُعْطِيتَنِي أَلْفًا

فَأَنْتَ حُرٌّ. فَهَذِهِ صِفَةٌ لَا سَبِيلَ إِلَى إِبْطَالِهَا مَعَ بَقَاءِ الْمَلِكِ.

فَإِنْ/ ^(٢).....

(١) المقنع (ص ٢٩٤ - ٢٩٩). زاد المستقنع (ص ٢٨٦).

(٢) آخر ما وقف عليه من الكتاب.

وقد قرعْتُ من إدخاله إلى الحاسوب صباح يوم الأحد فاتح ربيع الثاني ١٤٤٠ هـ.

٩/١٢/٢٠١٨ م. والحمد لله رب العالمين.

قيد القراءة والمقابلة في المسجد الأقصى المبارك

بسم الله الرحمن الرحيم

بلغ مقابلة بقراءتي لكتاب (الإيضاح) في الفقه الحنبلي، تصنيف الإمام أبي الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الشَّيرازي المقدسي بقراءتي من المصنف بالحاسوب، ومتابعة الأستاذ الفاضل أيمن حسونه المقدسي في صورة المخطوط الفريد، فصَح ذلك وثبت في عدَّة مجالس آخرها يوم الثلاثاء سادس شهر ذي القعدة ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ / ٧ / ٩ م، بالمسجد الأقصى المبارك الشَّريف. أعاد الله مجده.

وصلَّى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه

والحمد لله رب العالمين

قاله وكتبه:

خادم العلوم الشرعيَّة بالديار المقدسيَّة

يوسف محمد الأوزيكي

فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
﴿مَوْتٌ عَلَيْكَ أَيْتَهُ﴾	[المائدة: ٣]	٤١
﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الصَّافِي﴾	[المائدة: ٦]	٤٥
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَنْصَرِكُمْ﴾	[النساء: ٢]	٤٥
﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾	[المائدة: ٦]	٤٥
﴿فَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾	[النساء: ٤٣]	٤٥
﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَفَّيْنِ﴾	[المائدة: ٦]	٤٦
﴿لَيْتَ أَشْرَكَتَ لِحَبْلِكَ غَمَلًا﴾	[الزمر: ٦٥]	٨٥، ٥٠
﴿يَنْجِي خُدَّاءُكَ يَفْعُو﴾	[مريم: ١٢]	٨٥
﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾	[يوسف: ٢٩]	٨٥
﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾	[الروم: ٦٠]	٨٥
﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾	[الأحزاب: ٥٦]	١٠٤
﴿وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾	[الطلاق: ٧]	١٢٣
﴿فَاتَّكِمُوا طَابَ لَكُمْ﴾	[النساء: ٣]	٢١٢

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث
٢٨٦	أذ الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك.....
٤٧	إذا قام أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً؛ لأنه لا يدري أين باتت يده.....
٢١٦	أعتق صَفِيَّةَ وجعل عَتَقَهَا صداقها.....
١٢٦	أفطر الحاجم والمحجوم.....
١٢٣	البيعان بالخيار ما لم يفرقا، وكان ابن عمر يفارق المشتري بيده.....
٥١	الحدث حدثان، حدث اللسان وحدث الفرج.....
١١٩	أمر جابي صدقة بني زريق أن يدفعها إلى رجل واحد.....
٥٦	أمر قيس بن عاصم بالغسل لما أسلم، وقال: (حَسَنَ إسلام صاحبكم).....
٥٥	أَمِطْهُ عَنْكَ بِإِذْخَرَةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا كِبْصَاقٌ، أَوْ مَخَاطٌ.....
٨٣	إِن القنوت في الفجر لبدعة. ما قنت رسول الله ﷺ إِلَّا شهرًا، ثم ترك.....
	أن جماعة من الصحابة كانوا في سفر، وخفيت عليهم القبلة؛ فخطأ كل واحد منهم خطأً وصلى إليه؛ فلما أصبحوا بان لهم الخطأ؛ فخبثوا بذلك النبي ﷺ؛ فقال:
٦٨	(أجزأتكم صلاتكم).....
٨٥	إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الأدميين، إنما هي لقراءة القرآن.....
٢١١	أنه ورث ابنة حمزة من الذي أعتقه حمزة.....
٢٢٢	أولم ولو بشاة.....

- توضؤوا من لحوم الإبل، ولا تتوضؤوا من لحوم الغنم، وصلوا في مراض الغنم،
 ٥٣ ولا تصلوا في أعطان الإبل.
- ١٤٨ دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض.
- ٦٠ وللمسافر ثلاثة أيام لباليهن.
- ١٢٢ صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته؛ فإن غم عليكم فاقدروا له.
- ٢٢١ عمرو بن العاص أنه قال: كنّا على عهد رسول الله ﷺ لا ندعوا إلى خِتان، ولا
 نحب إليه.
- ٢١٦ عن ابن مسعود رضي الله عنه في المفوضة قال: لها مهر نسائها لا وكيس فيه
 ولا شطط.
- ١٠٢ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه غسل فاطمة.
- ٦٩ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أنه قضى في الجَدِّ بسبعين قضية. وقال: (هذا
 على ما قضينا، وهذا على ما قضينا).
- ٢٨٥ قضى باليمين على المُدَّعى عليه واليِّنة على المُدَّعي.
- ١٢٣ كان عمر إذا مضى من شعبان تسعة وعشرون يوماً أخذ غلامه وقال له: انظر مطلع
 الهلال، فإن قال: قد حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر في ليلة الثلاثين أصبح صائماً،
 ونوى أنه من شهر رمضان، فإن لم يَحُلْ دون مطلع غيم ولا قتر أصبح مفطراً.....
- ٥٢ كان يمسُّ عائشة ولا يعيد الوضوء.
- كنت رخصتُ لكم في جلود الميتة. فإذا أتاكم كتابي هذا؛ فلا تتفعوا من الميتة

- ٩٠ لا تقدموا صبيانكم ولا سفهائكم إلى الصلاة
- ٢١٤ لا تنكحوا النساء إلا الأكفأ، ولا يزوجهن إلا الأولياء
- ٨٧ لا صلاة لمن عليه صلاة
- ٧٥ لا صلاة لمن لا يضع على عاتقه شيئاً
- ١٢٥ لا صيام لمن لم يُبَيِّت الصيام من الليل
- ٢١٢ من أحبَّ فطرَتي فليستَ بِسُتِّي، ألا وهي النكاح
- ٢١٤ من زوّج كريمته من فاسق فكأنما قادهَا إلى الزَّنا وهو لا يعلم
- ٥٣ من غَسَلَ مِيتًا فليتوضأ
- ٥٠ من قاء، أو رَغَفَ فليَنصَرِفْ فليتوضأ
- ٢٢١ من لم يُجِبِ الدَّاعي فقد عصا الله ورسوله
- ٥١ من مسَّ فزجَه فليتوضأ
- ٤٨ من مسح عتقه بالماء لم يُغَلِّ بالأغلال يوم القيامة
- ٣٩ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة
- ٥٨ نهى أن يخلق الرجل شعره وهو جُنُب
- ١٤٩ نهى بيع وثني
- ١٤٩ نهى عن الحصاة، والمنابذة، والملامسة
- ٧٢ نهى عن الصلاة فيها - أي المقبرة -
- ١٤٨ نهى عن النجش
- ١٤٨ نهى عن بيع حاضرٍ لبادٍ
- ١٤٩ نهى عن بيع حَبَلِ الحبلية

- نهى عن بيع ما لم يقبض ١٥٠
- نهى عن بيع وسلف ١٥٠
- نهى عن بيع وشرط ١٤٩
- نهى عن بيعتين في بيعة ١٥٠
- نهى عن تلقى الركبان ١٤٨
- نهى عن ربح ما لم يُضمن ١٥٠
- نهى عن صيام يوم الشك ١٢٤
- يقول الله تعالى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَصْفَيْنِ: فإذا قال العبد: (الحمد لله رب العالمين)، يقول الله تعالى: حمدني عبدي ولعبدي ما سأل ٧٨

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	٥
كتاب الطهارة	٣٩
باب الآنية	٤١
باب الاستنجاء	٤٢
باب فرض الطهارة	٤٤
باب سُنَّة الطهارة	٤٦
باب نواقض الطهارة	٤٩
باب موجبات الغُسل	٥٤
باب صفة غسل الجنابة	٥٧
باب المسح على الخفين	٥٩
باب التَّيْمُم	٦١
باب الحيض	٦٣
كتاب الصلاة	٦٧
باب استقبال القبلة	٦٧
باب مواقيت الصلاة	٧٠
باب المواضع المنهي عن الصلاة فيها	٧١
باب الأذان	٧٢
باب فرض الصلاة	٧٤

٨١	باب سنة الصلاة.....
٨٢	باب هيأت الصلاة.....
٨٤	باب ما يبطل الصلاة.....
٨٧	باب سجود السهو.....
٨٩	باب الإمامة.....
٩٢	باب صلاة الاستسقاء والكسوف.....
٩٣	باب صلاة الجمعة والعيدين.....
٩٦	باب صلاة الخوف.....
٩٧	باب قصر الصلاة.....
١٠١	باب الجنائز.....
١٠٧	كتاب الزكاة.....
١١٠	باب زكاة الماشية.....
١١٢	فصل.....
١١٢	فصل.....
١١٣	فصل.....
١١٧	باب صدقة الفطر.....
١٢٢	كتاب الصيام.....
١٣١	كتاب الاعتكاف.....
١٣٣	كتاب الحج.....
١٣٩	فصل: في جزاء الصيد والفدية.....
١٤٥	كتاب البيوع.....
١٥٣	باب ما يجري فيه الربا.....

كتاب السلم.....	١٥٦
كتاب الرهن.....	١٥٨
كتاب التفليس.....	١٦١
كتاب الحجر.....	١٦٣
كتاب الحوالة والضمان.....	١٦٥
كتاب الكفالة.....	١٦٧
كتاب الصلح.....	١٦٨
كتاب الشركة.....	١٧٠
كتاب المضاربة.....	١٧١
كتاب الوكالة.....	١٧٣
كتاب الإقرار.....	١٧٥
كتاب العارية.....	١٧٧
كتاب الغصب.....	١٧٨
كتاب الشفعة.....	١٨٠
كتاب المزارعة والمساقاة.....	١٨٢
كتاب الإجارة.....	١٨٣
كتاب إحياء الموات.....	١٨٦
كتاب الوقف.....	١٨٨
كتاب الهبة.....	١٩٠
كتاب اللقطة واللقيط.....	١٩١
كتاب الوصايا.....	١٩٤
كتاب الوديعة.....	١٩٨

٢٠٠	كتاب الفرائض
٢٠٢	باب الحجب
٢٠٤	باب أصول حساب الفرائض
٢٠٥	باب تصحيح المسائل
٢٠٦	فصل في الرد
٢٠٧	باب توريث ذوي الأرحام
٢٠٨	باب حساب المناسخات
٢٠٨	باب ميراث الخنائي
٢١٠	باب الميراث بالولاء
٢١٢	كتاب النكاح
٢٢١	كتاب الوليمة
٢٢٣	كتاب عشرة النساء
٢٢٤	كتاب الخلع
٢٢٧	كتاب الطلاق
٢٣٤	كتاب الرجعة
٢٣٦	كتاب الإيلاء
٢٣٨	كتاب الظهار
٢٤٠	كتاب اللعان
٢٤٢	كتاب العدد
٢٤٦	كتاب الرضاع
٢٤٩	كتاب النفقات
٢٥٣	كتاب ديات الجراح

كتاب القسامة	٢٥٨
كتاب قتال أهل البغي	٢٦٠
كتاب المرتد	٢٦١
كتاب الحدود	٢٦٢
كتاب القطع في السرقة	٢٦٥
كتاب قطع الطريق	٢٦٧
كتاب الأشربة	٢٦٩
كتاب الجهاد	٢٧٠
فصل في استحقاق السهم	٢٧٣
كتاب الجزية	٢٧٦
كتاب الأطعمة والصيد والذبائح	٣٧٨
كتاب الأضاحي	٢٨٣
فصل	٢٨٤
كتاب الدعاوى والبيانات	٢٨٥
كتاب العتق	٢٨٩
كتاب التدبير	٢٩٢
كتاب المكاتب	٢٩٣
فهرس الآيات	٢٩٥
فهرس الأحاديث والآثار	٢٩٦
فهرس الموضوعات	٣٠٠



(الإيضاح) في الفقه الحنبلي

أول متني فقهي حنبلي مختصر ظهر في بلاد الشام، وقد كان غمدة الطلبة وآخر القرن الخامس، والقرن السادس إلى ظهور مصنفات الموفق ابن قدامة الجماعلي المقدسي (ت ٦٢٠هـ).

استفاد منه الحنابلة في مصنفاتهم كالموفق ابن قدامة الجماعلي (ت ٦٢٠هـ)، وابن مفلح الزاميني (ت ٧٦٣هـ)، وابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، وعلاء الدين المزدائي (ت ٨٨٥هـ)، وغيرهم، وكان له دور في الترجيح داخل المذهب.

وهو من تصنيف شيخ الإسلام في زمانه الإمام أبي الفرج عبد الواحد بن أحمد الأنصاري الشيرازي ثم المقدسي الحنبلي (ت ٤٨٦هـ) ناشر المذهب الحنبلي ببيت المقدس وبلاد الشام، وأول شامي يترجم في الحنابلة.

والكتاب ينشر لأول مرة اعتماداً على نسخة مخطوطة فريدة نفيسة من كنوز المسجد الأقصى المبارك.



وبالله التوفيق



978-603-762-43-1

